

لمحة عامة عن الإحتياجات الإنسانية

٢٠١٩

الأشخاص المحتاجون للمساعدة

١١,٧ مليون

آذار/مارس ٢٠١٩

الجمهورية العربية السورية



تمثل الأرقام والنتائج المذكورة في اللحمة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩ التحليل المستقل الذي أجرته الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني استناداً إلى المعلومات المتاحة لديهم. وبينما تهدف اللحمة العامة عن الاحتياجات الإنسانية إلى توفير التحليل والبيانات الإنسانية الموحدة للمساعدة في إرشاد التخطيط الإنساني الاستراتيجي المشترك، فإن العديد من الأرقام المقدمة في جميع أقسام هذه الوثيقة تُعد تقديرات تعتمد على مجموعات بيانات غير مكتملة وجزئية في بعض الأحيان وتستخدم منهاجيات جمع البيانات التي كانت متوفرة في ذلك الوقت. وقد أعربت الحكومة السورية عن تحفظاتها على مصادر البيانات ومنهجية التقييمات المستخدمة لإرشاد اللحمة العامة عن الاحتياجات الإنسانية وكذلك على عدد من نتائج اللحمة العامة عن الاحتياجات الإنسانية.

خريطة مرجعية لسوريا



الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تتطوّر على تأييد أو قبول رسمي من جانب الأمم المتحدة.

تم إنتاج هذه الوثيقة نيابة عن الفريق التوجيهي الاستراتيجي (SSG) والشركاء في مجال العمل الإنساني في إطار المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا (WoS). وهي توضح الفهم المشترك للمجتمع الإنساني للأزمة، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً وتقدير عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة.

لا تعبّر التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذا التقرير عن آراء من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو بشأن تحديد حدودها.

صدرت هذه النسخة في ١ آذار/مارس ٢٠١٩.

الأسماء المختصرة

الأمم المتحدة	UN	تنسيق المخيمات وإدارتها	CCCM
قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك	UNDOF	بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي	CFSAM
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP	برنامج التحصين الموسع	EPI
صندوق الأمم المتحدة للسكان	UNFPA	الإنعاش المبكر وسبل العيش	ERL
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	UNHCR	لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	ESCWA
دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام	UNICEF	شبكة الإنذار المبكر والاستجابة	EWARN
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين	UNMAS	نظام الإنذار المبكر والاستجابة	EWARS
الفلسطينيين في الشرق الأدنى	UNRWA	الكلور الحر المتبقى	FRC
المياه والإصحاح والنظافة	WASH	سوء التغذية الحاد الشامل	GAM
برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة	WFP	العنف القائم على النوع الاجتماعي	GBV
منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة	WHO	الناتج المحلي الإجمالي	GDP
المنوح المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا	WoS	النظام العالمي لتحديد المواقع	GPS
		نظام تقييم توافر الموارد والخدمات الصحية	HeRAMS
		المساكن والأراضي والممتلكات	HLP
		لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية	HNO
		اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات	IASC
		وثيقة هوية	ID
		شخص نازح داخلياً	IDP
		تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام	ISIL
		مصفوفة المراقبة المتكاملة لجماعات النازحين	ISIMM
		مبادرة رصد وضع النازحين	ISMI
		تغذية الرضع والأطفال الصغار	IYCF
		دليل الفقر المتعدد الأبعاد	MPI
		آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات	MRM&Syria
		النزاع المسلح في سوريا	
		تقييم احتياجات متعدد القطاعات	MSNA
		المواد غير الغذائية	NFI
		منظمة غير حكومية	NGO
		مجموعة مسلحة	NSAG
		مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	OCHA
		رعاية صحية أولية	PHC
		أشخاص يحتاجون للمساعدة	PIN
		النساء الحوامل والمرضعات	PLW
		الهلال الأحمر العربي السوري	SARC
		قوات سوريا الديمقراطية	SDF
		أهداف التنمية المستدامة	SDG
		مبادرة الرصد الموحد وتقدير الإغاثة والحالات الانتقالية	SMART
		الليرة السورية	SYP

الجزء الأول:

ملخص

٧	الاحتياجات الإنسانية	
١٠	لمحة عن الوضع	
١٣	تأثير الأزمة	
٣٠	الأرقام الرئيسية	
٣٥	تصنيف المحتاجين للمساعدة	
٣٦	شدة الحاجة وكثافة الأشخاص المحتاجين للمساعدة	
٤٠	الفئات الأكثر عرضة للخطر	
٤٣	إمكانية الوصول والتحديات التشغيلية	
٤٥	القدرة التشغيلية	
٤٦	تصورات المجتمعات المتأثرة عن المساعدة الإنسانية	
٤٩	منهجية التقييم وثغرات المعلومات	
٥١	الجزء الثاني: لمحات عامة عن الاحتياجات في كل قطاع	

الاحتياجات

الإنسانية

لا يزال حجم وشدة وتعقيد الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري واسعة النطاق، ويرجع ذلك إلى استمرار الأعمال القتالية في بعض المناطق، المحلية، والزواج الجديد والمطول، وزيادة عمليات العودة ذاتية التنظيم، والتآكل المستمر لقدرة المجتمعات المحلية على الصمود خلال ما يقرب من ثمانين سنوات هي عمر الأزمة. يوجد ما يقدر بنحو ١١,٧ مليون شخص بحاجة إلى أشكال مختلفة من المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء سوريا، كما تواجهه مجموعات سكانية معينة مستويات مرتفعة من الضعف. وعلى الرغم من حدوث انخفاض في مستوى العنف في أجزاء كثيرة من البلاد خلال العام الماضي، لا يزال تأثير الأعمال القتالية الحالية والسابقة على المدنيين هو المحرك الرئيسي للاحتياجات الإنسانية في سوريا.

الاحتياجات الإنسانية

المئة من النازحين، بينما تشكل النساء الحوامل نسبة ٤ في المئة منهم وهن بحاجة إلى خدمات صحة الأم المستمرة، بما في ذلك رعاية التوليد في الحالات الطارئة. واستناداً على التقييمات الحديثة، تشير تقديرات قطاع الأمن الغذائي والزراعة إلى أن ثلث سكان سوريا يعانون من انعدام الأمان الغذائي، ولا تزال هناك حيوب من سوء التغذية الحاد والمزمن في مناطق معينة.^٤ تم الإبلاغ عن تفشي الحصبة، والإسهال الدموي الحاد، وحمى التيفوئيد، وداء الليشمانيما في مناطق مختلفة من البلاد على مدار العام. وظل اللاجئون الفلسطينيون في سوريا معرضين للخطر بشكل خاص، وتضرروا من النزوح وفقدان الأصول والتدمير الواسع للمناطق السكنية.

مع دخول الأزمة عامها الثامن، تستمر مستويات الحاجة الشديدة بين السكان في جميع أنحاء سوريا. وحتى نهاية عام ٢٠١٨، كان ما يقدر بنحو ١١,٧ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية متعددة، وهو ما يمثل انخفاضاً عن الأعداد المسجلة في بداية العام، وظل ما يقدر بنحو ٦,٢ مليون شخص نازحين داخل البلد، مع تسجيل ما يزيد عن ١,٦ مليون حالة زوج في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.^٥ ويقال إن ما يقرب من ١,٤ مليون نازح قد عادوا إلى ديارهم من تلقاء أنفسهم خلال نفس الفترة. وتشير التقديرات إلى أن معظمهم قد نزحوا لفترات قصيرة نسبياً.^٦ وبحسب تقديرات الأمم المتحدة، تشكل النساء في سن الإنجاب ٢٥ في



الاحتياجات المهددة للحياة بين الفئات الأكثر ضعفاً

بالممتلكات وتدمير البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات/المرافق الصحية وغيرها من الخدمات اللازمة للحياة اليومية. وطلت الهجمات على مرافق الرعاية الصحية إحدى سمات الأزمة، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن حوالي نصف المرافق الصحية في سوريا قد أصبحت إما غير صالحة للعمل أو تعمّل جزئياً كنتيجة مباشرة للعمليات القتالية.^٧ كما ظلت حماية العاملين في المجالين الإنساني والطبي من الشواغل الرئيسية. ولحقت أضرار بأكثر من واحدة من كل ثلث مدارس أو دمرت بالكامل.^٨ وي تعرض ملايين الأشخاص لمخاطر المتغيرات، بما في ذلك في المناطق التي توقف فيها القتال وحيث لا تزال طبقات التلوث المتعددة تهدد حياة المدنيين. لا يزال العنف القائم على النوع الاجتماعي يؤثر على حياة النساء والفتيات، وتتحمل المراهقات، والأسر التي تعلوها نساء، وخاصة المطلقات والأرامل، وطأة الأزمة. كما يُعد كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقات من بين الفئات الأكثر عرضة للخطر وحاجة

لا يزال الوضع في سوريا يشكل أزمة حماية كبيرة، حيث يتعرض المدنيون لمخاطر متعددة تتعلق بالأعمال القتالية الجارية، وأثار الزواج الجديد والمتمدد، والظروف البائسة في موقع ومرافق الإيواء الجماعية التي تستضيف النازحين، واستنزاف الموارد الاجتماعية والاقتصادية الذي يتسبب في اللجوء إلى استراتيجيات تكيف ضارة (مثل عمالة الأطفال والزواج المبكر). وعلى الرغم من انخفاض حدة الأعمال القتالية في العديد من مناطق البلاد، فقد شهد عام ٢٠١٨ عمليات قتالية مكثفة في عدة مواقع، من بينها الغوطتين الشرقيتين في محافظة ريف دمشق، وأجزاء من جنوب دمشق، والجنوب الغربي (وخاصة محافظة درعا والقنيطرة)، ومعظم المنطقة الشمالية الغربية، بما فيها محافظة إدلب ومنطقة عفرين في محافظة حلب، والجزء الشرقي من محافظة دير الزور، وفي حالات كثيرة، كان للأعمال القتالية أثر مباشر على حياة المدنيين، مما تسبب في حالات وفاة وإصابات، ونزوح واسع النطاق، وإلحاق الضرر



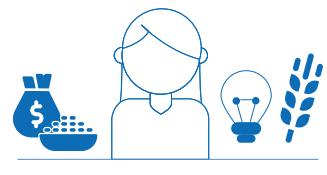
احتياجات الحماية للمدنيين

بالمساكن والأراضي والممتلكات. كما أنه يؤدي إلى فرض قيود على درية الحركة ويوثر على إمكانية الحصول على الخدمات.

إلى الحماية. في بيئه متطورة، أصبحت قضايا الحماية معقدة بشكل متزايد وغالباً ما تكون متربطة. ويمثل الافتقار إلى وثائق الأحوال المدنية أو فقدانها، وهو أمر شائع في جميع المناطق المتأثرة بالاعمال القتالية والنزوح، عائقاً أمام ممارسة الحقوق المتعلقة

الحالات، أدى ذلك إلى مستويات مزمنة من الحرمان، مما ساهم في تبني الناس لاستراتيجيات تكيف ضارة، مثل نقص استهلاك الأغذية، أو تأجيل أو تأخير الحصول على الرعاية الطبية اللازمة، أو الحد من ممارسات النظافة الذي يؤدي إلى زيادة مخاطر الصحة العامة، أو إنفاق المدخرات وتراكم الديون. إن استراتيجيات التكيف هذه ليست ضارة وغير مستدامة فحسب، ولكنها قد تزيد من خطر اتباع ممارسات أكثر ضرراً، مثل عمالة الأطفال، بما في ذلك التجنيد في أسوأ الحالات، والزواج المبكر، وغيرها من الممارسات الاستغلالية. ومع انخفاض حدة الأعمال القتالية في العديد من المناطق، لا سيما تلك التي شهدت تغير جهات السيطرة، وزياحة معدلات العودة التلقائية، ازدادت الاحتياجات المتعلقة بالحصول على الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش. وقد أوضحت المشاورات مع المجتمعات المحلية أن الحصول على فرص كسب العيش والخدمات الأساسية من بين اهتماماتهم الرئيسية، حيث يسعى الأشخاص المتضررون إلى إعادة بناء حياتهم

بعد مضي ما يقرب من ثمان سنوات على بدء الأزمة، تضاءلت بشدة قدرة الناس على التكيف في المجتمعات الأكثر تضرراً في سوريا. ويوجد نقص في الخدمات الأساسية على نطاق واسع، بما في ذلك قطاعات الصحة والمأوى والغذاء والتعليم والمياه والإصلاح. وفقاً لتقديرات عام ٢٠١٥، يعيش ما يقدر بنحو ٨٣% في المئة من السوريين تحت خط الفقر،^٧ وتوجي المؤشرات الأخيرة بأن الوضع قد تدهور منذ ذلك الحين.^٨ وتعادل تكلفة الحصة الغذائية الشهرية، التي تشمل المواد الأساسية، ما لا يقل عن ٨٠% في المئة من الراتب الشهري للعمال غير المهرة، وما يتراوح بين ٥٠% و ٨٠% في المئة من الراتب الشهري لموظفي الخدمات العامة، مما يدل على وجود "فقراء عاملين" في سوريا. ويتبنى الناس في سوريا استراتيجيات تكيف مخفضة بسبب فقدان أو عدم توافر سبل العيش المستدامة، ويعرضون لخطر النزوح. كما أن النزوح المطول، ونضوب الأصول الإنتاجية والمدخرات، والتدمير والتلوث واسعي النطاق للبني التحتية المتعلقة بالزراعة لها جميعاً تأثير اجتماعي واقتصادي عميق على السكان. وفي بعض



إمكانية الوصول إلى سبل العيش والخدمات الأساسية الضرورية

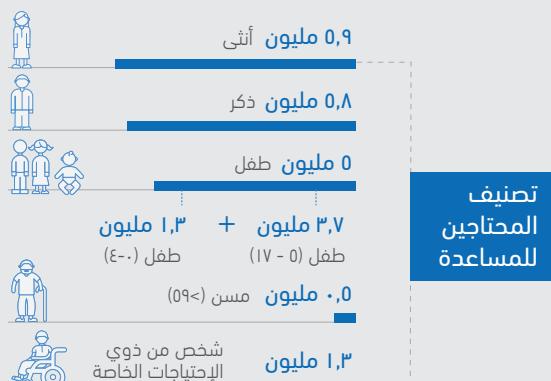
التوقعات لعام ٢٠١٩ <<

في عام ٢٠١٩، من المحتمل أن يظل المشهد السياسي والأمني في سوريا معقداً وديناميكياً. ومن المتوقع استمرار أعمال القتال وإنعدام الأمن، لا سيما في الشمال الغربي وفي أجزاء من شمال شرق البلد، مما سيؤدي إلى نزوح إضافي للمدنيين. ويجري الآن وضع خطط للطوارئ بهدف مواجهة ما قد يصل إلى ١٠٠,٠٠٠ عملية نزوح شهرياً (١,٢ مليون حالة طوال العام). وقد وجدت دراسة حديثة عن نوايا النازحين في سوريا أنه يمكن توقعبقاء ما يقرب من ٧٠ في المئة من الأسر في مواقعها الحالية. وتتوقع ٢٠ في المئة من الأسر الاندماج في أماكن نزوحهم، ولا يزال ٤٤ في المئة منهم متربدين بشأن خططهم المستقبلية.^١

ومن المرجح أن تشهد بعض المناطق تحسناً في الاستقرار والأمن، لا سيما مع توقيف الأعمال القتالية في العديد من المناطق التي شهدت تغير جهات السيطرة في عام ٢٠١٨. قد يؤدي هذا الوضع إلى زيادة عدد النازحين العائدين من تلقاء أنفسهم إلى مناطقهم الأصلية. ويتم الآن وضع خطط للاستجابة لاحتياجات ما يقرب من ١,٥ مليون عائد تلقائي محتمل (من بين النازحين داخلياً) في عام ٢٠١٩. ولا يمكن لمنهجيات الرصد والتقييم الحالية في سوريا أن تتحقق من طوعية واستدامة هذه العودة، أو ما إذا كانت مستنيرة بالقدر الكافي وتتنسم بالأمان والكرامة. ومن المتوقع أن تحدث ٢٠ في المئة من حالات العودة في عام ٢٠١٩ في محافظة ريف دمشق. كما قد تستقبل محافظات حلب وحمص ودرعاً تدفقات كبيرة من العائدين.^٢ وفي الوقت الحالي، لا تقوم القطاعات الإنسانية بتيسير أو تشجيع عمليات العودة، لكنه يواصل دعم النازحين لاتخاذ قرار طوعي ومستنير في الوقت الذي يختارونه، بما في ذلك من خلال المساعدة في الجهود المبذولة للتغلب على العوائق التي تحول دون عودة أولئك الذين يرغبون في ذلك، وعن طريق دعم حقوق النازحين في اختيار الحل الدائم المفضل لديهم.

وستشمل الشواغل الرئيسية في عام ٢٠١٩ الظروف المعيشية للأشخاص الذين يعيشون في مراكز إيواء مكتظة بالنازحين، لا سيما في شمال غرب وشمال شرق البلد؛ واحتياجات المجتمعات المضيفة التي تقاسم مواردها مع النازحين؛ والأخطار الطبيعية، مثل تأثير الفيضانات والجفاف، التي شهدتها عام ٢٠١٨ على الأمن الغذائي وسبل العيش. في الوضع الحالي، سيؤثر تأثير تخفيض التمويل المخصص لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين المستضعفين على حياة هؤلاء السكان المعرضين وبسبل عيشهم.

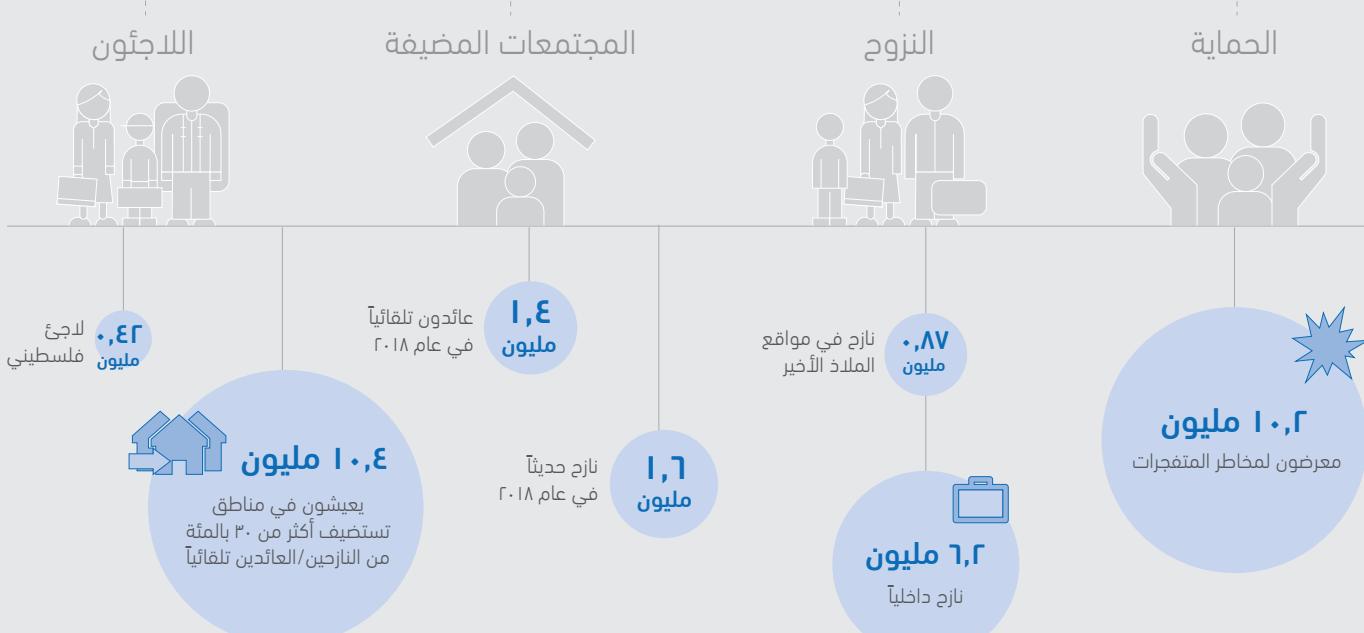




١١,٧ مليون

محتاج للمساعدة**

٥ ملايين

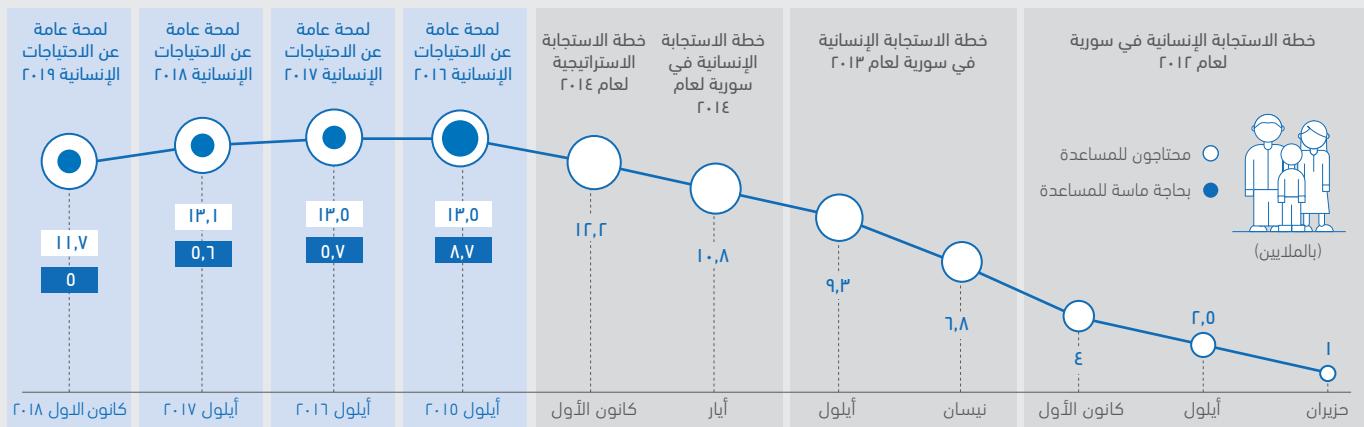
باجة ماسة
للمساعدة**لمحة سريعة****عن المحتاجين للمساعدة***

* يوضح الرسم البياني المفات السكانية الواسعة التي تواجه احتياجات إنسانية بشكل عام في سوريا. ونظرًا لعرضهم لعوامل خطر متعددة، فإن العديد من هؤلاء الأشخاص يتبعون إلى أكثر من فئة واحدة. ونتيجة لذلك، فإن العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين للمساعدة أقل من المجموع التراكمي لهذه الفئات.

** يشير مصطلح "الأشخاص المحتاجين للمساعدة" (PIN) إلى الأشخاص الذين يتعرضون لأنهم البني أو حقوقهم الأساسية أو كرامتهم أو حقوقهم المعيشية الطبيعية من خلال الوسائل المعتادة دون مساعدة. ويشير مصطلح "الأشخاص الذين في حاجة ماسة للمساعدة" إلى أولئك الذين يواجهون أشكالاً أكثر مسوقة من إلى الخدمات والسلع الأساسية والحماية لإعادة إنشاء الظروف المعيشية الطبيعية من خلال الوسائل المعتادة دون مساعدة. ويشير مصطلح "الأشخاص الذين يواجهون احتياجات تهدد الحياة وتطلب مساعدة إنسانية عاجلة". اقتبس عدد المحتاجين للمساعدة والذين يواجهون حاجة ماسة للمساعدة استناداً إلى آداة تصنيف شدة الاحتياجات المشتركة بين القطاعات والتي يمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي:

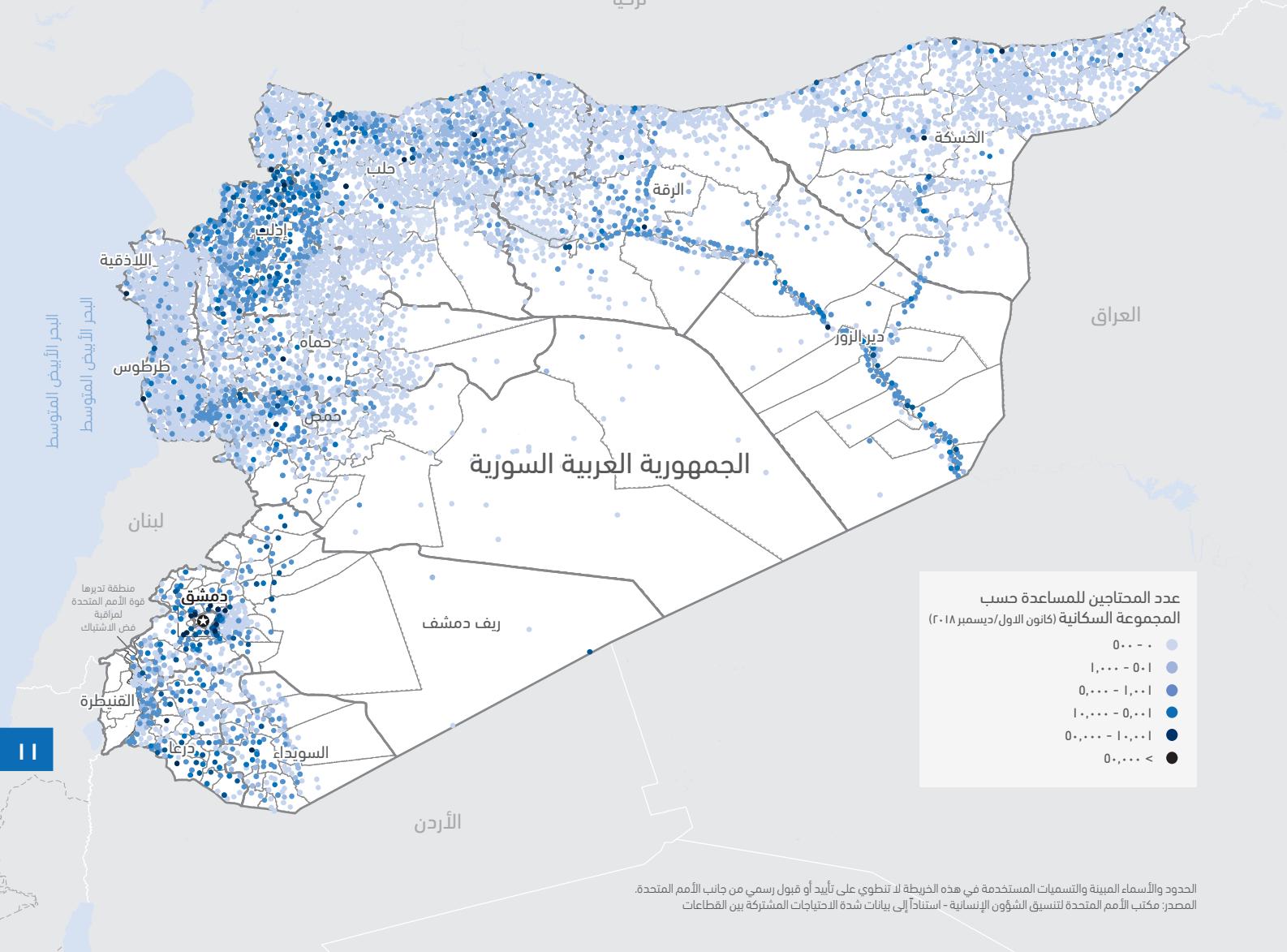
<https://hno-syria.org/#severity-of-needs>

١٠

المحتاجون للمساعدة حسب العام (٢٠١٩ - ٢٠١٢)

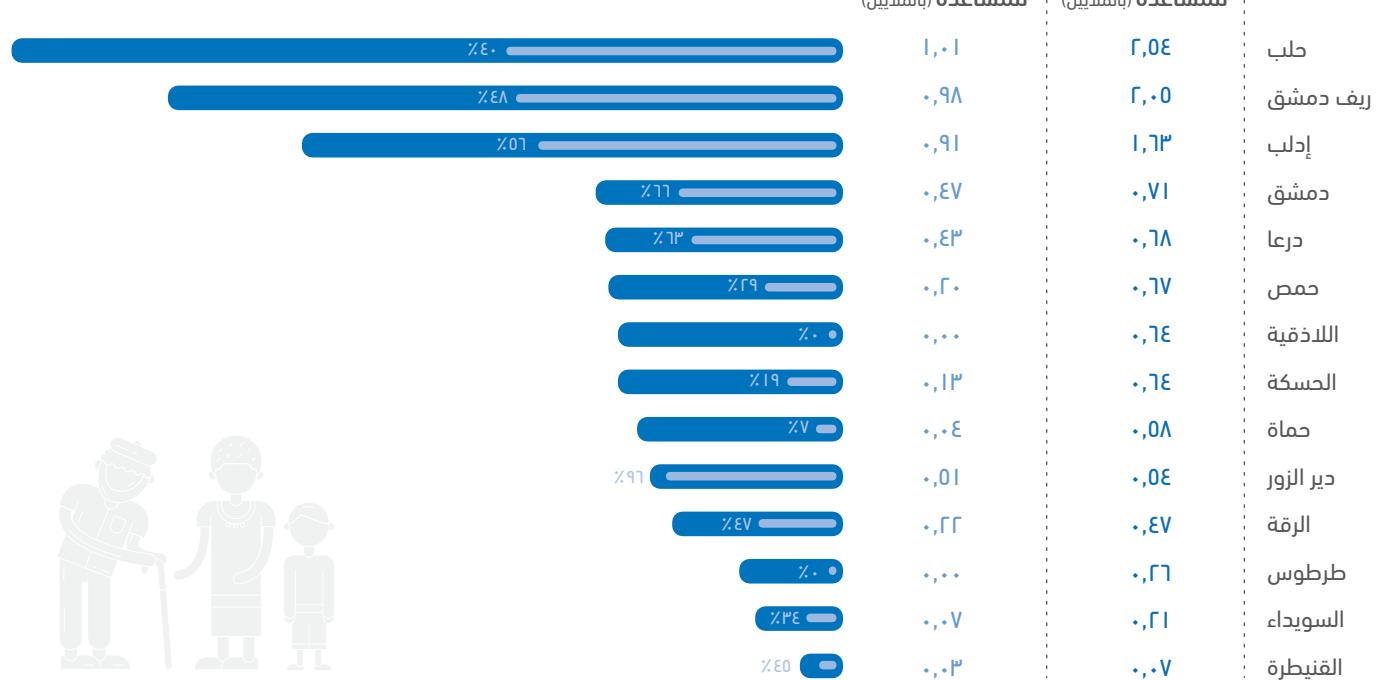
توزيع المحتاجين للمساعدة في مختلف أنحاء سوريا، ٢٠١٩

ترکیا

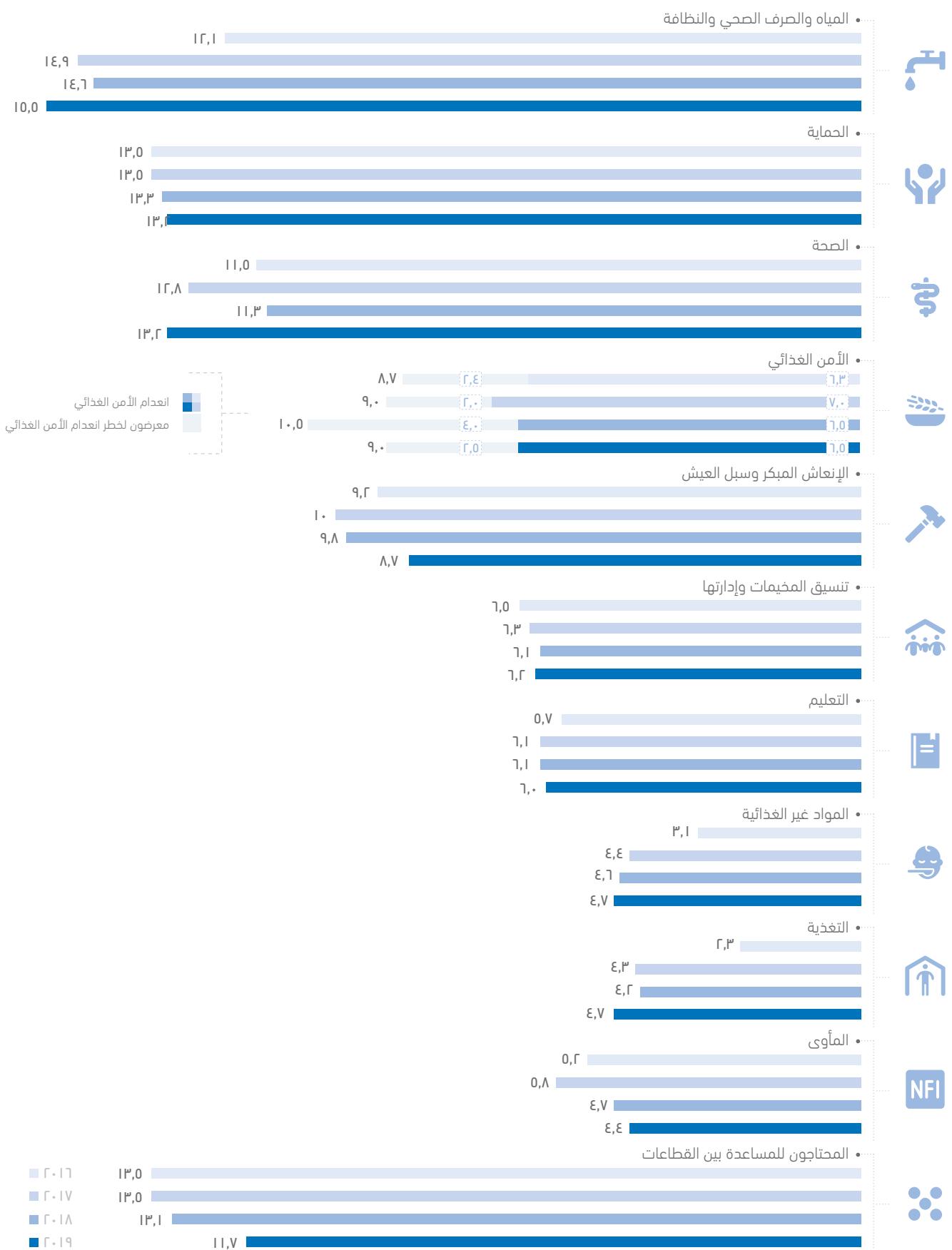


الحدود والأسماء المبينة والتسبييات المستخدمة في هذه الخريطة لا تتطوّر على تأييد أو قبول رسمي من جانب الأمم المتحدة. المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - استناداً إلى بيانات شدة الاحتياجات المشتركة بين القطاعات

نسبة من يحاجة ماسة للمساعدة مقابل المحتجين للمساعدة



تطور احتياجات الأفراد حسب القطاع (٢٠١٦ - ٢٠١٩)



تأثير

الأزمة

لـ تزال الأزمة السورية تؤثر تأثيراً عميقاً على الناس في جميع أنحاء البلد. وقد أسفرت الأعمال القتالية بشكل مباشر عن مقتل وإصابة عدد لا يحصى من المدنيين، ومن المتوقع أن يصل إلى 40 في المئة من الجرحى بعاصات دائمة.^{١١} لم ينبع سوى عدد قليل من السوريين من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لما لا تزال تشكل واحدة من أكبر أزمات النزوح في العالم، وما زال الملايين يعتمدون على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة.^{١٢} وفي المناطق التي تراجعت بها حدة الأعمال القتالية، مما أتاح الفرصة ل لتحقيق بعض الاستقرار والأمن. ولا يزال تأثير الأزمة المطولة مستمراً، جنباً إلى جنب مع مواطن الضعف الواسعة النطاق والخدمات المحدودة والأضرار التي لحقت بالبني التحتية والأصول الإنتاجية. ويحمل الأطفال الندوب النفسية الناجمة عن سنوات من العنف والنزوح. ويُعد التلوث الواسع النطاق بالمتغيرات الخطيرة بمثابة ذكرة مميتة بالآثار العشوائية والممتدة لأعمال القتال. ولحق الدمار أو التلف بالبني التحتية المدنية، مما يحد من إمكانية الحصول على المأوى والخدمات الأساسية وفرص كسب العيش. وتتعرض النساء للعديد من المخاطر، بما في ذلك محدودية الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية والعنف القائم على النوع الاجتماعي. كما توجد أنماط وأعداد متزايدة من الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أسف ما يقرب من ثمانين سنة من الأزمة عن معاناة فورية، وفي الوقت نفسه، قوض بشدة قدرة المجتمعات على التعافي.

تصاعد الأعمال القتالية في ٢٠١٨

المسلحة يؤثر على المدنيين في منطقة يحتاج ما يقدر بأكثر من مليوني شخص من قاطنيها إلى المساعدة الإنسانية. على مدار عام ٢٠١٨، فرضت موجات متتالية من النزوح الجديد داخل منطقة إدلب وإليها ضغطاً كبيراً على الخدمات الأساسية والمجتمعات المضيفة، وساهمت أيضاً في تفاقم الاكتظاظ الشديد بالفعل داخل مراكز إيواء النازحين. وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وصلت الغارات الجوية والقتال البري، والتي تصاعدت بشكل كبير في نهاية عام ٢٠١٨، ضد أرواح وإصابة أعداد كبيرة من المدنيين في جنوب شرق دير الزور. وفرض القتال حصاراً على آلاف الأشخاص بالقرب من الخطوط الأمامية في موقع يصعب الوصول إلى معظمها من قبل المنظمات الإنسانية وكان له تأثير عشوائي وغير مناسب على المدنيين والبنية التحتية المدنية.

بشكل عام، تسببت هذه الموجات من الأعمال القتالية في إلحاق دمار وأضرار جسيمة بالبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المواقع التي تتمتع بحماية خاصة بموجب القانون الإنساني الدولي، مثل المرافق الصحية. وبحسب ما ورد، فإن ٤٦ في المئة من المستشفيات ومراقب الرعاية الصحية الأولية في سوريا إما تعمل جزئياً أو لا تعمل على الإطلاق نتيجة للضرر الناجم عن الأعمال القتالية على مدار الأزمة.^{١٣} ولا يقتصر تأثير هذه الهجمات على قتل وتشويه الأشخاص الذين يسعون للحصول على مساعدة طبية أو العاملين في المجال الصحي، بل ترجم أعداداً لا تُحصى من فرصة الحصول على المساعدة الطبية الأساسية. على مدار عام ٢٠١٨، سجل قطاع الصحة ٤٢ هجوماً على موظفي ومراقب الرعاية الصحية أدت بحياة ١٠٢ شخصاً وإصابة ١٨٩ آخرين.^{١٤} ويمثل هذا زيادة كبيرة عن عدد الهجمات التي تم التتحقق منها خلال عام ٢٠١٧ والذي بلغ ١٢٢ هجوماً أودت بحياة ما يقدر بنحو ٧٣ شخصاً وإصابة ١٤٩ آخرين.^{١٥}

وبحسب التقارير الواردة، كانت ٦ منشآت صحية من بين تلك التي تعرضت لهجمات - تقع في الغوطة الشرقية وريف حمص الشمالي وشمال غرب سوريا - مذكورة ضمن ترتيبات تفادي التضارب من خلال آلية أنشئت لتحديد وحماية موظفي ومنشآت المنظمات الإنسانية عن طريق تبادل تفاصيل المواقع (بما في ذلك إحداثيات

في عام ٢٠١٨، أدى تصعيد الأعمال القتالية في العديد من المناطق، بما فيها الغوطة الشرقية وجنوب دمشق وغربين وجنوب سوريا ودير الزور، إلى خسائر كبيرة في الأرواح ونزوح واسع النطاق ودمير هائل للممتلكات والبني التحتية المدنية. وخلال الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٨، أودت الهجمات الجوية والبرية في الغوطة الشرقية، التي تصنفها الأمم المتحدة رسميّاً على أنها منطقة محاصرة، بحياة أكثر من ١,٠٠٠ مدني في الغوطة الشرقية نفسها وفي المناطق المجاورة لمدينة دمشق ومحافظة ريف دمشق. وتشير التقديرات إلى نزوح أكثر من ١٠٨,٠٠٠ شخص من تلك المنطقة، حيث انتقل ٩٢,٠٠٠ منهم إلى مراكز إيواء النازحين في إتفاقات دمشق وتوجه ١١,٠٠٠ آخرين إلى شمال سوريا كجزء من "اتفاقات محلية".^{١٦} وفي منتصف حزيران/يونيو، أدى تصاعد الأعمال القتالية في جنوب سوريا إلى فرار ما يقرب من ٣٢٥,٠٠٠ شخص مؤقتاً، إما نحو الحدود مع الأردن أو باتجاه منطقة الجولان إلى الغرب، وتعرضت العديد من المدن - على وجه الخصوص درعاً - والقرى لدمار واسع النطاق وتلوث بالمتغيرات الخطيرة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تسببت العملية العسكرية التي أطلق عليها اسم "غضن الزيتون" والتي شنتها القوات المسلحة التركية في غربين في شمال البلاد (محافظة حلب) في نزوح واسع النطاق، حيث فر أكثر من ١٣٧,٠٠٠ شخص باتجاه مناطق تل رفعت ونبيل وازرع وفافين. وحتى مطلع عام ٢٠١٩، ظلت غالبية النازحين من غربين تعيش في ظروف غير مستقرة داخل مساكن مدمرة أو في مراكز إيواء النازحين، حيث فُرضت قيود على حرکتهم سواءً باتجاه مدينة حلب أو على طريق العودة إلى غربين.

وفي مناطق أخرى، ظلت الأعمال القتالية النشطة مستمرة حتى نهاية عام ٢٠١٨، وعلى الأخص في شمال غرب سوريا وجنوب شرق دير الزور. على الرغم من الإعلان عن منطقة منزوعة السلاح في ما تسمى بالمنطقة الآمنة بمحافظة إدلب في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، التي ساهمت في خفض مستوى الأعمال القتالية إلى حد كبير، ظل القصف المدفعي المتقطع والاقتتال الداخلي بين المجموعات

وبحلول نهاية عام ٢٠١٨، ارتفع هذا الرقم إلى ١,٤٧ منشأة إنسانية من بينها المدارس والمرافق الطبية والموقع الإنسانية.

النظام العالمي لتحديد المواقع) مع روسيا الاتحادية وأعضاء التحالف الدولي وتركيا، وفي مطلع عام ٢٠١٨، بعد مرور أربع سنوات على تفعيل تفادي التضارب، لم تغطي هذه الترتيبات سوى ١٦٩ منشأة.

● تأثير الهجمات على مرافق الرعاية الصحية

١٤ هجنة أثرت على المرضى	٤٣ هجنة أثرت على الموظفين
١٢ هجنة أثرت على المستودعات	١٢ هجنة أثرت على المرافق الصحية
١٩ هجنة أثرت على وسائل النقل	٤٢ هجنة أثرت على الإمدادات

١٤ هجنة على مرافق الرعاية الصحية*



الغربي، وكثيراً ما ارتبط ذلك بالابتزاز أو، في حالة موظفي الصحة، بتقديم العلاج الطبي لمقاتلي الفصائل "المعارضة". وكانت هناك مخاوف خاصة بشأن سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني في المناطق التي شهدت تغير جهات السيطرة. وبالإضافة إلى مخاطر الحماية المرتبطة بالposure المباشر للأعمال القتالية وحالات النزوح جنباً إلى جنب مع مدنيين آخرين في هذه المناطق، يخشى العاملون في المجال الإنساني أيضاً من الاحتجاز أو المقاومة الجنائية من قبل الأطراف المسيطرة بسبب الانتقامات أو الولاءات السياسية الفعلية أو المفترضة. وتشكل مثل هذه الأفعال تهديداً وجودياً لاستمرارية العملية الإنسانية والخدمات. وعلى هذا النحو، فإنها تفاقم معاناة المدنيين الآخرين عن طريق حرمانهم من إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية.

استمرت الهجمات التي أثرت على عمال الإغاثة الإنسانية وموظفي الصحة خلال عام ٢٠١٨، حيث تعرض ١٢ من موظفي المنظمات غير الحكومية للقتل أو الإصابة أو الخطف في الأشهر الستة الأولى من العام،^{١٥} ومنذ بداية الأزمة، لقي العشرات من العاملين في المجال الإنساني مصرعهم، وكان من بينهم موظفو منظمة الأمم المتحدة ومموظفو ومتطوعو الهلال الأحمر العربي السوري وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، فضلاً عن منظمات غير حكومية دولية ومحليّة، لكن البيانات التي تم التحقق منها حول العاملين في المجال الإنساني الذين لقوا مصرعهم أو أصيبوا بجروح غير متوفرة. ومع ذلك، تشير مصادر متعددة إلى أن العشرات من العاملين في المجال الإنساني قد فقدوا أرواحهم منذ بداية الأزمة.^{١٦} ووفقاً للتقارير التي تلقتها المنظمات الإنسانية، فإن اختطاف العاملين في المجال الإنساني واحتجازهم قد ازداد بشكل كبير في نهاية عام ٢٠١٨ في الشمال

العيش

في وسط النزاع

الكيف الضارة التي تتبناها المجتمعات المتضررة من الأزمة. قد لا يظهر التأثير الكامل للأزمة السورية على الأطفال إلا في السنوات المقبلة. لقد حدث انخفاض كبير في القدرة التعليمية المؤسسية، ومن المرجح أن تكون للضيق النفسي الذي يعاني منه العديد من الأطفال آثار عميقة وطويلة الأمد.

وبإضافة إلى ذلك، يفتقر العديد من الشباب والمرأهقين إلى فرص ذات مغزى داخل مجتمعاتهم المحلية، وتؤدي محدودية فرص الحصول على التعليم إلى ارتفاع معدلات البطالة. ويُعد هذا تحدياً خاصاً للفتيات الصغيرات وقد يؤدي إلى استراتيجيات تكيف ضارة مثل الزواج المبكر، فضلاً عن العواقب الاقتصادية والنفسية والصحية الطويلة المدى (مثل تأثير الحمل المبكر على صحة الأم).

وتؤكد هذه العوامل على أهمية مبادرة "لا لضياع جيل"، وهي جهد يشارك فيه أصحاب مصلحة متعددون لضمان وضع الاحتياجات الحيوية التي تؤثر على الأطفال والشباب في قلب الاستجابة الإنسانية في سوريا.

لقد كان للأزمة السورية تأثير واسع النطاق على حياة الملايين من الأطفال. وقد صاغ التعرض للعنف وحالات النزوح والفقر المدقع والحرمان تجارب الأطفال التي لا تمحى مع الأزمة، وساهموا في خلق احتياجات إنسانية محددة. تزايدت الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، كما تم رصدها والإبلاغ عنها من خلال آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلحة في سوريا (MRM4Syria)، بشكل تدريجي منذ بدء الإبلاغ عنها في عام ٢٠١٣. وتشمل الانتهاكات الرئيسية التي تم رصدها قتل الأطفال وتشويههم وتجنيدهم واستخدامهم في النزاع واحتجاز الأطفال المرتبطين بأطراف النزاع والاختطاف والعنف الجنسي ضد الأطفال.

كما ازدادت الوجهات على المرافق التعليمية وموظفي التعليم وظلت تتسبّب في خسائر في الأرواح، فضلاً عن الدمار من إمكانية الحصول على التعليم، وتشير التقديرات إلى أن الضرر أو الدمار قد أثر على ٤٠ في المائة من البنية التحتية للمدارس.^٢ كما يخلق الاضطراب الناجم عن النزوح وقدرة الاستيعاب المحدودة في المجتمعات المضيفة عوائق إضافية أمام حصول الأطفال النازحين على تعليم جيد. ويعتبر انقطاع الأطفال عن المدارس للمشاركة في عمالة الأطفال أو الزواج مصدر قلق، خاص ويعكس الزيادة في ممارسات

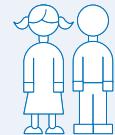


“جميع أنواع العمل التي يشارك بها الأطفال خطيرة، لا سيما في مجال الصناعة حيث العمل خطير. ونسمع دائماً عن طفل أصيب أثناء العمل.”
(فتاة سورية في شمال شرق سوريا)

انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في سوريا، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ - ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨



١٢,٥٣٧
انتهاكاً جسيماً ضد الأطفال



VIO

حالة أخرى تدعو للقلق

٤٠٩ حالة احتجاز أطفال
لرتباطهم بالمقاتلين



٤٤ حالة استخدام
عسكري
للمستشفيات



٧٦ حالة استخدام
عسكري للمدارس



٢١٠ حالة اعتقال لمخالفه قواعد
تنظيم الدولة الإسلامية



٧,٣٣٩ حالة قتل وإصابة
أطفال



٣,٤٤٨ حالة
إصابة أطفال



٣,٨٩١ حالة قتل
أطفال



٣٠٨ حالة حرمان من
المساعدة الإنسانية



١٧٤ حالة حرمان متعمد من
الخدمات الإنسانية



٣,٣٧٧ حادث تجند واستخدام
أطفال



٩٨ حادث اعتداء جنسي على
الأطفال



٦٩٣ حالة اختطاف أطفال



٣٠٠ هجوم على
المستشفيات
وموظفي الصحة



٣٦٧ هجوم على
المدارس وموظفي التعليم



١٦

تأثرت بالعمليات العسكرية ضد آخر الجيوب التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). انخفض مستوى النزوح في محافظتي حلب وإدلب أقل بنسبة الثلثين تقريباً مقارنة بالنصف الأول من العام، حيث بلغ متوسط عدد حالات النزوح حوالي ٥٠,٠٠٠ حالة شهرياً خلال الفترة من تموز/يوليو إلى كانون الأول/ديسمبر. وفي ريف دمشق، توقفت مستويات النزوح تقريباً في شهر تشرين الأول/أكتوبر، بعد أن بلغت ذروتها عند مستوى ٨٠,٠٠٠ حالة في شهر آذار/مارس.

وبينما كان المستوى العام لتحركات السكان مشابهاً للمستويات المسجلة في عام ٢٠١٧، فقد تغير التوزيع الجغرافي لحالات النزوح الجديدة في عام ٢٠١٨ نظراً لتطور الأوضاع على الأرض. وكانت معدلات النزوح مرتفعة بشكل خاص في إدلب، حيث تم تعقب حوالي ٦١٠,٠٠٠ وافد من مواقع داخل المحافظة وخارجها، مثل ريف دمشق وحمص وطلب، من بين أماكن أخرى. جاء ذلك في أعقاب تصاعد العمليات العسكرية التي شنتها الحكومة السورية في ريف إدلب الجنوبي والجنوب شرقي في مطلع عام ٢٠١٨، حيث وصل حوالي ٢٧٣,٠٠٠ نازح معظمهم من الوافدين لفترات قصيرة إلى وسط وشمال إدلب، وريف حماة الشمالي وريف حلب الغربي في شهر كانون الثاني/يناير وحده.^١ وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من "الاتفاقات المحلية" التي تم التوصل إليها خلال الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس ٢٠١٨ قد أدت إلى نزوح حوالي ١٣٠,٠٠٠ شخص إلى شمال غرب سوريا من المناطق التي كانت

النزوح

كثيراً ما كانت أنماط النزوح في سوريا ذات طابع مؤقت، حيث يغادر الناس ديارهم إما تحسباً لوقوع أعمال قتالية مستمرة أو متقطعة أو كرد فعل لها. وقد حدثت معظم حالات النزوح الجديدة في عام ٢٠١٨ داخل محافظة المنشأ، حيث سعى النازحون للبقاء على مقربة من مناطقهم الأصلية حتى يتمكنوا من العودة سريعاً بمجرد انحسار الأعمال القتالية، خاصة لتأمين منازلهم وأصولهم.

ظلت معدلات النزوح في عام ٢٠١٨ مرتفعة ومشابهة لتلك المسجلة في عام ٢٠١٧ إلى حد كبير، حيث تم تبع ١,٦ مليون حالة نزوح خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تصاعد الأعمال القتالية في شمال غرب سوريا والغوطة الشرقية وريف حمص الشمالي في النصف الأول من العام. وعلى الرغم من تفجر الأعمال القتالية في جنوب سوريا، التي أسفرت عن دورة نزوح سريعة تلتها عودة، شهد النصف الثاني من العام انخفاضاً كبيراً في العدد الإجمالي لعمليات النزوح، حيث تم تسجيل حوالي ٣٨٠,٠٠٠ حالة خلال الفترة من تموز/يوليو إلى كانون الأول/ديسمبر. ويعزى ذلك في الغالب إلى انخفاض حدة الأعمال القتالية في شمال غرب البلاد، بما في ذلك في سياق إنشاء ما يسمى بمنطقة منزوعة السلاح في إدلب، وكذلك في مناطق أخرى، لا سيما تلك التي شهدت تغير جهات السيطرة والمناطق التي تقع في جنوب شرق دير الزور التي

تمنعوا من محاولة الوصول إلى أماكن إقامة مع الأقارب والمعارف وإلى الخدمات في المناطق الحضرية المجاورة، فضلاً عن منعهم من العودة إلى مناطقهم الأصلية في عفرين لتأمين الأصول واستعادة ممتلكاتهم. وبالمثل، لا تزال القيود المفروضة على حرية حركة النازحين المقيمين في مراكز إيواء في شمال شرق سوريا مصدر قلق لأن أنظمة الكفالة المعقدة والشاقة أحياناً تعرقل قدرة النازحين على الخروج بشكل دائم من تلك المراكز بحثاً عن ترتيبات أفضل للماوى، أو إمكانية الوصول إلى الخدمات، أو البحث عن فرص كسب الرزق، وفي النهاية الحد من اعتمادهم على المساعدات الإنسانية.

تصنفها الأمم المتحدة على أنها محاصرة في الغوطتين الشرقية (محافظة ريف دمشق) والغربية (محافظة دمشق). بالإضافة إلى المناطق المتنازع عليها في جنوب دمشق والقلمون الشرقي وريف حمص الشمالي وجنوب سوريا.²² كما تم تسجيل مستويات كبيرة من النزوح في جنوب شرق دير الزور في النصف الثاني من العام.

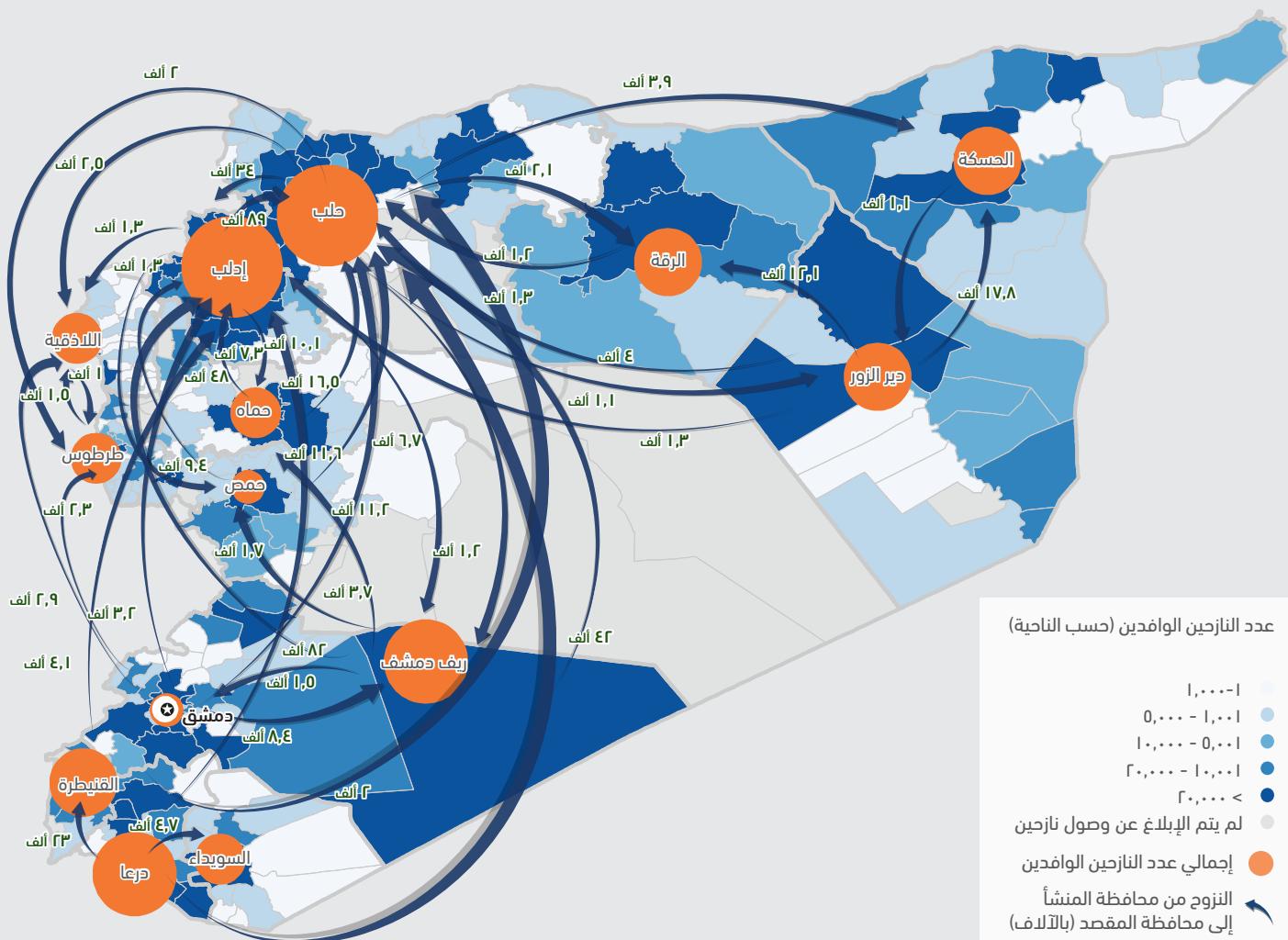
في عام ٢٠١٨، استمر تأثير أنماط النزوح بالقيود المفروضة على حرية التنقل، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها المجموعات المسلحة في شمال شرق وشمال غرب سوريا وكذلك في المناطق التي شهدت تغير الجهات المسيطرة. ولا يزال النازحون من عفرين يخضعون لأصناف مختلفة من القيود على المركبة

”

”تحدث شخص آخر عن فقدان بعض الأشخاص للمساعدات الإنسانية بسبب عدم وجود دفتر عائلة أو بيان عائلي. تعتمد معظم المنظمات غير الحكومية على هذه الوثائق، ونقصها يعيق تلقي الخدمات.“
(رجل سوري في شمال غرب سوريا)



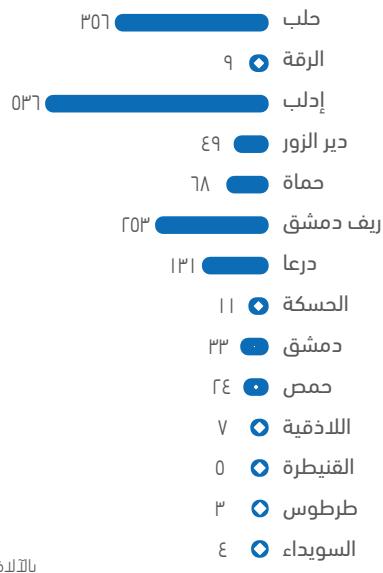
تصوير: سعفان



إجمالي النازحين على المدى الطويل حسب المحافظة



المغادرون من المحافظة



إجمالي حركة النازحين في ٢٠١٨

(يشمل النزوح من موقع داخل وخارج المحافظة)

الوافدون إلى المحافظة



٦١ مليون

إجمالي عدد تحركات
النازحين في ٢٠١٨



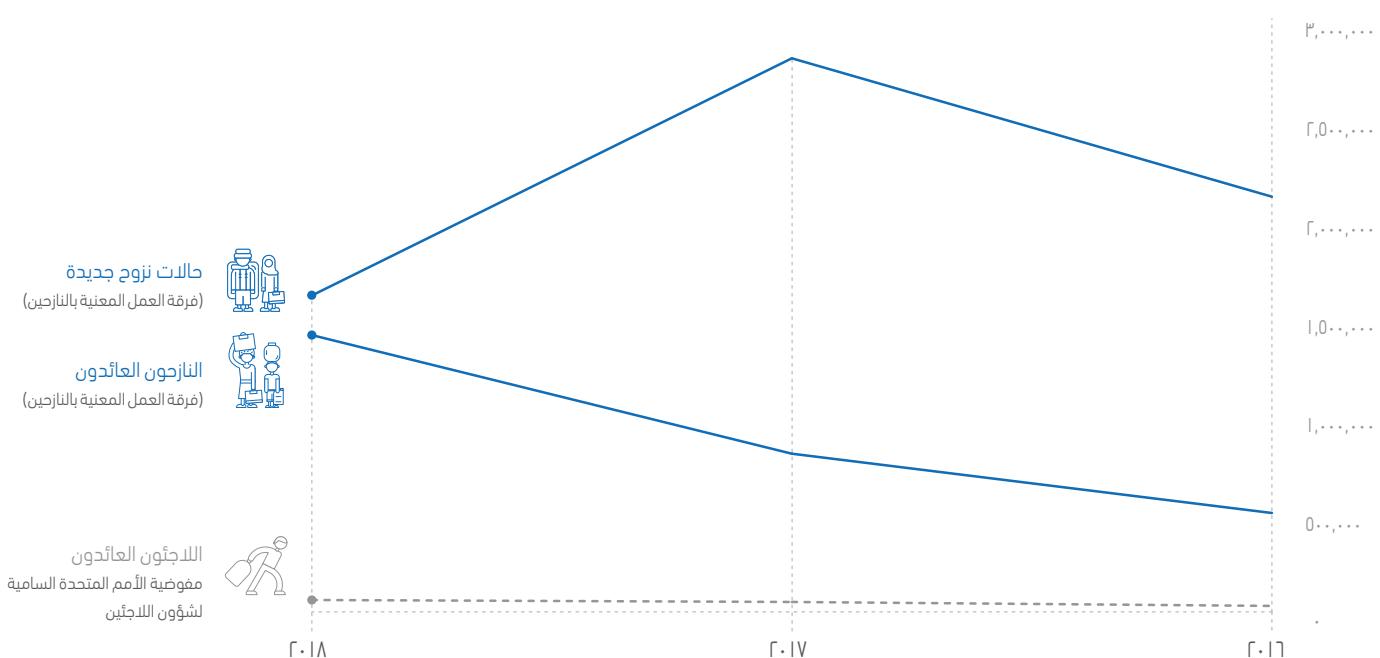
٢,٣ مليون

إجمالي عدد تحركات
النازحين في ٢٠١٧



لایهای معرفی مفاهیم

اتجاهات نسق وعدة النازحين واللاجئين



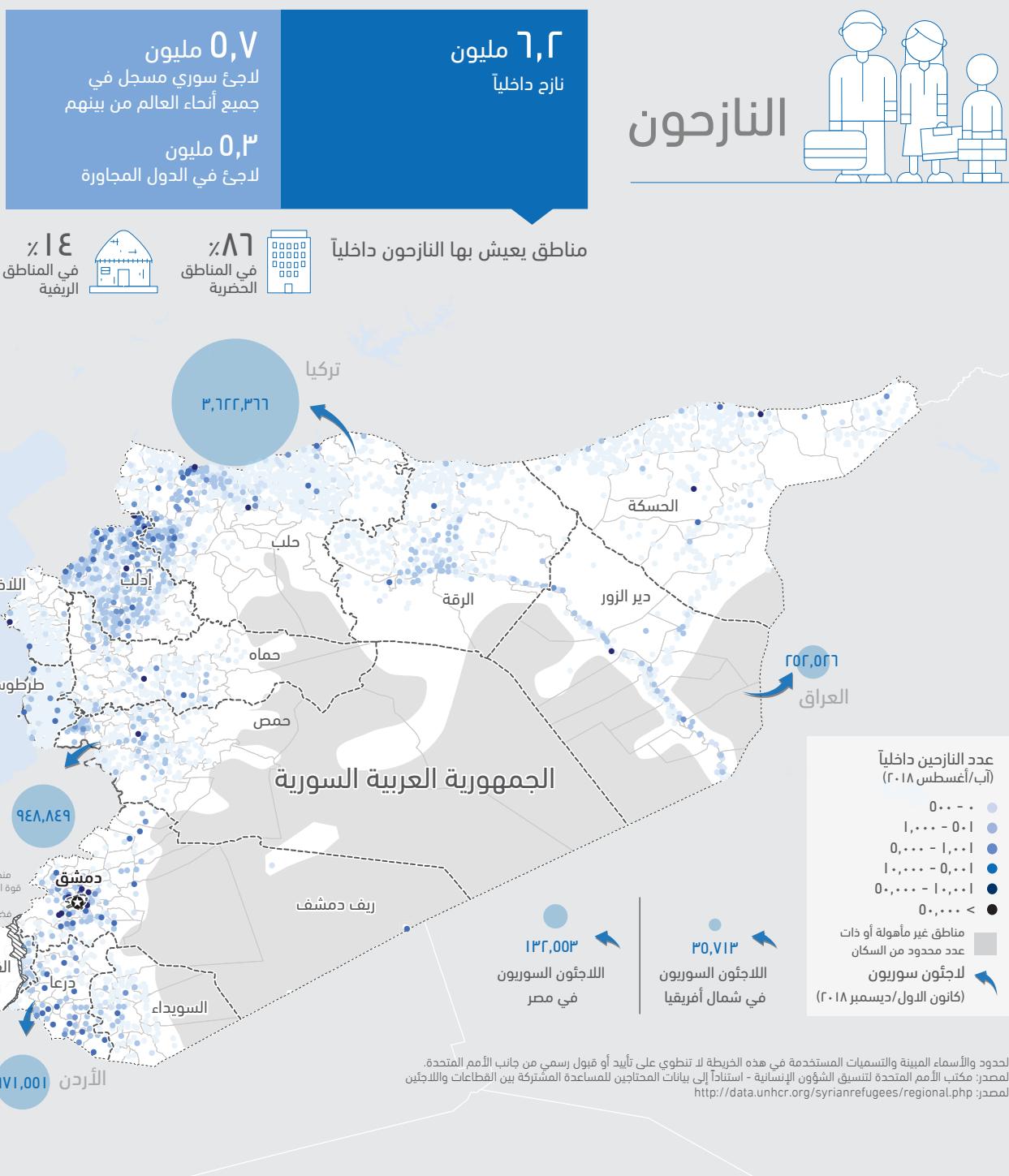
النحو الممتد

والفقر، ووّلد مخاوف كبيرة تتعلق بالحماية. وبالتالي، فمن المتوقع استمرار النزوح المطول. لا يزال الأشخاص الذين يعانون من حالات النزوح الممتد يعتمدون بدرجة كبيرة على المساعدات والخدمات الإنسانية، كما أن تأكل آليات التكيف التي يتبعها النازحون يزيد العبء الملقى على كاهل المجتمعات المضيفة.

بالإضافة إلى ١,٦ مليون حركة نزوح تم تسجيلها خلال عام ٢٠١٨، يوجد ما يقدر بنحو ٦,٢ مليون نازح، يقيم معظمهم في خمس محافظات (ريف دمشق وإدلب وحلب ودمشق واللاذقية).

أثر الغياب المستمر للفرص الاقتصادية وتردي الخدمات الأساسية في العديد من المناطق تأثيراً مباشراً على مستوى المعيشة

لمحة عامة عن النزوح داخل وخارج سوريا (حتى ديسمبر ٢٠١٨)



زيادة اعتماد النازحين على موقع الملاذ الآخر

سورية، لا سيما في محافظة إدلب، حيث يستضيف ٣٢٥ موقعًا ٤٢٨,١٣٨ نازحًا.^{٢٠} وخلال عام ٢٠١٨، أفادت جميع التواهي في محافظة إدلب ما عدا ناحية واحدة عن زيادة في إجمالي عدد السكان الذين يعيشون في مراكز إيواء النازحين. وفي شمال شرق سورية، تشير التقديرات إلى استضافة حوالي ٣٠,٠٠٠ نازح ٦١,٥ في المئة منهم أطفال) في ستة مواقع، ويقيم كثيرون غيرهم في مراكز إيواء مؤقتة بمحافظات الرقة والحسكة ودير الزور، ويعيش بعضهم في مناطق معرضة لخطر الفيضانات. منذ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٨، أسفر أذر تصعيد للقتال في جنوب شرق دير الزور عن توليد موجات نزوح إضافية نحو هذه المواقع، في كثير من الأحيان من خلال عمليات نقل السكان التي شجعت عليها السلطات المحلية.^{٢١}

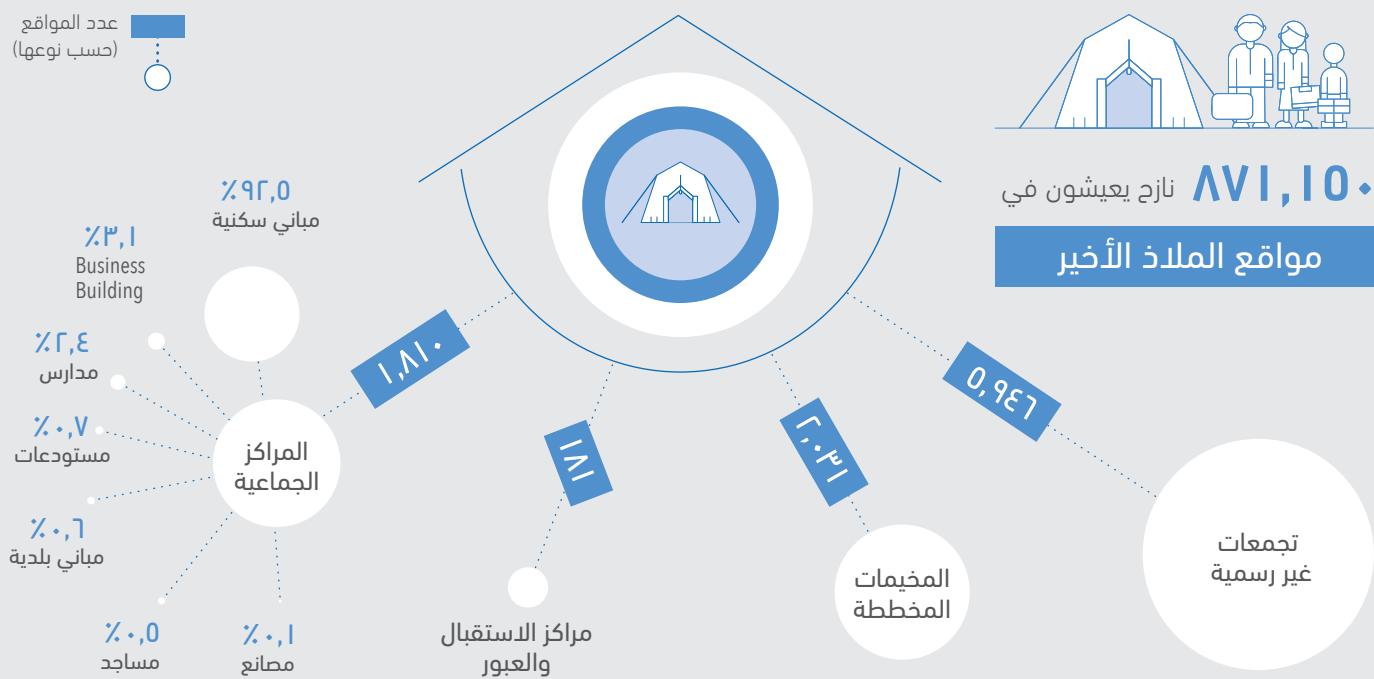
ونظرًاً لزيادة عدد الأشخاص الذين يتلقون المأوى في مراكز إيواء النازحين في شمال غرب سورية، فقد تم الإبلاغ عن الافتقار كمصدر قلق متزايد، حيث كانت بعض المواقع تستوعب أكثر من أربعة أضعاف قدراتها المحددة. وأبلغت المجتمعات السكانية داخل مراكز إيواء النازحين عن عدم إمكانية الحصول على الكهرباء والاكتظاظ كشواغل رئيسية بالنسبة لهم، لأنها تعرضهم لمخاطر حماية محتملة. وعلى خلفية انخفاض القدرة على الصمود ونقص المساحات في مراكز إيواء النازحين، أبلغ عدد من المجتمعات المحلية في إدلب والمحافظات الأخرى عن زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في مساحات مفتوحة. وأبلغ أكثر من نصف هذه المجتمعات عن استنفاد الخيارات الأخرى كسبب رئيسي لإقامتهم هناك.^{٢٢}

لا يزال النازحون في موقع الملاذ الآخر من بين الأشخاص الأكثر ضعفًا في سورية، وبعد استنفادهم لجميع الخيارات الأخرى، يعتمدون بدرجة كبيرة على المساعدات الإنسانية والخدمات لتلبية احتياجاتهم اليومية.^{٢٣} يشكل الأطفال والنساء ٧٣ في المئة من سكان المخيمات في شمال غرب سورية ويمثلون الغالبية العظمى في مراكز إيواء النازحين في الشمال الشرقي ومراكز إيواء المؤقتة في محافظتي الحسكة والرقة.

كمؤشر على انخفاض موارد النازحين وتضاؤل قدرة المجتمعات المضيفة على توفير المأوى لمزيد من النازحين، شهد عام ٢٠١٨ زيادة ملحوظة في عدد النازحين الذين يبحثون عن مأوى في مواقع الملاذ الآخر. وتشير التقديرات إلى زيادة عدد النازحين بنسبة ١٦٪ في جميع أنحاء سورية.^{٢٤}

يواجه النازحون الجدد الذين يلتجأون إلى مراكز إيواء النازحين بشكل عام احتياجات فورية وحادة تتعلق بالحصول على المأوى والغذاء والخدمات الأساسية وسبل العيش. ومن المرجح أن يكون العديد من هؤلاء الأشخاص، لا سيما في شمال غرب سورية، قد نزحوا عدة مرات في وقت قصير بسبب الأعمال القتالية، مما اضطرهم إلى المغادرة فجأة دون حمل أي متعلقات. يقدر عدد النازحين في سورية بنحو ٦,٢ مليون شخص، ويعيش حوالي ٨٧١,١٥٠ (أو ١٤ بالمئة من إجمالي عدد النازحين) في مركزاً لإيواء النازحين تشمل ٥,٩٤٦ تجمع غير رسمي و ٢,٠٣٠ مخيماً و ١,٨١٠ مركزاً جماعياً و ١٨١ مركزاً استقبال وعبور. لا يزال النازحون الذين لا يعيشون في مراكز إيواء يقيمون في مساكن مستأجرة أو مع عائلات مضيفة. ويتراوح عدد من مراكز إيواء في شمال غرب

النازحون الذين يعيشون في موقع الملاذ الآخر



• مخيم مخطط له

الهيكل التي يتم تأسيسها من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية الخاضعة للمساءلة، والتي تلبي المعايير الدنيا لمشروع اسفير قدر الإمكان. يتم اختيار الموقع من قبل المنظمة الإنسانية وإنشاء البنية التحتية قبل وصول بعض النازحين، حيثما أمكن ذلك.

تجمعات غير رسمية / مخيم غير رسمي

تسمى أيضاً مراكز تجمعات عفوية أو مخيمات مقامة بجهود ذاتية، وهي عبارة عن مجموعة من الخيام أو أنواع أخرى من الوحدات السكنية التي أنشأها النازحون أنفسهم أو جهات فاعلة غير متبرسة، وفي كثير من الأحيان، تقام على أراضٍ لا يملك قاطنوها أي حق قانوني لاستخدامها. ينوي النازحون البقاء في مثل هذه المواقع لفترة ممتدة من الوقت. وفي الوقت الحالي، تدرج معظم المواقع التي يُطلق عليها اسم مخيمات النازحين في سوريا تحت هذه الفئة.

مراكز إيواء جماعية

أنواع أخرى من التجمعات السكانية، مثل المباني العامة والمدارس والمصانع التي تسكنها خمس عائلات نازحة أو أكثر.

مركز عبور / استقبال

مركز إيواء مؤقت أو مجموعة من مراكز الإيواء التي توفر دعماً قصيراً للأجل للغاية للنازحين أثناء عمليات التسجيل والإحالة إلى حلول الإسكان البديلة. وفي كثير من الأحيان، يتم إنشاء هذه المراكز خلال عمليات النزوح الكبيرة للغاية.

للحصول على أحدث توجيهات قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها حول تعريفات المخيمات، يرجى زيارة الموقع التالي:
<https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/cccm-guidance-definitions-camps-enar>



اللاجئون الفلسطينيون في سوريا

في المناطق التي تغيرت الجهات المسيطرة عليها في الأونة الأخيرة (مثل درعاً ويلداً). وفي الوقت نفسه، لحقت أضرار فادحة ودماراً ببعض المخيمات الفلسطينية، مثل مخيّمات اليرموك وعين التل ودرعاً، الأمر الذي منع العودة إلى هذه المناطق. وتعاني هذه المجتمعات من ضعف شديد، حيث يتعرّض المدنيون لمخاطر مختلفة تتعلق بالحرمان والحماية. وأصبح العديد من منشآت الوكالة، مثل المدارس والعيادات، بحاجة ماسة إلى إعادة تأهيل أو إعادة بناء.

قبل عام ٢٠١٢، عانى اللاجئون الفلسطينيون من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، حيث يعيش العديد منهم تحت خط الفقر. واستناداً إلى تقييم مدى الضعف الذي أجرته الأونروا في نهاية عام ٢٠١٧، من المتوقع أن يستمر تأثير اللاجئين الفلسطينيين بشدة في عام ٢٠١٩، حيث تشير النتائج إلى أن ٩٠% في المئة من الفلسطينيين المقيمين في سوريا يعانون من فقر شديد، بينما يعاني ٨٠% في المئة من فقر مدقع.^{٣٩}

اعتباراً من بداية عام ٢٠١٩، قدرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أن ٤٤٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني ظلوا في سوريا - وهذا يمثل انخفاضاً عن عدد الأشخاص المسجلين لدى الأونروا قبل الأزمة والبالغ ٦٠٠,٠٠٠ شخص. ويعتمد ٩٥% في المئة من هؤلاء على المساعدات الإنسانية التي تقدمها الأونروا لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ولا يزال هناك نحو ٣٤,٢٠٠ شخص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها.^{٤٠} ومن المعتقد أن ٦٠% في المئة من هؤلاء الأشخاص قد نزحوا مرة واحدة على الأقل في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء سوريا. عانى اللاجئون الفلسطينيون من عمليات نزوح واسعة النطاق في عدة مناطق، من بينها دمشق وحلب ودرعاً. وعلى الرغم من التغييرات الجذرية في الوضع على الأرض في عام ٢٠١٨، لا يزال آلاف اللاجئين الفلسطينيين يتذمرون بالقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية وما ينتج عنها من نقص في خدمات الأونروا.



لا يمكن لمنهجيات الرصد والتقييم الحالية في سوريا التتحقق من طوعية حالت العودة هذه أو استدامتها، أو ما إذا كانت مستنيرة وتنسم بالأمان والكرامة. في الوقت الحاضر، لا تقوم القطاعات الإنسانية بتسهيل أو تشجيع عمليات العودة، ولكنه يواصل دعم النازحين لاتخاذ قرارات طوعية ومستنيرة في الوقت الذي يختارونه، بما في ذلك المساهمة في إزالة العقبات التي ت Howell دون العودة. وقد كان لزيادة مستويات الأمن والاستقرار في بعض المناطق، فضلاً عن الاعتبارات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، أكبر الأثر في إرشاد قرار النازحين بالعودة إلى مناطقهم الأصلية.^{٣٣} ووفقاً لتعليقات المجتمعات المحلية، ظلت أهم ثلاثة شروط تسترشد بها عودة النازحين هي انخفاض حدة الأعمال القتالية، والحد من المخاطر المرتبطة بالأنشطة العسكرية، وتحسين توافر الخدمات الأساسية. ويواجه اللاجئون العائدين من حيث إمكانية الحصول على السلع والخدمات النازحين العائدين من حيث إمكانية الحصول على السلع والخدمات الأساسية والأراضي والممتلكات. ومع ذلك، قد تكون لدى اللاجئين العائدين احتياجات محددة إضافية نظراً لوجودهم خارج بلددهم لفترة طويلة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتوثيق الأحوال المدنية والتعليم وإعادة الإدماج الاجتماعي، كما أن لديهم متطلبات محددة تتعلق بسفرهم أثناء رحلة العودة إلى سوريا.

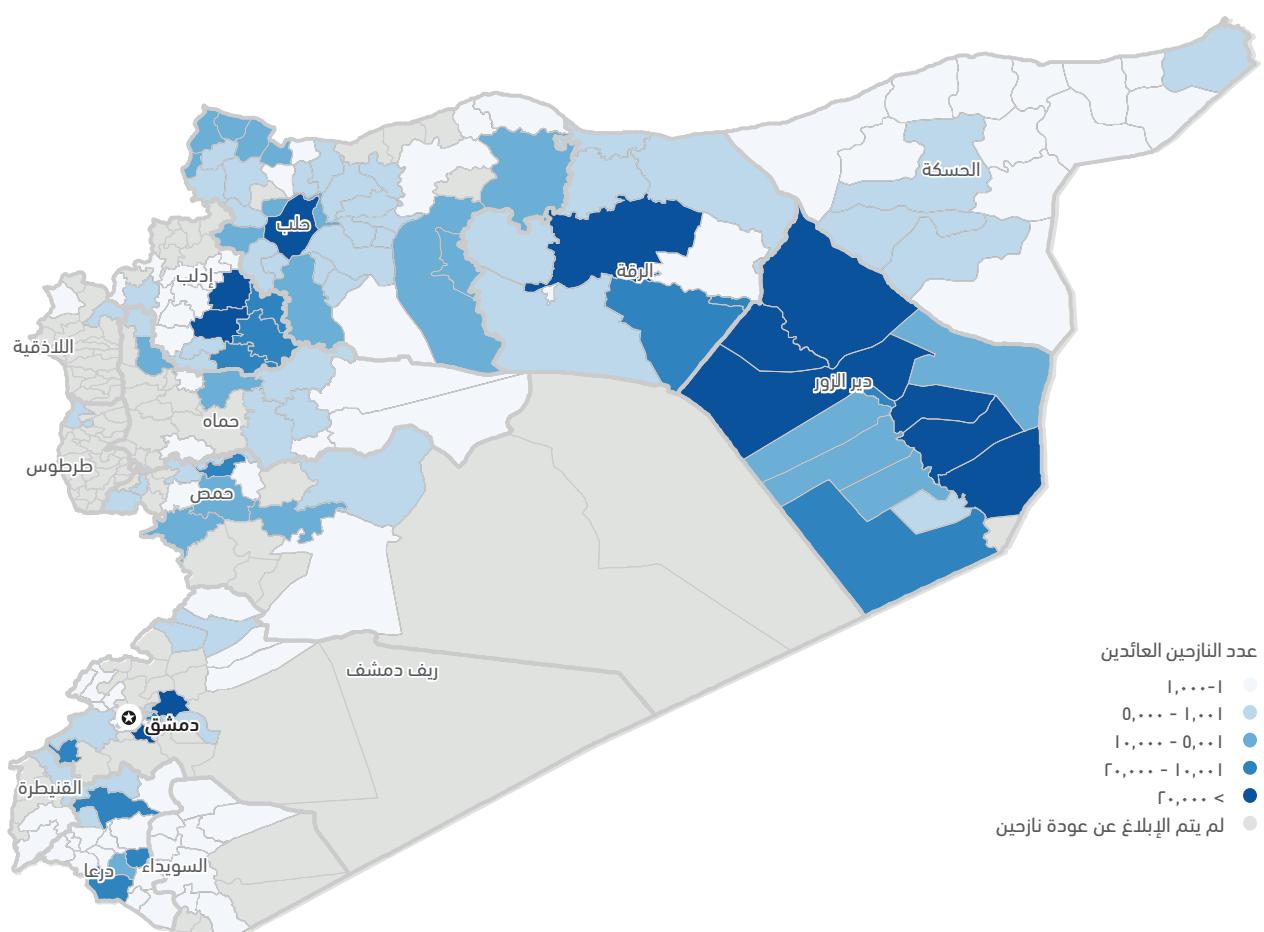
زيادة حالات العودة التلقائية

تشير التقديرات إلى أن حوالي ١٤ مليون نازح، من بينهم ٥٦,٤٧ لاجئاً، قد عادوا بشكل عفوياً إلى موقع مختلف في سوريا حتى الآن في عام ٢٠١٨.^{٣٤} وهذا يمثل زيادة كبيرة مقارنة بنحو ٨٤٠,٠٠ عادوا من تلقاء أنفسهم، حسب التقارير الواردة في عام ٢٠١٧.

تركزت عودة النازحين التلقائية في عام ٢٠١٨ إلى حد كبير في شمال البلاد، مع زيادة ملحوظة في المناطق التي كانت تخضع سابقاً لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا. وسجل أكبر عدد من العائدين تلقائياً في عام ٢٠١٨ في محافظة دير الزور، حيث عاد ٣٩٠,٠٠ فرد في الأشهر التسعة الأولى من العام.^{٣٥} وبالمثل، شهدت محافظة الرقة عودة حوالي ١٣٦,٠٠ شخص من تلقاء أنفسهم خلال نفس الفترة.^{٣٦} وجاءت الغالبية العظمى من حالات العودة التلقائية في أعقاب زوج قصير الأجل نسبياً، لا سيما في شمال غرب سوريا، في حين ظل عدد حالات النزوح الممند ثابتة إلى حد كبير على مدار العام، وقد لوحظ وجود نمط مماثل للنزوح القصير المدى في جنوب سوريا، حيث عاد مئات الآلاف من الأشخاص الذين نزحوا جراء العملية العسكرية التي استمرت طوال شهر حزيران/يونيو وتموز/يوليو بحلول آب/أغسطس.

عودة النازحين من تلقاء أنفسهم (كانون الثاني/يناير - آب/اغسطس ٢٠١٨)

٢٥



استطلاع نوايا النازحين

وفقاً لاستطلاع رأي حديث شمل النازحين، من المتوقع أن تظل ٧٦٪ من الأسر النازحة في موقع النزوح الحالى حتى نهاية عام ٢٠١٩^{٤٤}، ومن المتوقع أن تحدث معظم حالات العودة في محافظة ريف دمشق، تليها محافظات حلب ودرعا وحمص. كانت نسبة الاندماج في المجتمعات المحلية عند أعلى مستوياتها بين الأسر في دمشق وإدلب، وعلى مستوى أدنى في محافظات طلب واللاذقية وريف دمشق. وذكر أن تحسن الحالة الأمنية، والآفاق الاقتصادية وسبل العيش، فضلاً عن الحاجة إلى استعادة الممتلكات في مكان المنشأ هي العوامل الأساسية التي تؤثر على نوايا الأسر للعودة. أما بالنسبة للأسر التي ترغب في الاندماج المحلي أو الانتقال إلى موقع ثالث أو مغادرة سوريا، فكانت فرص العمل وسبل العيش والظروف الأمنية والعلاقات الأسرية هي عوامل الدفع والجذب الرئيسية التي أخذوها بعين الاعتبار.

تؤثر خصائص الضعف وإمكانية الحصول على الخدمات في أماكن المنشأ على نوايا النازحين. ووجد الاستطلاع أن وجهاً الضعف المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والفرص توليد الدخل وسبل العيش، وإمكانية الوصول أو عدم الوصول إلى المأوى والخدمات، والنزوح المتكرر، وحالة ممتلكاتهم في مناطقهم الأصلية هي أهم العوامل. ولا تزال الأسر المستضعفة الأخرى التي تعاني من نقاط ضعف متعددة، مثل الأسر التي يعيشها أطفال وتعاني من انعدام أو محدودية فرص كسب العيش، هي الأقل حسماً لنواياهم في المستقبل. أما الأسر التي تدرك أن ممتلكاتها سليمة أو تضررت جزئياً فقط في مكانها الأصلي، فهي أكثر ميلاً للعودة إلى ديارها.

من المتوقع أن تزداد العودة التلقائية للنازحين بشكل تدريجي في عام ٢٠١٩، خاصةً بين أولئك الذين نزحوا جراء القتال في مناطق مثل محافظة إدلب، وكذلك في شمال شرق سوريا، وفي المناطق التي ينظر إليها على أنها أكثر استقراراً، بما في ذلك بعض المناطق في حمص وحماة. وفيما يتعلق بعودة اللاجئين، من المرجح أن يزداد عدد العائدين من البلدان المجاورة عن السنوات السابقة. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يظل النطاق العام للعودة محدوداً مقارنة بإجمالي عدد اللاجئين خارج البلد. ووفقاً لتصورات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع الشركاء في الوكالات الأخرى، قد يعود ٢٠,٠٠٠ من اللاجئين البالغ عددهم ٥٧ مليون لاجئ إلى سوريا في عام ٢٠١٩، كما سُبُّل جهود طارئة إضافية في حالة زيادة عدد العائدين إلى ٥٠٠,٠٠٠ لاجئ خلال العام. وعلى الرغم من هذه الزيادة المتوقعة في عودة النازحين واللاجئين خلال عام ٢٠١٩، من المرجح أن تحدث اتجاهات العودة جنباً إلى جنب مع النزوح الممتد المستمر وارتفاع معدلات النزوح المحلي في المناطق التي تشهد أعمالاً قتالية في شمال غرب وشمال شرق سوريا.

تحليل تصورات النزوح والعودة



نوايا العودة لدى الأسر النازحة التي تم الإبلاغ عنها



ذلك سلباً على فرص الشباب في الحصول على تعليم، على سبيل المثال، يقال إن نسبة ٣١ في المئة فقط من العائدين في سن الدراسة الثانوية مسجلين في المدارس، مما يشير إلى ندرة الخدمات التعليمية في مناطق العودة.^{٣٨}

وقد أثر الضرر الذي لحق بمرافق المياه سلباً على توافر المياه الصالحة للشرب. ولوحظت أسوأ حالات في درعا وإدلب، حيث لا يحصل سوى حوالي ١٣ في المئة من السكان فقط على المياه عبر شبكات المياه، وهذا الرقم أعلى قليلاً في حلب (١٦ في المئة) ودير الزور (٢٢ في المئة). فيما يتعلق بمرافق الصرف الصحي، فإن ٧٠ في المئة على الأقل من مياه الصرف الصحي غير معالجة، وما يقرب من نصف شبكات الصرف الصحي إما تعمل جزئياً أو لا تعمل، مما يؤدي إلى مخاطر صحية كبيرة على مستوى المجتمعات المحلية. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن ٩ في المئة فقط من السكان لا يزالون يحصلون على خدمات من محطات معالجة مياه الصرف الصحي الصالحة للعمل. وسيظل الاختلال الوظيفي بمحطات معالجة مياه الصرف الصحي وشبكات الصرف الصحي القائمة الذي يسهم في تصريف مياه الصرف الصحي الخام يؤثر بشكل كبير على مصادر المياه والتربة والإدارة العامة للموارد المائية.

وقد تفاقم انقطاع الخدمات الأساسية في سوريا من جراء تنفيذ تدابير قسرية انتقامية، مثل العقوبات وضوابط التصدير. في تقرير نشر في شهر آب/أغسطس ٢٠١٨، قام المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنى بالتأثير السلبي للتداير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان بتسلیط الضوء على تأثير هذه التدابير على قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية العاملة في سوريا على تنفيذ أنشطتها. وأعرب المقرر الخاص عن قلقه الخاص إزاء قدرة الجهات الفاعلة الإنسانية على الحصول على إعفاءات إنسانية بموجب النظام الحالي للتداير القسرية الانفرادية المطبقة على سوريا.^{٣٩} وتؤثر التدابير القسرية الأحادية بشكل خاص على قدرة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية على استيراد العديد من المواد "ذات الاستخدام المزدوج" الضرورية لضمان التشغيل، مثل المعدات الطبية، والمعدات الضرورية لإمدادات المياه، بما في ذلك معالجة المياه ومنتجات التطهير، وسيارات الإسعاف، والجرارات.

تمهير وتعطيل الخدمات الأساسية

ساهمت الأزمة السورية في ما أصاب الخدمات الأساسية في معظم أنحاء البلاد من تعطيل كبير وتدھور شامل. وقد تسبيبت الأعمال القتالية في إلحاقي أضرار ودمار واسع النطاق بالبنية التحتية المدنية التي يعتمد عليها العديد من هذه الخدمات. وكان لهذا تأثير كبير على تقديم الخدمات في مختلف المجالات.

تعمل حوالي ٤٦ في المئة من المرافق الصحية في سوريا - بما في ذلك خدمات صحة الأم - بشكل جزئي أو لا تعمل على الإطلاق، ويقال إن ١٦٧ مرافقاً صحيّاً قد دُمرت تماماً.^{٤٠} وبالمثل، ساهم النزوح في تخفيض عدد الموظفين الطبيين المؤهلين في بعض المناطق بنسبة تصل إلى ٥٠ في المئة، الأمر الذي أدى إلى مزيد من التدهور في إمكانية تقديم المساعدة الطبية الجيدة.^{٤١} ونظراً لتدھور القدرة على توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية على نحو خطير، واجهت البلاد أيضاً نقاشي عدّة أمراض معدية. وتم الإبلاغ عن ظهور الحصبة والإسهال الدموي الحاد وحمى التيفوئيد في محافظات الحسكة والرقة ودير الزور وحلب وإدلب خلال عام ٢٠١٨. كما تم الإبلاغ عن حالات التهاب الكبد (A) في عفرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وفي درعا خلال النصف الثاني من العام، وقد أدت الأزمة إلى عودة ظهور حالات مرض الليشماني في جميع أنحاء سوريا جراء تدمير البنية التحتية وعدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية. تم التعرف على آلاف الحالات في جميع أنحاء البلاد خلال العام، تم الإبلاغ عن غالبيتها في المحافظات الشمالية. ويشير تقييم المياه والإصحاح والنظافة الصحية الذي أجري بين الأسر في عام ٢٠١٨ إلى ترك ما لا يقل عن ١٠ في المئة من القمامنة في المناطق العامة، مما قد يسهم في زيادة حالات الليشماني التي لوحظت منذ بداية العام. وبإضافة إلى ذلك، تُدار بعض الأماكن المستخدمة للتخلص من القمامنة بطرق غير ملائمة، مما قد يساهم في زيادة تكاثر النواقل. وتتعرض مجموعات مثل الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وغيرهم ممن يعانون من ضعف آليات التكيف، بشكل خاص لخطر تفشي الأمراض المعدية. كما كان للأزمة تأثير خاص على التعليم، حيث تشير التقديرات إلى أن واحدة من كل ثلاثة مدارس قد تعرضت للتلف أو الدمار.^{٤٢} وقد أثر

أثر الأزمة السورية على كبار السن



يوجد ما يقدر بنحو ٨٠,٠٠٠ شخص فوق سن الستين في سوريا، وهو يشكلون حوالي ٤ في المئة من مجموع السكان.^{٤٣} وتعيش غالبية كبار السن في المناطق الحضرية المأهولة بالسكان في محافظات دمشق وريف دمشق وحلب. ومع استمرار الأزمة السورية، أصبح كبار السن أكثر عرضة للخطر، ويواجهون مخاطر محددة، لا سيما بالنسبة للنازحين الذين يفتقرن إلى الدعم الأسري أو الاجتماعي. يواجه كبار السن مخاطر خاصة ولديهم احتياجات محددة أثناء الأزمات الإنسانية. من بينها التدهور المحتوم لصحتهم البدنية و/أو تفاقم الظروف الصحية الموجودة من قبل، فضلاً عن تدهور الصحة العقلية وعدم

كافية التغذية. كما أن الأشخاص الأكبر سناً أكثر عرضة للإعاقة الحسدية، ويواجهون عوائق تعرقل حصولهم على المساعدة والخدمات، وقد يكثرون أكثر عرضة لخطر العنف وانفصال أفراد الأسرة إذا لم يتمكنوا من الفرار أثناء الأعمال القتالية. وبالإضافة إلى ذلك، يواجهون صعوبات إضافية في الحصول على فرص توليد الدخل، وقد يتآثرون بشدة بتناكل نظم الدعم الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية. وتساهم هذه العوامل في جعل كبار السن عرضة للخطر بشكل خاص وفي زيادة خطر إساءة المعاملة والإهمال. ومن ثم، فإن البرامج التي تلبى الاحتياجات الخاصة وتراعي ظروف كبار السن تعد بالغة الأهمية وتحتاج إلى توسيع نطاقها في عام ٢٠١٩.

كبيرة تتعلق بالحماية الشخصية، ومشاكل صحية، والحرمان من التعليم.^{٤٣}

ونتيجة لذلك، يعني حوالي ٦,٠ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء سوريا، كما يتعرض ٢,٥ مليون شخص آخرين لخطر انعدام الأمن الغذائي.^{٤٤} وقد أبلغ أولئك الذين تم تصنيفهم على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي عن وجود ثغرات كبيرة في استهلاك الغذاء، واستراتيجيات تكيف محدودة وإنفاق نسبة كبيرة من الدخل على الغذاء. ويُعد الأشخاص المعرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي هم الأسوأ حالاً في فئة الأمن الغذائي المعتدل وقد يصابون بانعدام الأمن الغذائي إذا لم يتم دعم سبل معيشتهم.

وتربط الدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي بتدهور البيئة الاقتصادية، فضلاً عن انعدام الأمن الغذائي الناجم عن موجات النزوح الهائلة. أفاد ما يقرب من ٤٠ في المئة من الأسر التي شملها الاستقصاء أنهم إما نازحون أو عائدون، وذكر ٧٤,٠ في المئة منهم أنهم نازحون منذ أكثر من ١٢ شهراً.^{٤٥} وتشمل الدوافع الرئيسية الأخرى فقدان سبل العيش وانخفاض القدرة الإنتاجية، ومحدودية الوصول المادي والمالي إلى الغذاء، وارتفاع الأسعار والتضخم، وانخفاض القوة الشرائية، واستنفاد سبل العيش المتواصل بين الفئات السكانية الأكثر ضعفاً. وعلى الرغم من أن توافر الغذاء في الأسواق قد تحسن بشكل عام مقارنة بالسنوات السابقة، فإن القيود الرئيسية التي تحول دون تنشيط الأسواق لا تزال هي ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية، وارتفاع تكاليف النقل، وانخفاض الطلب بسبب ارتفاع معدلات البطالة، ومحدودية القوة الشرائية. لقد انخفض سعر الحصة الغذائية الشهرية مقارنة بالأسعار المسجلة في ذروة الأزمة، لكنه لا يزال مرتفعاً للغاية بالنسبة للسوريين. وتواصل نصف الأسر شراء الغذاء بطريقة الائتمان، التي تُعد أكثر شيوعاً بين النازحين والعائدين والأسر التي تعيلها نساء والأسر الريفية.^{٤٦}

كما تأثر توافر الأغذية في سوريا بشدة من جراء الأزمة والجفاف. أثر الجفاف والأمطار الغزيرة التي هطلت في غير موسمها على محاصيل الحبوب. وشملت الآثار المترتبة على أدنى إنتاج مسجل في العقود الثلاثة الأخيرة نقص توافر القمح والشعير، المواد الغذائية الرئيسية، ونقصاً كبيراً في القمح والشعير اللذتين لتلبية الحاجة إلى الحبوب في جميع أنحاء البلاد، حتى بعدأخذ احتمال الاستيراد الحكومي والتجاري والمساعدات الغذائية بعين الاعتبار.

وقد تم احتواء الوضع في بعض المناطق بسبب تحسن إمكانية الوصول إلى الأسواق بشكل عام وجهود الدستجابة التي قام بها قطاع الأمن الغذائي. ساهمت زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق في المناطق التي يصعب الوصول إليها والتي كانت الأمم المتحدة تصنفها في السابق على أنها محاصرة في تخفيض سعر سلة الأغذية القياسية خلال عام ٢٠١٨ بنسبة ٢٧ في المئة.^{٤٧} وعلى نحو مماثل، تحسنت معدلات التبادل التجاري بين الأجر اليومي للعمال غير المهرة وسعر دقيق القمح، مما سلط الضوء على الاتجاه التصاعدي في متوسط الأجر اليومي، الذي زاد بنسبة ٢١ في المئة خلال الفترة من حزيران/يونيو ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيو ٢٠١٨.

استمرار انعدام الأمن الغذائي وزيادة المخاطر

أثر تعطل سبل عيش الناس ونقص إمكانية الحصول على الفرص الاقتصادية على قدرة العديد من المجتمعات على الصمود في سوريا. ونتيجة لذلك، يلجأ العديد من الناس إلى استراتيجيات تكيف ضارة من أجل البقاء على قيد الحياة، لا سيما في المجتمعات المترقبة بالأعباء التي تستضيف تجمعات النازحين و/ أو العائدين من تلقاء أنفسهم، حيث يواجه الناس منافسة متزايدة على سبل عيش قليله للغاية.

وتواصل المجتمعات المحلية في سوريا الإبلاغ عن إنفاق المدخرات، وزيادة الديون، والشراء بطريقة الائتمان، واستنفاد الأصول المنزليّة، والحد من استهلاك الغذاء لتحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، وسط نقص مواد الإغاثة الأساسية وتضاؤل القدرة على الصمود. وتشير تقييمات الأمن الغذائي الأخيرة إلى أن ما يقدر بنحو ٤٠ في المئة من السوريين يخصصون أكثر من ٦٠ في المئة من إنفاقهم لشراء الغذاء؛ وأفادت ٥٧ في المئة من الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي أن لديها ديون غير مسددة؛ وبينما ٦٠ في المئة من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي استراتيجيات تكيف سلبية.^{٤٨} وعلاوة على ذلك، تعاني العديد من المجتمعات التي لا تحصل على خدمات من خلال شبكات المياه من مشاكل خطيرة تتعلق بالقدرة على تحمل التكاليف، وتوثر تلك المشاكل على الاحتياجات في القطاعات الأخرى. وتنفق الأسر التي ليس لديها خيار سوي شراء المياه من شاحنات المياه التجارية ١٠ في المئة وسطياً من دخلها على المياه، بينما ينفق ٣ في المئة من السكان أكثر من ٢٠ في المئة من دخلهم لشراء المياه وفي بعض الحالات تصل هذه النسبة إلى ٤٠ في المئة (على سبيل المثال، ناحية العريشة في محافظة الحسكة). ويزداد الوضع سوءاً بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في مراكز إيواء غير رسمية، حيث يمكن أن تنفق الأسر أكثر من ٥٠ في المئة من دخلها على المياه. ويمكن أن يؤدي انخفاض دخل الأسر السورية وقوتها الشرائية إلى اعتماد استراتيجيات تكيف ضارة، مع ما قد ينطوي عليه ذلك من آثار كبيرة على السلوك والممارسات الصحية والنظافة.

ولا تُعد استراتيجيات التكيف هذه قابلة للاستدامة في نهاية المطاف، وفي غياب التدخلات الإنسانية أو التحسن العام في الوضع الاجتماعي والاقتصادي، استمر في دفع الناس إلى اللجوء إلى أنشطة استغلالية وخطرة على نحو متزايد نظراً لاستنفاد مواردهم المالية والمادية. ومن المرجح أن تؤثر هذه الاستراتيجيات على نحو غير مناسب على الفئات الأكثر ضعفاً، ومن فيهم النساء والأسر التي يعيدها أطفال، وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. أظهر مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (MPI) العالمي، الذي يأخذ بعين الاعتبار مؤشرات الصحة والتعليم والاحتياجات الأساسية ذات الصلة أن معدل الفقر في سوريا يبلغ ٣٨,٩ في المئة.^{٤٩} وفي ظل التأثير الوخيم للأزمة، ارتفع معدل البطالة إلى ٥٠ في المئة وانخفضت القدرة الشرائية إلى ٩٣٪ من المستوي ما قبل الأزمة (إذا قورن بالدخل في ٢٠١٠). وفي ٨١ في المئة من المجتمعات التي تم تقييمها في جميع أنحاء سوريا، تم الإبلاغ عن عمالة الأطفال التي تمنع الالتحاق بالمدارس. وفي العديد من التقييمات النوعية والكمية، تبين حدوث الزواج المبكر والقسري، اللذان يعرضان الفتيات لفقدان احترام الذات، ومخاطر

المئة من إنتاج القمح في البلاد قبل الأزمة. ويشكل انخفاض إنتاج محصول القمح عائقاً إضافياً أمام القطاع الزراعي الذي يعاني بالفعل من ضغوط شديدة، وبالتالي أمام الأمن الغذائي على المستوى الوطني.

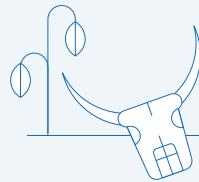
وما لم يتم تقديم مساعدة عاجلة، من المرجح أن تواجه آلاف الأسر في شمال شرق سوريا ضائقة اقتصادية، حيث تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٦٠ في المئة من الأيدي العاملة في الحسكة يشاركون تقليدياً في أنشطة الزراعة وتربية الحيوانات، وفقاً لتقرير صادر عام ٢٠١٤، ومن المرجح أن تتأثر سبل عيش الأسر الأكثر فقرًا التي تعتمد على الزراعة المطرية على وجه الخصوص من جراء ضعف غلة المحاصيل.^{٦٣} وفي ضوء هذه الخلفية، يزداد خطر سوء التغذية الذي يمكن أن تترتب عليه آثار طويلة الأجل على نمو الأطفال وأدائهم المدرسي، فضلاً عن زيادة احتمال اللجوء إلى استراتيجيات التكيف الضارة وغير المستدامة.^{٦٤}

لحق بالبنية التحتية التعليمية في سوريا في ارتفاع مستويات البطالة وأوجه القصور الكبيرة في سوق العمل، مما أثر بشكل غير مناسب على الشباب. وحتى عام ٢٠١٨، كان أكثر من نصف القوى العاملة المقدر عددها بنحو ٤٩ مليون شخص (تراوحت أعمارهم بين ١٨ و٦٠ سنة) غير قادرين على الحصول على عمل رسمي منتظم.^{٦٥} وعند اقتران ذلك بالخسائر في الأرواح والأعداد الكبيرة من الإصابات والإعاقات الناجمة عن النزاع وقد ساهمت هذه العوامل في حدوث انخفاض كبير في حجم القوى العاملة الحالية في سوريا إلى ٥١ في المئة من مستويات ما قبل الأزمة.^{٦٦} وعلى هذا النحو، فإن حجم القوى العاملة المتاحة في سوريا لا يلبي احتياجات سوق العمل، ويوجد نقص في العمال المتخصصين يصل في بعض المناطق إلى ٨٠ في المئة.^{٦٧}

الاستقصاء أن إعاقتهم قد تفاقمت بفعل الأزمة، وكانت الأسباب الأكثر شيوعاً هي الافتقار إلى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والصعوبات التي تعيق تلبية احتياجاتهم الأساسية. حيث أن العديد من الأشخاص غير قادرين على العمل بسبب الإصابة أو الحاجة إلى رعاية أحبابهم، فإن فرص الحصول على سبل العيش محدودة أيضاً. وفي الأسر التي تضم ذكوراً مصابين، غالباً ما يتضطلع النساء بدور راعي الأسرة وعائلتها الرئيسي، مما يحد من توافر مرافق أثناء الانتقال إلى مرافق الرعاية.

ويعد ضمن تقديم استجابة إنسانية شاملة أحد المكونات الأساسية في العمل الإنساني الفعال والقائم على المبادئ؛ كما أن تعليم رعاية ذوي الإعاقة أمر ضروري في إطار الاستجابة الإنسانية في سوريا، وقد يشمل ذلك ضمان إمكانية الوصول المادي إلى الأنشطة أو الخدمات، وتدريب الموظفين على كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل الاستجابة الإنسانية وبطرق تنسجم بالاحترام والحفاظ على الكرامة، أو جمع البيانات المصنفة حسب الإعاقة.

تأثير الجفاف في سوريا



أثرت أسوأ موجة جفاف ضربت سوريا منذ ٣٠ عاماً على إنتاج الحبوب في موسم الشتاء ٢٠١٧/٢٠١٨.

وشكل هذا عيناً إضافياً على الأزمة الممتدة في صورة نقص قدره ١,٢ مليون طن من القمح اللزム لتلبية الاحتياجات المحلية البالغة ٣,٤ مليون طن (الاستخدام الغذائي). وقد فشلت زراعة مساحات كبيرة بالصوب المطرية بسبب فترة الجفاف الممتدة في مطلع الموسم الزراعي، وتقلصت محاصيل الحبوب المروية بسبب الأمطار الغزيرة المتأخرة التي هطلت في غير موسمها وارتفاع درجات الحرارة.

أثر الجفاف على خمس محافظات، ولكن أكبر تأثير كان واضحاً في شمال شرق سوريا، التي تُعد تقليدياً "سلة الخبز" في البلاد، فقد كانت محافظة الحسكة وحدها تساهمن بما يتراوح بين ٥٠ و٧٥ في

تعطيل سبل العيش

كان للأزمة التي يقترب عمرها من ثمان سنوات تأثير عميق على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية داخل سوريا. على مستوى الاقتصاد الكلي، ساهمت الأعمال القتالية في إلحاق خسائر تراكمية بالنتائج المحلي الإجمالي تقدر بنحو ٢٢٦ مليار دولار بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦ فقط، أي ما يعادل حوالي أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي في سوريا قبل الأزمة.^{٦٨} وبالإضافة إلى الدمار الواضح الناجم عن الأزمة، الذي يشمل تدمير ما يقدر بنحو ٧ في المئة من المساكن في سوريا والندمرين الكلي أو الجزئي لواحدة من كل ثلاث مدارس، كان لها أيضاً تأثير اقتصادي شديد على الأسر والمجتمعات المتضررة. وقد أسمهم النزوح الواسع النطاق، المقترب بالضرر الذي

التعايش مع الإعاقة



يعاني نحو ١٥ في المئة من سكان العالم من إعاقة ما.^{٦٩} ويتأثر الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل غير مناسب بالآثار السلبية للنزاع الطويل. بعد مضي ما يقرب من ثمان سنوات على بدء الأزمة السورية، أصبحت الإعاقة منتشرة بشكل متزايد بسبب مجموعة من الإصابات المتعلقة بالقتال أو الأعمال القتالية والضرر الذي لحق بالبيئة المادية. وأشار تقييم حديث للإعاقة بين البالغين في غرب حلب ومحافظتي إدلب والرقة إلى معدل انتشار يبلغ ٣٠ في المئة، وهو ضعف المعدل العالمي. وعلاوة على ذلك، أظهر التقييم أن ٤٥ في المئة من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع في المتوسط والذين أصيبوا بجروح خلال الأزمة السورية من المتوقع أن يعانون من إعاقة دائمة (على سبيل المثال، البتر وإصابة الجبل الشوكى وإصابة الدماغ).^{٧٠}

يتعرض الأشخاص ذوي الإعاقة لخطر الإقصاء من الاستجابة الإنسانية، على الرغم من احتياجاتهم المحددة أو الإضافية. وأفاد أكثر من ٦٠ في المئة من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين شملهم

الأرقام

الرئيسية



وتقليص أحجام الوجبات؛ وخفض استهلاك البالغين للطعام من أجل ترکه للأطفال الصغار، ولا تزال الأسر تستخدم كل واحدة من استراتيجيات التكيف هذه بمعدل تسعة مرات أسبوعياً في محاولة لتحقيق الاستقرار في استهلاكها الغذائي. وتدل النتائج على الحاجة إلى زيادة برامج سبل العيش في جميع أنحاء سوريا والتي يجب دمجها مع المساعدات الغذائية مع تداخل الحالات لتحسين آليات التكيف بمرور الوقت والاستغناء التدريجي عن المساعدات الغذائية.

من خلال شبكة الإنذار المبكر والاستجابة (EWARN) ونظام الإنذار المبكر والاستجابة (EWARS) الذي يضم ١,٧٠٠ موقع رصد في جميع أنحاء سوريا، يقوم قطاع الصحة برصد مستمر للأمراض التي تتحول إلى وباء. أظهرت التقارير الأسبوعية الواردة من مواقع الرصد على مدار عام ٢٠١٨ أنه في أعقاب تفشي مرض الحصبة في شهرى نيسان/أبريل وأيار/مايو، انخفض عدد الحالات من المستوى الأعلى البالغ ١,١٧٦ حالة مشتبه بها أسبوعياً إلى ٨٠ حالة مشتبه بها أسبوعياً في الأسبوع العاشر الأخيرة من ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، أعلنت منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة في ٢ كانون الأول / ديسمبر، بعد حملة تطعيم مكثفة استمرت ١٨ شهراً، أنه تم إيقاف تفشي فيروس شلل الأطفال في سوريا بنجاح.

في عام ٢٠١٩، زاد عدد المحتججين للمساعدة في القطاع الصحي من ١١,٣ مليون إلى ١٣,٢ مليون شخص. وقد نتجت هذه الزيادة في الغالب عن تحسن إمكانية الوصول والرصد التي تتيح بيانات أكثر دقة فيما يتعلق بالحالة الصحية للسكان. وبالإضافة إلى ذلك، كما في السنوات السابقة، واصل العاملون في مجال الصحة الفرار من البلد أو أصيروا أو قتلوا أثناء النزاع، مما أدى إلى مزيد من الانخفاض في عدد موظفي الرعاية الصحية الأساسية في سوريا. وأخيراً، تسبب النزوح المستمر وتعطل الخدمات الأساسية، وخاصة في المناطق التي تيسّر الوصول إليها مؤخراً، في حدوث أو تفاقم المشاكل الصحية بين السكان المحتججين للمساعدة.

بشكل عام، تشير التقديرات إلى أن جهود الاستجابة الإنسانية المستمرة قد خفت من معدلات الوفيات الإجمالية المفرطة؛ وساعدت في تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً، وفي بعض الحالات قلللت من الاحتياجات ومنعت المزيد من التدهور في الوضع الإنساني. ومع ذلك، فإن مزيجاً من القيود المفروضة على الوصول والصعوبات المحددة المرتبطة برصد مؤشرات الحماية والوفيات والاعتلال لا تزال يعيق الجهود الرامية إلى إيجاد فهم شامل لنتائج التدخلات الإنسانية في سوريا.

مراقبة المؤشرات والنتائج الإنسانية الرئيسية

على الرغم من التحديات في القدرة الجماعية على قياس النتائج الإجمالية للتدخلات الإنسانية، تشير البيانات الحديثة إلى أن المؤشرات الإنسانية الرئيسية المتعلقة بالاعتلال وسوء التغذية وإنعدام الأمن الغذائي لا تزال مستقرة في معظم المناطق في سوريا.

تُظهر الدراسات الاستقصائية التي أُجريت بطريقة الرصد الموحد وتقييم الإغاثة والحالات الانتقالية (SMART) ومراقبة التغذية التي أُجريت في جميع أنحاء سوريا في عام ٢٠١٨ بشكل عام أن مستويات سوء التغذية الحاد العام (GAM) مقبولة في معظم الحالات. ومع ذلك، فقد تم الوصول إلى عتبات الطوارئ في بعض المناطق، وزادت معدلات سوء التغذية الحاد بين الأطفال الذين تراوحت أعمارهم بين ٦٩ و٩٦ شهراً بسرعة في المناطق التي شهدت وصول نازحين حديثاً وفي المناطق التي يصعب الوصول إليها. وبالإضافة إلى ذلك، أكدتفحوصات التغذية التي أُجريت في عام ٢٠١٨ أن معدلات سوء التغذية الحاد المعتمل بين النساء الحوامل والمرضعات قد زادت إلى أكثر منضعف خلال عام واحد في العديد من المناطق. وجدير بالذكر أن الدراسات الاستقصائية التي أُجريت بطريقة الرصد الموحد وتقييم الإغاثة والحالات الانتقالية قد أشارت أيضاً إلى ارتفاع معدل انتشار سوء التغذية المزمن "المترفع" و"المترافق" في بعض المناطق، الأمر الذي من المحتمل أن يعكس عدم كفاية المدخول الغذائي على المدى الطويل، وضعف ممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار، وتكرر إصابة الأطفال الأصغر سنًا بالالتهابات.

واصل قطاع الأمن الغذائي رصد مؤشرات النتائج في عام ٢٠١٨ من خلال أداة مشتركة لرصد مرحلة ما بعد التوزيع وجمع البيانات، مما يتيح متابعة حالة الأمن الغذائي للأسر التي تتلقى المساعدة في سوريا.^{٥١} وعلى الرغم من أن الجولة الثالثة من رصد النتائج التي أجريت في عام ٢٠١٨ قد أشارت إلى أن ٥٢,٨ في المئة من الأسر التي شملتها الدراسة الاستقصائية تستهلك كميات مقبولة من الغذاء، يجب قراءة ذلك بالترادف مع مؤشر استراتيجيات التكيف المخفضة (CSI) واستراتيجيات تكيف سبل المعيشة. لا يزال المتوسط الوطني لمؤشر استراتيجيات التكيف المخفضة مرتفعاً عند مستوى ١٤,٧، على الرغم من التحسن الطفيف الذي طرأ عليه بعد أن وصل إلى مستوى ١٥,١ في عام ٢٠١٦. واستراتيجيات التكيف التي يغطيها مؤشر استراتيجيات التكيف المخفضة هي: الاعتماد على طعام أقل تفضيلاً أو أقل تكلفة؛ واستهلاك الطعام أو اللعب على المساعدة من الأصدقاء والأقارب؛ وتقليل عدد الوجبات التي يتم تناولها يومياً.



قال أحمد البالغ من العمر تسعة سنوات والذي فقد عينه بسبب

الأعمال القتالية: "أريد أن أصبح طبيب عيون".

لم يتلق أحمد أي شكل من أشكال التعليم من قبل

بسبب الأزمة، لكنه يدرس الآن في الصف الأول في

مدرسة أعيد تأهيلها في شرق حلب. إنه يحب الرسم

والغناء والرياضيات واللغتين العربية والإنجليزية.

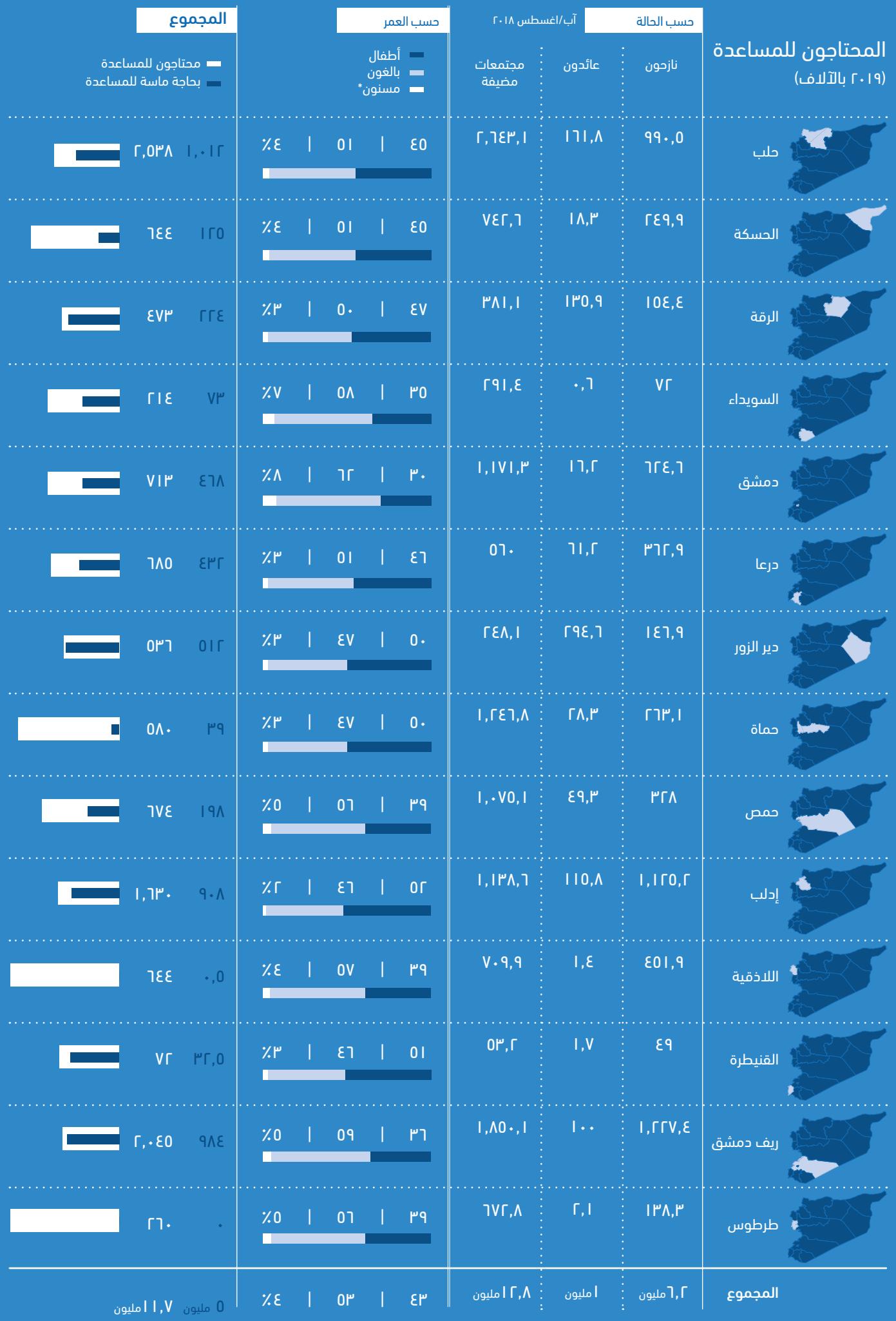
تقسیم

المحتاجين للمساعدة

إجمالاً، يُعتبر حوالي ١١,٧ مليون شخص بحاجة إلى أشكال مختلفة من المساعدة الإنسانية، ويمثل هذا انخفاضاً عن الـ ١٣,١ مليون شخص الذين تم تقديرهم على أنهم بحاجة للمساعدة في عام ٢٠١٧. يوجد حوالي ٥ ملايين شخص في مناطق تشتت بها الحاجة على المستوى المشترك بين القطاعات. وعلى الرغم من أن هذا العدد لا يزال هائلاً، فإنه يمثل انخفاضاً عن العدد المقدر بنحو ٥,٦ مليون في عام ٢٠١٧، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الانخفاض العام في مستوى الأعمال القتالية، إلى جانب انخفاض تدفقات النزوح وتحسين الوصول في بعض المناطق، مما ساهم في انخفاض مستويات الحاجة الكارثية (مستوى الشدة ٦). يعيش ما يقرب من ٤٠ في المئة من الأشخاص المحتجين للمساعدة البالغ عددهم ١١,٧ مليون شخص في مناطق تتسم بمستويات حاجة كبيرة (مستوى الشدة ٣) ويواصلون الاعتماد على المساعدة الإنسانية باعتبارها شريان الحياة الحيوي لتجنب تدهور أوضاعهم.

تقسيم المحتاجين للمساعدة

الإعداد بالملايين	ذكور	إناث	أطفال (٤ - ٦)	أطفال (٧ - ١٥)	بالغون (١٦ - ٣٩)	مسنون (٤٠ >)	محتاجون للمساعدة (بالملايين)
المياه والصرف الصحي	٧,٧	٧,٨	١,٠	٤,٧	٨,٧	٠,٧	١٠,٠
الصحة	٣,٧	٩,٠	٢,٣	٢,٩	٨,٨	٠,٨	١٣,٢
الحماية	٦,٠	٦,٧	١,٤	٤,١	٧,١	٠,٦	١٣,٢
الأمن الغذائي والزراعة	٤,٣	٤,٧	٠,٣	٢,٤	٤,٢	١,١	٩,٠
الإعاش المبكر وسبل العيش	٤,٤	٤,٣	٠,٩	٢,٧	٤,٦	٠,٠	٨,٧
تنسيق المخيمات وإدارتها	٣,١	٣,١	٠,٧	١,٩	٣,٣	٠,٣	٦,٢
التعليم	٣,٢	٣,٨	٠,٠	٠,٩	٠,١	٠,٠	٦,٠
التغذية	١,٦	٣,٢	٣,١	٠,٠	١,٦	٠,٠	٤,٧
المأوي	٢,٣	٢,٤	٠,٠	١,٠	٢,٠	٠,٥	٤,٧
المواد غير الغذائية	٢,٣	٢,٣	٠,٠	١,٤	٢,٣	٠,٥	٤,٤



* الأطفال (> ١٨ عاماً)، البالغون (١٨ - ٥٩ عاماً) والمسنون (٥٩ عاماً)

	المحتاجون للمساعدة حسب القطاع حسب المحافظة	التعليم	الإعماش	اللبناني	الصحة	المواد غير الغذائية	الحماية	المأوي	الصرف الصحي والنظافة	المياهو	مشترك بين القطاعات
	الجبلية	الريف	الحضرية	الريف	الحضرية	الريف	الحضرية	الريف	الحضرية	الحضرية	الجبلية
٣٤٧,٨٦٩	٩٩٠,٤٩٤	١,١٣٠,٨١٦	٢,٦٢٠,٩٣٣	٨٨٤,٣١٠	٧٨٩,٩٧٧	٥,٦١٨,٤٩٨	١,٧١١,٥٩٨	١,٦٧٠,٩١٠	١,٣٣١,٣٠٨	٩٩٠,٤٩٤	٣٠٣٨,٦٦٩
٦٤٣,٨٣٨	٢٤٩,٩٧	١٢٠,١٤٧	٦٠٤,٧٥٧	٢٨,٨,٢٢٢	١٩٣,١٣٧	٦٤٤,٨١٩	٧٣٨,٧٥٨	٤٣٣,٧٣٩	٣٢١,٦٨٩	٤٤٩,٩٧	٦٤٣,٨٣٨
٤٧٥,٧٨٨	١٠٤,٣٥٠	١٨٤,٤٧٦	٥٠١,٠٣٣	١٠٩,١١٠	٢٧,٤٠٨	٥٠١,٠٣٣	٣٦٠,٨٦٤	٣٨١,٣٠٠	٢٤٠,٤١٤	١٠٤,٣٥٠	٤٧٥,٧٨٨
٢١٣,٧٨١	٧١,٩٠٤	٥٠,١٠٨	١٨٨,٧٥٠	٧٨,٢٣٤	٥٠,٠٠٠	١٨٤,٨٧١	١٩١,٤٦٤	٦٧٦,٦٧٨	٨٨,٨١٨	٧١,٩٠٤	٢١٣,٧٨١
٧١٣,٥٤٣	٦٢٤,٦١٣	٧٣٤,٨٦٦	١,١٧٧,٩٧	٤٠٤,٨٠٣	٣٦٢,٤٣٣	١,١٧٧,٩٧	٦٤٩,٩٥٠	٥٨٣,٢٩٣	٤٨٤,٦١٣	٦٢٤,٦١٣	٧١٣,٥٤٣
٦٧٤,٦٨٦	٣٦٢,٨٨١	٢٧٤,٢٠	٧٠٦,١٢٢	٢٣٤,٧١٦	٢٤٤,٠٧٦	٧٠٠,٤٧٣	٥٤٨,٩٤٩	٥٨٠,٠٠٧	٦٢٣,٩٠٣	٢٧٤,٢٠	٦٧٤,٦٨٦
٥٣٥,٧٣٨	١٤٦,٨٧٢	١٩١,١٢٣	٦١٤,٠٠٠	٦١٣,٤٣٢	٦١٧٩,٢٣٤	٦١٤,٠٠٠	٤٥٣,٢٨٠	٤٦٧,٦٦٩	٢٤٠,٨٢٧	١٤٦,٨٧٢	٥٣٥,٧٣٨
٥٧٦,٧٩٦	٢٦٣,٠٩٦	٢١٠,٠١٤	٧٣٧,٤١٨	٣٩٩,٩٧٠	٢٧١,٨٧٠	٢١١,٠٩٠	٨٧٦,٠٩٠	٦١٠,٠١٠	١٦٣,٢٩٠	٢٦٣,٠٩٦	٥٧٦,٧٩٦
٦٧٣,٨٩٠	٣٣٧,٩٦٣	٢٢٣,٤٤٠	٨٩٤,٤٣٢	٣٣٧,٩٦٣	٢٢١,١٦٠	٨٧٨,٠٥٧	٤٩٤,٩٢٩	٥٦١,٣٢٣	٢٨٠,٠٢٠	٣٣٧,٩٦٣	٦٧٣,٨٩٠
١,٦٣٠,٠٢٥	١,١٢٥,٢٣٤	٨٦٧,٥٨٠	١,٧٣٨,٤٣٢	٥٦٣,٩٦٣	١,٠٢٨,٧٥٣	١,٠١٠,٥١٠	١,٢٧٠,٩٣٢	١,٢٧٠,٩٣٢	٨٧١,٦٧٩	١,١٢٥,٢٣٤	١,٦٣٠,٠٢٥
٦٤٣,٩٠٠	٣٠١,٩٠٨	١٠٠,٢٨١	٧٧٤,٨٤٩	٣٠١,٩٠٨	٢٠١,٢١١	٢٠١,٢١٠	٧٧١,٣٧٢	٢٠١,٢١٠	٣٦٠,٤٩٠	٣٢٩,٦٤٠	٣٠١,٩٠٨
٥٠٨,١٧	٤٨,٩٦٣	٢٨,٧٣٢	٨٠,١٦	٢٤,٢١	١٦,٢٢٤	٨٠,١٦	٦٤٦,٣٢	٥٨,٨٨٠	٢٩,٨٩٠	٤٨,٩٦٣	٥٠٨,١٧
٢,٤٠٦,١٢	١,٢٢٧,٣٦٩	٥٣٣,٩٥٩	٢,٢٧٩,١٨٣	٧١١,٧٤٨	٥٠٦,٠٨٠	٢,٢٧١,٣٤٩	١,٤٠٩,٥٦٣	١,٤١١,١١٠	٧٦٤,٣٣٢	١,٢٢٧,٣٦٩	٢,٤٠٦,١٢
٢٦٠,٥٣٤	١٣٨,٣١٣	١٠١,٩١٧	٣٣٥,٨٨	٢٧٤,١٠	٨٠,٢٩	٣٣٣,٩٩	١٣٥,٤٢٥	٢٧٠,٣٢٨	٢٢٩,٩٥٠	١٣٨,٣١٣	٢٦٠,٥٣٤
١١,٧	٢,٢	٤,٧	١٢,٢	٤,٧	٤,٤	٢,٢	٩,٠	٨,٧	٦,٠	٢,٢	١١,٧
المجموع (بالملايين)											

تحليل تأثير الأزمة حسب النوع الاجتماعي

الأزمة السورية، والذي يحد من قدرتهم على التنقل خشية التجنيد أو الاعتقال أو الاحتياز، وكثيراً ما يساهم في تفجر العنف داخل المنازل. وكان فقدان بطاقات الهوية وغيرها من وثائق الأحوال المدنية أحد عواقب الأزمة بالنسبة للعديد من النازحين. تُعدُّ وثيقة الهوية ضرورية لتمكين الناس من الحصول على الخدمات الإنسانية، على الرغم من الجهود المبذولة للدعوة إلى اعتماد آليات بديلة لتحديد الهوية تجنبًا للالستبعاد. غالباً ما تكون النساء مستضعفات بشكل خاص، ومن المرجح أن تفتقرن إلى وثائق هوية بديلة. قد تفتقر النساء في كثير من الأحيان إلى وثائق أهاليلية مثل شهادات الزواج، وتترتب على ذلك آثار ضارة على وضع أطفالهن ومعوقات تمنعهن من متعهن بالحقوق الاجتماعية والمدنية الهامة (مثل الميراث).

تعرضت المستشفيات والأنظمة الصحية لضرر ودمار واسع النطاق من جراء الأعمال القتالية، فضلاً عن الافتقار إلى العاملات في المجال الصحي، وغياب خدمات الصحة الجنسية والإيجابية، وندرة اللقاحات والأدوية، وزيادة المسافة التي يتحتم قطعها للوصول إلى المرافق الصحية جيدة التجهيز. وتؤثر هذه الأوضاع بشكل خاص على قدرة النساء والأطفال النازحين على الوصول إلى الخدمات الطبية الأساسية، وقد تؤدي إلى تقديم علاجات محدودة أو دون المستوى وصعوبة إدارة الحالات بشكل صحيح، بما في ذلك الأطفال والناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي. لوحظ ارتفاع خطر سوء التغذية بين النساء الحوامل والمرضعات في المناطق التي يصعب الوصول إليها.^{٥٨} إن التغطية الواجبة والمراعية للفروق بين الجنسين في مجال الصحة، وتوفير لوازم محددة للإناث والذكور من أجل الحفاظ على شعورهم بالكرامة الشخصية، لا سيما في حالات الطوارئ وفي مراكز إيواء النازحين تُعد ضرورية للحد من مخاطر تفشي الأمراض، وتخفيف آثار مخاطر نقص الحماية والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتحسين معدلات اللتحاق بالمدارس. يجب الحفاظ على التزام جميع القطاعات بتعميم الحماية والمساواة بين الجنسين ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في برامجها، وهناك حاجة إلى مواصلة توسيع نطاق مبادرات التدريب لتحسين مراعاة الاعتبارات الفائمة على النوع الاجتماعي في البرامج الإنسانية داخل سوريا.

أثرت الأزمة السورية على النساء والرجال والفتيات والفتىان بشكل مختلف. تعيل النساء حوالي ٤٧٪ في المئة من الأسر النازحة، ومن بين الأطفال النازحين الذين تتراوح أعمارهم بين ٠٩ - ١٩ سنة، يشكل الذكور نسبة ٤٨,٧٪ في المئة بينما تشكل الإناث نسبة ٤٦,٤٪ في المئة. ولقد كانت لكل مجموعة من هذه المجموعات تجربة فريدة تتعلق بالأزمة وغالباً ما تعرضت لمخاطر و نقاط ضعف مختلفة. ونظراً للظروف الناجمة عن الأزمة، لا سيما فيما يتعلق بالنزوح الواسع النطاق والانفصال الأسري، فقد تغيرت الأدوار التقليدية للجنسين.

على سبيل المثال، في بعض السيارات، قد يكون عدد النساء والأطفال النازحين أكبر من عدد الرجال النازحين. ويرجع ذلك إلى عوامل مثل اتخاذ الرجال قراراً بالبقاء في مناطق الإقامة لحماية ممتلكات الأسرة وأصولها أو خوفاً من تجنيد الرجال في الجماعات المسلحة. وقد أدى هذا دوره إلى ارتفاع مسويات الانفصال الأسري، وأصبحت المرأة هي العائل الرئيسي للأسرة نتيجة لغياب أفراد الأسرة الذكور. تواجه النساء والفتيات المتأثرات مخاطر واضحة تتعلق بالحماية من بينها أشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي، مثل الاستغلال والاعتداء الجنسيين والزواج المبكر والزواج القسري.

”

”لا يستطيع ذوو الإعاقة والأطفال الوصول إلى مناطق التوزيع بسبب الاكتظاظ أثناء عمليات التوزيع ووزن السلة. وهناك أيضاً مشاكل تتعلق بالحصول على المياه، مما يسبب مشاكل بين المستفيدين.“
(امرأة سورية في شمال شرق سوريا)

”كما تتنوع القيود المفروضة على التنقل وإمكانية الوصول إلى الموارد والمشاركة في الاستجابة الإنسانية حسب اختلاف الجنس والعمر. في القطاعات الأكثر تقليدية في المجتمع على وجه الخصوص، التقسيم التقليدي للعمل في المجال الخاص يتكرر في المجال العام، وغالباً ما يقيد حرية تنقل المرأة وقدرتها على المشاركة في الأدوار المتعلقة بتوزيع وإدارة الخدمات الإنسانية، وقد يؤثر أيضاً على قدرتها على الحصول على المساعدة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تواجه النساء والفتيات، وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، دوافع تعرقل الوصول إلى المعلومات والتعليم والمشاركة المجتمعية وصنع القرار على جميع المستويات. ويؤثر الافتقار إلى التعليم تأثيراً مبايناً على الفتيا والفتيات، فقد يؤدي إلى الزواج المبكر للفتيات في كثير من الأحيان كاستراتيجية للتكيف وإلى زيادة في عمالة الفتيا، ويشمل ذلك الضغط المالي الذي يدفعهم للانضمام إلى الجماعات المسلحة مقابل الإعاقة والمأوى والراتب.“

لقد تأثر الرجال بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الناجم عن

شدة وكثافة

حاجة الناس إلى المساعدة

لـ **تزال الاحتياجات الإنسانية الشديدة والمعقدة مستمرة في معظم أنحاء سوريا، مع استمرار الأعمال القتالية في بعض المناطق، واحتمال حدوث موجات نزوح جديدة كبيرة، والنزوح الممتد المستمر، وتزايد حالات العودة، والأوضاع المحلية التي تنطوي على حاجة ماسة للمساعدة، وتقلص قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.**

من محافظة الحسكة بسبب انعدام الأمن وصعوبة تواجد المنظمات الإنسانية على نحو مستدام. كما تشمل المناطق المتنازع عليها في شمال غرب سوريا، حيث لا يزال السكان متاثرين بدورات النزوح والعودة السريعة، إلى جانب النزوح المطول في مراكز إيواء النازحين التي لا ترقى إلى المستوى المطلوب؛ وجنوب سوريا، وهي منطقة تغيرت الجهات المسيطرة عليها مؤخراً ولا يزال وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إليها لتنفيذ التدخلات الإنسانية وبرامج الإنعاش المبكر يمثل تحدياً، والغوفة الشرقية ودمشق، بما فيها مخيم اليرموك؛ وبعض المناطق في شرق مدينة حلب، التي لا تزال متأثرة بمستويات هائلة من تدمير المساكن والبنية التحتية وحيث توجد حاجة ماسة للسلع والخدمات الأساسية؛ وريف حمص الشمالي وشرق حماة وجنوب حلب بسبب مواقعها النائية وضعف البنية التحتية المادية والاجتماعية.

يوجد ما يقدر بنحو ٣٨ في المئة من الأشخاص الذين يعانون من الاحتياجات الأكثر شدة، أو ١,٩ مليون شخص، في محافظتي حلب وإدلب، عبر المناطق الخاضعة لسيطرة جهات مختلفة، بينما يوجد ٣٨ في المئة آخرون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في محافظات دمشق وريف دمشق ودرعا والقنيطرة.

وفي حين يواجه سكان المناطق التي تتسم بشدة الاحتياجات بشكل عام احتياجات أكثر حدة، توجد أسر فردية مستضعفة للغاية في جميع المناطق التي تتسم بشدة الاحتياجات وتتعرض لمخاطر نقص الحماية. يعيش حوالي ٤٠ في المئة من المحتجزين للمساعدة في سوريا - أي ما يقدر بنحو ٤٧ مليون شخص - في مناطق يواجهون بها مشكلات كبيرة (أي مستوى الشدة ^(٣)) ويواصلون الاعتماد على المساعدة الإنسانية باعتبارها شريان الحياة الحيوي لتجنب تدهور أوضاعهم، وتحفيظ آثار الاعتلال / الوفيات، وتجنب استراتيجيات التكيف الضارة، وتعزيز القدرة على الصمود. ويشمل هؤلاء العديد من الأشخاص الذين يعانون من حالات النزوح الممتد، فضلاً عن المجتمعات التي تواجه انعدام الأمن الغذائي المزمن ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية. وبالنظر إلى أن كثافة الأشخاص الذين يواجهون احتياجات كبيرة غالباً ما تكون أعلى بكثير من كثافة الأشخاص الذين يواجهون احتياجات حادة، فمن الضروري استمرار تقديم المساعدة والخدمات في جميع أنحاء البلاد لتفادي التدهور الحاد في الحالة الإنسانية. وقد تكون هناك حاجة في هذه المناطق إلى تدخلات مرکزة على غرار الإنعاش المبكر لضمان تقديم استجابة أكثر استدامة وفعالية من حيث التكلفة تدعم حياة

بينما يستمر تطور الأوضاع، لا يزال نطاق الاحتياجات الإنسانية في سوريا وشدةتها هائلاً، حيث يُعد حوالي ١١,٧ مليون شخص بحاجة إلى أشكال مختلفة من المساعدة الإنسانية. ويمثل هذا انخفاضاً طفيفاً مقارنة بنحو ١٣ مليون محتاج للمساعدة في العام الماضي، حسب تقديرات اللهمة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٨. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى حد كبير إلى الانخفاض العام في مستوى الأعمال القتالية في أنحاء كثيرة من سوريا، وانخفاض مماثل في عدد الحركات السكانية في النصف الثاني من عام ٢٠١٨، ودرجة من استقرار أسعار السلع في المناطق التي كانت في السابق تعاني من نقص السلع الأساسية.

انتهت العمليات العسكرية الرئيسية في المناطق التي كانت تسسيطر عليها في السابق جماعات مسلحة في وسط وجنوب سوريا إلى حد كبير بحلول شهر آب/أغسطس، بينما أدى الاتفاق المبرم بين روسيا الاتحادية وتركيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى انخفاض كبير في الأعمال القتالية في المنطقة التي أطلق عليها اسم المنطقة الآمنة في شمال غرب البلاد، بما في ذلك توقيف الغارات الجوية تقريباً. ومع ذلك، فإن انخفاض مستوى الأعمال القتالية لا يعني تلقائياً غياب الاحتياجات الإنسانية، نظراً للتأثير المتراكم والطويل الأجل للتزاع على الأفراد والأسر والمجتمعات.

كان المستوى العام لتحركات السكان القسرية طوال عام ٢٠١٨ أقل بنسبة ٤٠ في المئة عنه في عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، انخفض متوسط العدد اليومي لتحركات السكان خلال الفترة من تموز / يوليو إلى كانون الأول / ديسمبر إلى حوالي ٢,٤٠٠ حالة، أي أقل بما يقرب من ثلثي عدد الحالات المسجلة في الفترة من كانون الثاني / يناير إلى حزيران / يونيو. وتم تسجيل معظم التحركات السكانية في محافظتي إدلب وحلب، واستمر هذا النمط ثابتاً طوال العام.

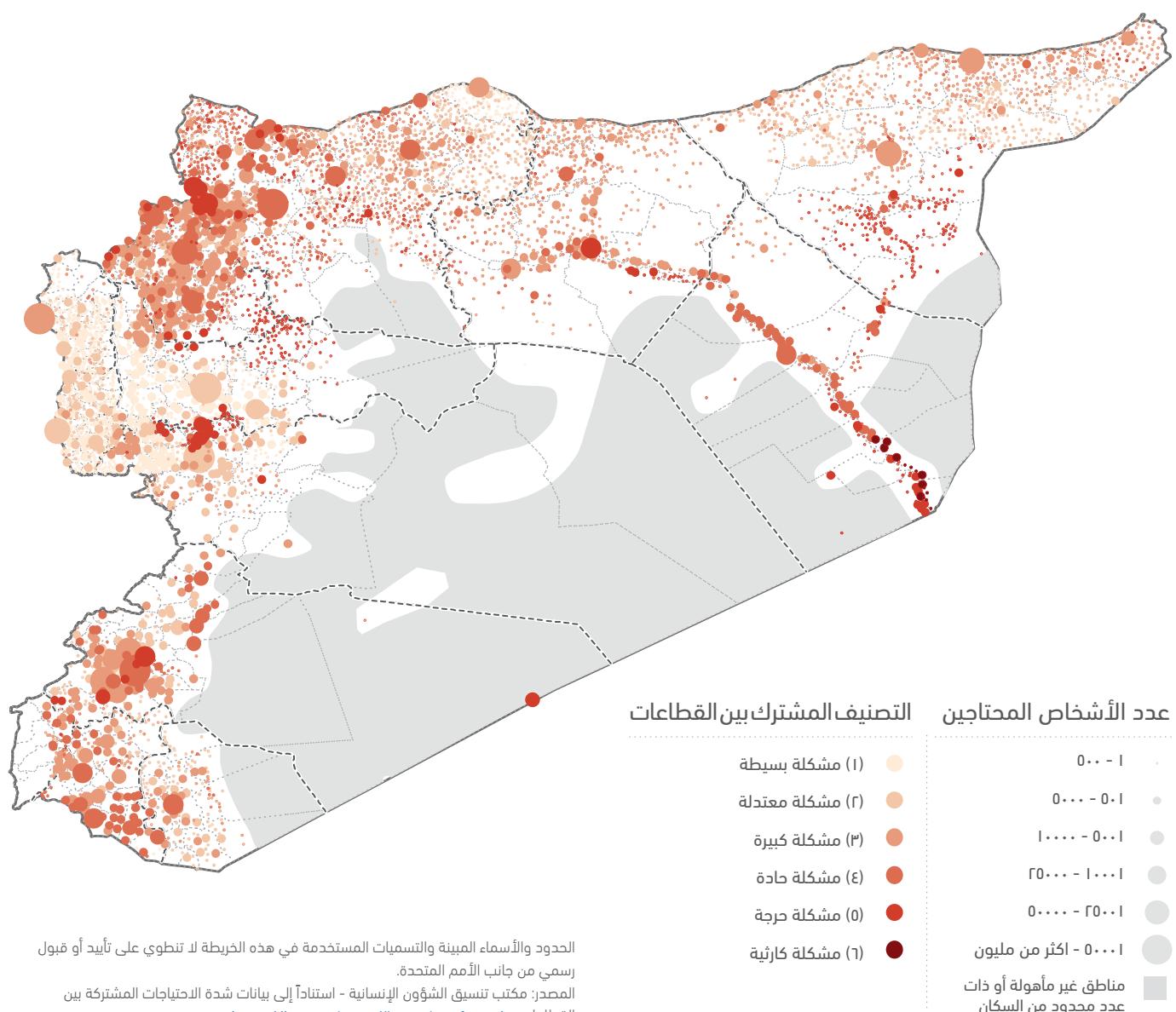
من بين ما يقدر بنحو ١١,٧ مليون شخص بحاجة للمساعدة، يعيش ٥ ملايين في مناطق تشتت بها الحاجة (أي المناطق التي تبلغ مستويات الشدة بها ٤ و ٥) ، ويعانون من تراكم الاحتياجات بداعِ الأعمال القتالية والنزوح المطول ومحدودية الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية. ويشمل ذلك مناطق في شمال شرق سوريا لا تزال متضررة من الأثر الطويل الأجل للعمليات القتالية والعمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية. ولا سيما في جنوب شرق محافظة دير الزور، حيث ظلت الأعمال القتالية مستمرة حتى كانون الثاني / يناير ٢٠١٩، وكذلك في الجزء الجنوبي

أن حدة الاحتياجات موجودة على مستوى الأسرة في العديد من المناطق الأخرى، وذلك بسبب تراكم عوامل مثل النزوح، والتعرض للأعمال القتالية، ووجود أعداد كبيرة من العائدين، ومحدودية الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية. تتطلب هذه المناطق تعزيز البرامج المشتركة بين القطاعات لضمان تنفيذ آثار احتياجات الأشخاص الأشد حاجة إلى المساعدة بالقدر الكافي.

كريمة وفي الوقت نفسه، تساهم في تعزيز القدرة على الصمود.

لـ تزال الأزمة تؤثر على جميع السوريين بدرجات متفاوتة. ومع ذلك، تختلف التأثيرات وتتصبح بعض شرائح السكان والمواقع أكثر تأثيراً من غيرها. تسعى أدلة تصنيف شدة الاحتياجات في قطاعات محددة والمتنوعة إلى تحديد مناطق في جميع أنحاء سوريا تشهد احتياجات إنسانية أكثر حدة بشكل عام، مع ملاحظة

شدة الاحتياجات المشتركة بين القطاعات، ٢٠١٩

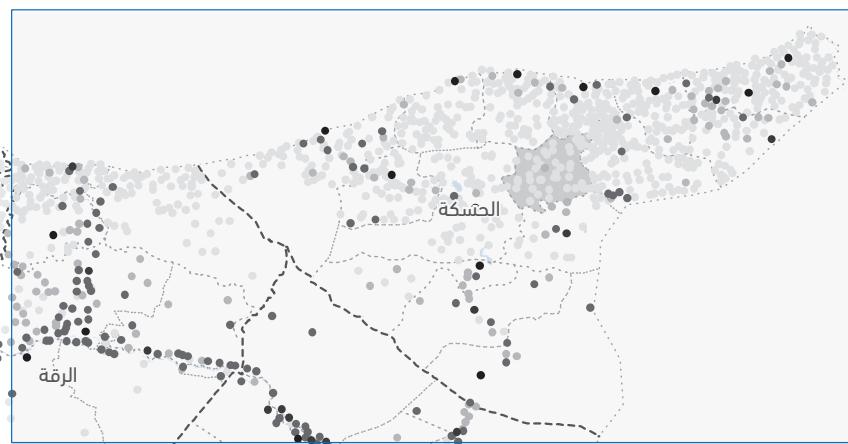


في أعقاب سلسلة من التغيرات في السيطرة المنشقة بسبب العمليات العسكرية والاتفاقات المحلية على مدار عام ٢٠١٨، تشمل العملية الإنسانية في سوريا حالياً ثلاثة مناطق واسعة ذات احتياجات إنسانية وديناميكيات وصول مختلفة. بينما توجد احتياجات حادة في جميع أنحاء البلاد، فإن تركيز موقع الملاذ الأخير التي تؤوي النازحين في الشمال الغربي والشمال الشرقي يتطلب طرق عمل مختلفة عن المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، التي تستضيف أعداداً أكبر بكثير من النازحين وسط المجتمعات المحلية. أو، بنسبة أقل، في مراكز الإيواء الجماعية، وعلى نحو مماثل، بينما تقوم جهات فاعلة عبر الحدود من تركيز ينتهي بالقدر الأكبر من الاستجابة الإنسانية في معظم أنحاء شمال غرب البلاد. تعرف الجهات الفاعلة عبر الحدود وكذلك الأمم المتحدة وشركاؤها داخل سوريا على تنسيق المساعدة والخدمات المقدمة في شمال شرق سوريا، ويوجد ما يقدر بنحو ٦٢ في المئة من المحتاجين للمساعدة في جميع أنحاء سوريا داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، ويعيش ٣٨ في المئة منهم في مناطق شديدة الحاجة، وفي المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، توجد نسبة أعلى من المحتاجين للمساعدة ٥١ في المئة، في مناطق شديدة الحاجة.

• شمال غرب سوريا تشمل المنطقة التي تسيطر عليها مجموعات مسلحة في ما تسمى بالمنطقة الآمنة، والتي تعطي إدلب وغرب حلب وشمال حماة وشمال شرق اللاذقية، وكذلك منطقة عفرين ومنطقة الباب في شمال حلب، التي تشهد تنفيذ العمليات العسكرية التركية.

• شمال شرق سوريا تغطي المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية / أو القوات الكردية، بما في ذلك منتجع في شرق محافظة حلب ومناطق طلب ومحافظة نهر الفرات في الرقة ودير الزور والحسكة.

• جميع المناطق الأخرى الخاضعة لسيطرة الحكومة ومخيم الركبان في جنوب شرق سوريا تشمل جميع المناطق الأخرى، بما في ذلك تلك التي أصبحت خاضعة لسيطرة الحكومة في عام ٢٠١٨ في أعقاب العمليات العسكرية / أو الاتفاقيات المحلية.



الجمهورية العربية السورية

الحدود والأسماء المنسنة والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تتطابق على تاميد أو قوله رسمي من جانب الأمم المتحدة. المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - استناداً إلى بيانات المحتاجين للمساعدة المنشورة بين القطعات

نظراً لتشديد الإجراءات الأمنية في بعض المناطق، فضلاً عن مراعاة الاعتبارات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية، عاد أكثر من ٣٠٠٠٠ نازح إلى مناطقهم الأصلية، خاصةً إلى المناطق التي كانت تخضع في السابق لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، مثل مدينة الرقة ومحافظة دير الزور. وبالتالي ما يواجه العادون تعطلاً كبيراً في الخدمة الأساسية وفرص كسب العيش، بالإضافة إلى تهديدات فورية تمثل في المستويات العالية من التلوث بالمتغيرات الخطيرة وتساهم في المخاطر التي تهدد سلامتهم الجسدية وإرتفاع مستوى الحاجة. وفي الوقت نفسه، لا يزال النازحون مستضعفين بشكل خاص، ويتفاقم ضعفهم جراء الممارسات الضارة المتمثلة في عمليات إعادة التوطين والقيود المفروضة على حرية التنقل، التي تفاقم حالة الضعف وتؤثر على رفاهية السكان وتقلص الاعتماد على الذات وتزيد الاعتماد على المساعدة الإنسانية.

نظراً لضعف القدرة على توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية ووجود ثغرات كبيرة في توافر المياه الصالحة للشرب، تم الإبلاغ عن تفشي أمراض معوية متعددة في عام ٢٠١٨ في جميع أنحاء الشمال الشرقي. وواجهت المنطقة أيضاً تداعيات جفاف لم يسبق له مثيل في عام ٢٠١٨، أسفر عن انخفاض حاد في إنتاج الحبوب، مما يثير مخاوف خطيرة بشأن الأمان الغذائي وسبل العيش بين السكان المحليين، ومن المرجح أن يظل المشهد السياسي في شمال شرق سوريا معقداً ولو يمكن التبرير به طوال عام ٢٠١٩ بسبب التوغلات العسكرية المتعمدة من جانب القوات المدعومة من تركيا وكذلك على البيئة التي تعمل في ظلها المنظمات الإنسانية.

الصحة كانت معدلات تغطية برنامج التحصين الموسوع الروتيني لتطعيم الأطفال دون عمر عام واحد بالجرعة الثالثة من اللقاح الخماسي التكافؤ تتراوح بين ١٠٪ و١٧٪ في المئة فقط في محافظة الرقة ودير الزور.

المأوى / المواد غير الغذائية لا يزال الوصول إلى المأوى يمثل ثغرة كبيرة بسبب ارتفاع مستويات الضرر والدمار التي لحقت بالمباني السكنية، ولا سيما في مدينة الرقة ومحافظة دير الزور.

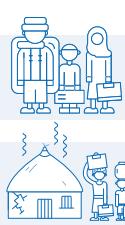
التعليم ١٠ في المئة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٦ عاماً في المئة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٧ عاماً غير ملتحقين بالمدارس في الواحات التي تم تقييمها في شمال شرق سوريا، ويرجع ذلك في معظم الحالات إلى الحاجة إلى العمل أو مساعدة الأسرة.

المياه والإصحاح والنظافة يحتاج أكثر من ٢٢ في المئة من النازحين في مواقع الملاذ الأخير (حوالى ١٤٠٠٠ شخص) إلى تغيير خدمات المياه والإصحاح والنظافة بالكامل.

الركبان

في مخيم مخيم الركبان المؤقت، الذي يقع داخل منطقة الحظر في التل في الحدود السورية الأردنية، يعيش ما يقدر بنحو ٤٠٠٠ شخص بحاجة للمساعدة تحت ظروف وخيمة بسبب الحرمان المطول من المساعدة الإنسانية وامكانيه الحصول على الخدمات الأساسية. لا يزال وصول المساعدة الإنسانية خاصاً لقروي شديدة، ولا يمكن الوصول إلى الخدمات الصحية المتوفرة على الحدود الأردنية إلا بعد الخوض ل路程 أمني وتدبير وسيلة نقل، ولم يتم تقديم المساعدات الإنسانية لهذه المخيم سوى مرتين في عام ٢٠١٨ من سوريا والأردن.

٣٩٠,٠٠٠
internally displaced people



٣١٤,٠٠٠
spontaneous returnees



١٤ مليون
الناس المحتاجين

٦٨٤,٠٠٠
الناس في حاجة ماسة

شمال غرب سوريا

يلحظ على الشمال الغربي الصراع المستمر وقد شهد استمرار الأعمال القتالية طوال عام ٢٠١٨ بما في ذلك عن سقوط ضحايا مدنيين وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية أو تدميرها، بما في ذلك الهجمات على مواقع العمل الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني، وموجات النزوح الجماعي التي لا تزال تؤثر بشدة على الاحتياجات ومواطن الضعف. يوجد حوالي ٧,٧ مليون شخص بحاجة للمساعدة، من بينهم ما يقدر بنحو ١,٨ مليون نازح، نزح الكثيرون منهم عرضة للخطر بشكل خاص بسبب التعرض المستمر والمحاشر للأعمال القتالية. وعلاوة على ذلك، يواجه النازحون مجموعة متعددة من مخاطر الحياة الناجمة عن الانكشاف والافتقار إلى الخصوصية، والبيئة غير المناسبة للأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وترتبط هذه المخاطر بقدرة الاستيعاب المحدودة وظروف المعيشة التي لا ترقى إلى المستوى المطلوب في مناطق النزوح، بالإضافة إلى الكثافة السكانية العالية في تلك المنطقة، فإن إمكانية الوصول إلى المأوى والخدمات الأساسية وفرض كسب العيش قيد بشدة. كما يوجد انكشاف شديد بشكل خاص في مراكز إيواء النازحين. يشمل سكان الشمال الغربي أيضًا نسبة عالية من حالات العودة المنظمة ذاتياً والذين تفرض احتياجاتهم علية على الخدمات المتبقية في المجتمعات المحلية، التي يتعانى بعضها من أعباء تفوق طاقتهم، وتُعد الزيادة الكبيرة في الأنشطة الإجرامية التي تستهدف في الغالب ثبات من المدنيين، بغض النظر عنهم العاملون في المجالين الصحي والإنساني، مما ينذر بقلق متزايد.

تشير البيانات إلى أن حوالي ١٠٠٪ من سكان لا يزالون نازحين في مناطق تل رفعت ووفاقين ونبيل والزهراء بمحافظة حلب جراء العمليات العسكرية في عفرين في كانون الثاني /يناير ٢٠١٨. إنهم يعيشون في طرقوف صعبة داخل منازل خاوية ومراكز إيواء جماعية ومخيّمات. وقد ددت القيود المفروضة على حرية التنقل، والخوف من الانتقام، والاحتلال الشائع للمساكن الشاغرة من قبلات العودة إلى عفرين والتحرك المستمر نحو مدينة حلب. وفي منطقة عفرين، لا يزال ٣٠٪ من سكانها عبر الحدود والقوى المشتركة بين الوكلالات المرسلة من دمشق.

في شمال غرب سوريا، تفلطع الجهات الفاعلة عبر الحدود من ترکيا بالدور الرئيسي في تنفيذ الاستجابة الإنسانية، وقد تمكنت الأمم المتحدة وشركاؤها في سوريا من تقديم خدمات المساعدة والحماية المشتركة في مناطق معينة، لا سيما النازحين من عفرين الموجودين حالياً في تل رفعت ووفاقين والمناطق المحيطة بهما.

الدحنه نسبة توافر العاملين في مجال الرعاية الصحية الأساسية لكل ١٠٠ شخص في إدلب وحلب لا تتجاوز ٦٠ في المائة من مؤشر هدف التنمية المستدامة.

التعليل وجد تقييم أجري في عام ٢٠١٨ وشمل ٢٢٦ مخيماً في محافظتي حلب وإدلب أن ٧٣% في المئة من المخيمات ومراكز الإيواء ليس لديها خدمات تعليمية على الإطلاق، مما يدل على عدم حدوث تحسن منذ عام ٢٠١٧.

المياه والإصلاح والنظافة يعتمد مليون شخص على نقل المياه بالشاحنات من قبل المنظمات غير الحكومية العاملة في شمال غرب سوريا.



جميع المناطق الأخرى الخاضعة لسيطرة الحكومة

يعيش غالبية العظمى من المحتاجين للمساعدة في سوريا - حوالي ٧,٢ مليون شخص - في هذه المنطقة التي تضم مدن سوريا الرئيسية الأربع، وهي دمشق وحمص وحلب، بالإضافة إلى معظم المحافظات.

على مدار عام ٢٠١٨، مرت الحكومة على العديد من المناطق التي كانت مجموعات مسلحة تسيطر عليها من خلال العمليات العسكرية والاتفاقات المحلية التي أسفرت عن خسائر كبيرة في الأرواح، وزروج واسع النطاق، وتدمير هائل للبنية التحتية المدنية وقد شهدت بعض المناطق التي تغيرت الجهات المسئولة عليها انخفاض القيد المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية وكذلك على حرمة المدنيين والتجارة، مما أدى إلى تحسينات شاملة في الوضع الإنساني، كما حدث في مناطق، ومع ذلك، لا تزال العديد من المجتمعات المحلية تواجه مستويات عالية من الاحتياجات بسبب الحصار المطول والحرمان (مثل دوما في الغوطة الشرقية)، وارتفاع مستوى الدمار، وزيادة عدد السكان العائدين (مثل شرق مدينة حلب) إلى المجتمعات المتأثرة بالفعل بنقص الخدمات الملائمة وخيارات المأوى وفرض كسب العيش. وعلاوة على ذلك، أدى توفر الخدمات الأساسية والمساعدات بسبب تغير الجهات المسئولة إلى تفاقم الاحتياجات وتضاعف تأثير مواطن الضغف على السكان المحليين في العديد من المجتمعات جراء التهديدات والفيروس الجديدة التي تعيق حركة المدنيين وتوفير الخدمات.

يُسبب نقص أو فقدان الوسائل الشخصية، لا سيما في بعض أجزاء من جنوب سوريا.

كما تواصل هذه المناطق استنفافاً ٣,٨ مليون شخص يعيشون من نزوح طول الأمد واستقبلت حوالي ٤٧,٠٠٠..، ٢٠١٨، تأثير الكثيرون منهم على المساعدات الإنسانية باعتبارها شريان الحياة الحيوي، لتفادي تدهور أوضاعهم وتخفيف آثار العنلال / الوفيات وتعزيز القدرة على الصمود، مما يتطلب مساعدة وخدمات مستمرة لنهادي التدهور الحاد في الوضع الإنساني، تأثير النساء والفتيات والأطفال وذوي الإعاقة وكبار السن بالذات نظراً لاحتياجاتهم الخاصة والتهديدات التي تعرقل الحصول على الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم. وفي عام ٢٠١٩، من المرجح أن تواصل هذه المنطقة، استنفافاً عدداً كبيراً من الأشخاص من خلال



الصحة عقافير المؤشرات العقلية غير متوفرة في أكثر من ٧٠% في المئة من المجتمعات التي شملها الاستطلاع في ريف دمشق ودرعا والقنيطرة وبعض المناطق في محافظتي حمص وحماة التي أصبحت خاضعة لسيطرة الـ“ Isis”، وذلك بحسب تقرير منظمة الصحة العالمية.

الماوى / المواد غير الغذائية يواجه حوالي ٥٠ في المائة من السكان مشكلة واحدة على الأقل تتعلق بمعانقة الماء،

التعليم في المدارس الحكومية في بعض المواقع في ريف دمشق والقنيطرة ودرعا، وصلت أعداد الطلبة في الحصول الدراسي إلى ١٠٥ طالباً لكل معلم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.



١١,٣ مليون

مجمع المحتاجين للمساعدة

٠ ملیون

مجموع الأشخاص الذين يحاجة ماسة للمساعدة

الفئات

الأكثر عرضة للخطر

على الرغم من أن الأزمة في سوريا لم تترك أحداً إلا وأثرت عليه، فإنها لا تزال تؤثر على المجموعات السكانية بطرق مختلفة. من المحتمل أن تتأثر بعض شرائح السكان بشكل أكثر حدة من غيرها بسبب النوع الاجتماعي وال عمر والإعاقة والتعرض لعوامل خطر محددة. من بين ١١,٧ مليون شخص تشير التقديرات إلى أنهم بحاجة إلى أشكال مختلفة من المساعدات الإنسانية، واعتراضًا بوجود أشخاص في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء البلاد، تم تحديد ست مجموعات سكانية عريضة على أنها الفئات التي تواجه أشد الاحتياجات إلحاحاً بشكل عام في جميع القطاعات.

الجانبية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة أكبر بكثير، وكذلك بالنسبة للأشخاص كثيري الانتقال، بمن فيهم النازحون والعائدون، الذين ليسوا على دراية بأماكن تلك المخاطر في المناطق التي ينتقلون عبرها، وبالتالي، فمن المرجح أن يكونوا أكثر للمخاطر الناجمة عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة والعبوات الناسفة المرتجلة. وبصرف النظر عن التأثير المباشر على السكان، فقد أثر التلوث بالمتفجرات أيضاً على البنية التحتية للخدمات الأساسية، مثل المدارس والمستشفيات ومحطات المياه. وقد ساهم ذلك في استمرار الاحتياجات - خاصة فيما يتعلق بنقص المياه الصالحة للشرب والميسورة التكلفة، كما هو الحال في شمال شرق سوريا، كما أنه يعرض موظفي المساعدات الإنسانية للخطر أثناء عمليات التقييم / أو أعمال الإصلاح.

إن الناس الذين يعيشون في المناطق الملوثة بالمتفجرات لديهم احتياجات محددة من حيث التوعية بالمخاطر، وتصبح هذه الاحتياجات حادة بشكل خاص بين الأطفال، لأنهم أكثر عرضة لتناول الأشياء المشبوهة دون دراية، وأيضاً البالغين مثل المزارعين والرعاة، الذين يتعرضون تقليدياً لخطر التلوث بالمتفجرات في الأراضي الزراعية. وتعد الاحتياجات الصحية المتعلقة برعاية مرضى الخدمات النفسية والحرق وإعادة التأهيل كبيرة، لا سيما بين الأشخاص المعرّضين لأعمال قتالية كثيفة في البيانات الحضرية المكتظة بالسكان.

النازحون الذين يعيشون في مخيمات أو مواقع الملاذ الأخير أو مراكز الإيواء الجماعية أو الذين يعيشون في مناطق مفتوحة هجر النازحون المقيمون في مواقع الملاذ الأخير أو المناطق المفتوحة ديارهم جراء الأعمال القتالية واستناداً إلى قلة الموارد المتاحة لديهم ونقص الإقامة الأخرى بشكل عام، ونظراً لقلة الموارد المتاحة لديهم ونقص فرص كسب الرزق، لم يعد لديهم خيار سوى البحث عن مأوى في هذه المواقع.

يعاني النازحون الذين يعيشون في مواقع الملاذ الأخير من حرمان شديد ولديهم احتياجات تتخلل جميع قطاعات التدخل من أجل البقاء على قيد الحياة. وبالإضافة إلى الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء والمواد غير الغذائية (خاصة لوازم الشتاء والنظافة الصحية) والمأوى وخدمات المياه والصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة والتغذية والصحة، بما في ذلك الرعاية الصحية الإيجابية، يواجه هؤلاء النازحون خطراً متزايداً يتمثل في احتمال تفشي

وتعُد المجموعات الست ذات الأولوية فئات واسعة من الأشخاص المحتاجين للمساعدة تتخلل جميع القطاعات. يعكس هذا التحليل نهجاً قائماً على الاحتياجات، بدلاً من النهج القائم على الحال، لفهم الاحتياجات وترتيب أولوياتها، وهو يكمل التحليل الجغرافي الذي يسترشد به مقياس الشدة. على مستوى القطاعات، يأخذ كل قطاع في الاعتبار المؤشرات الخاصة به لتقييم مستوى الاستضعاف. ويدرك التحليل أيضًا، على مستوى أكثر دقة، أنه من المحتمل أن تتفاوت مستويات الضعف الفردية / الأسرية داخل هذه الفئات السكانية ذات الأولوية، إذ يحتاج الأطفال وكبار السن والنساء والفتيات المراهقات، أو الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة أو إعاقات وإصابات، أو الأشخاص الذين يبدون مستويات متباعدة من الاعتماد على الذات، إلى عناية خاصة.

الأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي يصعب الوصول إليها أو التي أمكن الوصول إليها حديثاً، حيث لا تزال حرية التنقل والوصول إلى الخدمات محدودة^{٩٩}

إن القيود المفروضة على حرية الحركة، وارتفاع مستوى التدمير، ومحدودية توافر الخدمات الأساسية، ومحدودية الوصول إلى المساعدات الإنسانية والسلع التجارية، فضلاً عن اختلال وظائف السوق، تسهم في ارتفاع مستويات الضعف. لا يزال الأشخاص الذين يعيشون في هذه المناطق، بما في ذلك المناطق التي تغيرت الجهات المسيطرة عليها، يواجهون احتياجات إنسانية محددة تشمل نقص مواد الإغاثة الأساسية، مثل الغذاء والمأوى والوقود والإمدادات الشتوية، ومحدودية الوصول إلى الخدمات القائمة مثل الرعاية الصحية أو إمدادات المياه النظيفة، ومجموعة متنوعة من احتياجات الحمامية بسبب التعرض الحالي أو السابق للأعمال القتالية: إلى جانب احتياجات كسب العيش المرتبطة بفرص كسب العيش والتي تعيق أحد المصادر الرئيسية للغذاء والدخل.

الأشخاص الذين يتعرضون حالياً أو مؤخراً لأعمال قتالية شديدة الحدة ويعيشون في مناطق ملوثة بالمتفجرات الخطرة

يواجه الأشخاص الذين يتعرضون لأعمال قتالية كثيفة ويعيشون في مناطق ملوثة بمخاطر المتفجرات تهديدات مباشرة على سلامتهم البدنية وبعائقهم على قيد الحياة. وتعد هذه التهديدات حادة بشكل خاص بالنسبة للمدنيين الذين يعيشون بالقرب من خطوط المواجهة وفي المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، حيث يكون خطر الأضرار

تشمل أسباب العودة، التي كثيرةً ما يذكّرها النازحون، الحاجة إلى حماية واستعادة الأصول /الممتلكات، والتحسينات المتصورة في الاستقرار والأمن في منطقة المنشأ، وتحسين إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية، وتحسين الحالة الاقتصادية في منطقة العودة. في بعض الأحيان، تواجه عودة النازحين عراقبيل بسبب عدم وجود وثائق الأحوال المدنية، أو عدم الحصول على إذن من الأطرافسيطرة. كما لوحظ عدد من عوامل الدفع في مناطق النزوح، من بينها الإعادة القسرية من جانب المجموعات المسلحة أو الظروف المعيشية السيئة في مناطق النزوح.

وتتمحور الاحتياجات الفورية للعائدين بشكل رئيسي حول استئناف الخدمات الأساسية وإصلاح البنية التحتية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة والتعليم والرعاية الصحية والكهرباء، في مجتمعاتهم الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تحتاج بعض الأسر، على الأقل على المدى القصير، بشكل ملحوظ إلى المساعدة في مجالات الغذاء والمأوى والمواد غير الغذائية نظراً لمعاناتهم من مواطن ضعف محددة. ومن المرجح أن تكون قضايا الحماية المتعلقة بحقوق المساكن والأراضي والممتلكات متعددة، بما في ذلك بين الأشخاص الذين فقدوا وثائقهم، ولم يتمكنوا من إثبات الملكية، أو تعرضوا للتلف أو تدمير الممتلكات، أو وجدوا منازلهم مهملة، أو لم يتمكنوا من استئناف الزراعة. وكثيراً ما تكون مناطق العودة ملوثة بالتفجرات الخطرة، لذا، توجد احتياجات تتعلق بالتوعية بالمخاطر وإزالتها. ويحتاج العديد من العائدين تلقائياً بشدة إلى فرص كسب العيش، ويتطالبون دعماً كبيراً لاستعادة سبل العيش المعطلة، والحفاظ على الأنشطة المستدامة المدرة للدخل، وإصلاح البنية التحتية المتضررة، إن توفر معلومات دقيقة عن الأوضاع السائدة والخدمات المتاحة في مناطق العودة أمر ضروري لضمان تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً.

المجتمعات المتنقلة للأعباء

قد تعاني المجتمعات المتنقلة للأعباء، التي يقيم بها عدد كبير من النازحين وأو العائدين بشكل تلقائي (أكثر من ٣٠ في المئة من العدد التقديري للسكان) من محدودية توافر الخدمات الأساسية والمنافسة على فرص كسب العيش والتواترات المحتملة بشأن إمكانية الحصول على الخدمات.^{٦١}

وتواجه المجتمعات المتنقلة للأعباء احتياجات ناجمة عن تدهور الخدمات الأساسية على مدار فترة الأزمة، والضغط المفروض على الخدمات المتبقية بسبب تدفق النازحين أو العائدين بشكل تلقائي إلى هذه المناطق. وعلى وجه التحديد، فإن عدم الحصول على المياه والرعاية الصحية والمأوى، وشبكات الصرف الصحي التي تواجه ضغوطاً تفوق طاقتها، والافتقار إلى الإدارة المناسبة للنفايات الصلبة، ومحدودية الخدمات الاجتماعية وخدمات الحماية يُعد مصدر قلق رئيسي. ويُعتبر استئناف الخدمات الأساسية والحد الأدنى من البنية التحتية الاجتماعية حاجة أساسية لهذه المجتمعات ومن شأنه أن يسهم في تحسين فرص كسب العيش والقدرة على الصمود والتقدير نحو إيجاد حلول دائمة للنازحين وإعادة الإدماج المستدامة للعائدين. كما أن احتياجات التعليم، ولا سيما من حيث التدريب المهني للمرأهقين والشباب، فضلاً عن الحاجة إلى زيادة فرص الوصول إلى الأسواق، هي أمور مهمة أيضاً وستكون حاسمة في استعادة سبل العيش.

الأمراض، وكذلك ارتفاع معدلات سوء التغذية. كما أنهم بحاجة خاصة إلى خدمات الحماية المتخصصة، لا سيما في المواقع التي تُخضعهم لإجراءات فحص أمني صارمة أو تحريمهم من وثائقهم المدنية. لا تزال التدابير التي تراعي الفوارق بين الجنسين في المواقع مهمة لتخفيض التعرض لمخاطر الحماية واتهاكاتها. من المحمّل أن يواجه النازحون

الذين يعيشون في مناطق مفتوحة طبقة إضافية من الضعف في غياب مأوى وخدمات مناسبة. ونظراً للطبيعة المؤقتة لموقع الملاذ الأخير هذه، فإن احتياجات سبل العيش الطويلة الأجل محدودة نسبياً. غير أنه في بعض الحالات، لا سيما عندما يكون عدد السكان أكبر استقراراً وحيث يتواجد تركيز أكبر من الشركاء في المجال الإنساني، قد تكون احتياجات كسب العيش، بما في ذلك الحصول على فرص مدرة للدخل والتدريب المهني، أكثر وضوحاً.

النازحون حديثاً

كما هو الحال بالنسبة للنازحين الذين يعيشون في موقع الملاذ الأخير، تعرّض النازحون حديثاً بشكل عام للأعمال القتالية لفترات طويلة.^{٦٢} ونظراً لانتشار الأعمال القتالية في محافظة إدلب ودير الزور وحدها الشديدة نسبياً، وبالنظر إلى الوضع الذي ينسحب بالسيولة في شمال سوريا (مني)، فمن المرجح أن يتركز النازحون حديثاً في شمال وشمال غرب وشمال شرق سوريا. وفي بعض الحالات، قد ينضم النازحون الجدد إلى النازحين على المدى الطويل في موقع الملاذ الآخر.

ويواجه النازحون الجدد عموماً احتياجات ماسة تتعلق بالبقاء على قيد الحياة في جميع القطاعات. فبالإضافة إلى توفير الضروريات، مثل الغذاء والمواد غير الغذائية (لا سيما لوازم الشتاء والنظافة الصحية) والمأوى والمياه وخدمات الصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة والتغذية والرعاية الصحية، هناك أيضاً حاجة إلى خدمات الحماية المتخصصة، ولا سيما بالنسبة للنازحين المحتاجين قسراً في مراكز الإيواء. وكثيراً ما يصبح النازحون حديثاً عالقين وسط أعمال القتال، وبالتالي يحتاجون إلى دعم نفسي واجتماعي مركّز. وعلاوة على ذلك، فقد يكون الكثير من هؤلاء النازحين حديثاً قد فقدوا وثائق الأحوال المدنية (إما بسبب المصادر أو بسبب فرارهم في غضون مهلة قصيرة)، مما يؤدي إلى تفاقم مواطن الضعف الحالية، وتقييد حرية التنقل ويشكل عائقاً يحول دون الحصول على الخدمات وتلقي المساعدة في بعض الأحيان. وعلى الرغم من أن النازحين حديثاً يواجهون نقصاً عاماً في فرص كسب العيش، فإن احتياجات البقاء على قيد الحياة الفورية ستكون أكثر إلحاحاً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من النزوح. كما أن العديد من النازحين الجدد قد نزحوا عدة مرات بالفعل، ويزيد هذا النمط من الحاجة المستمرة إلى التحرك من تفاقم جميع احتياجاتهم.

العائدون بشكل تلقائي أو منظم ذاتياً

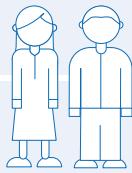
بينما لا ينبغي اعتبار جميع العائدين مستضعفين، يواجه العائدون عموماً عدداً من التحديات والاحتياجات المتعلقة بعودتهم، والتي ربما تكون قد تفاقمت جراء وضعهم السابق خلال مرحلة النزوح. يواجه النازحون واللاجئون العائدون ظروفاً مماثلة ولديهم احتياجات مماثلة فيما يتعلق بالحصول على السلع والخدمات الأساسية وفرص كسب العيش في مناطق العودة. وقد تكون لدى اللاجئين العائدين احتياجات حماية محددة إضافية نتيجة لوجودهم خارج بلادهم لفترة طويلة من الزمن.

فئات مستضعفة



معرضة للخطر وفي أمس الحاجة للمساعدة

تحتاج الفئات المذكورة أدناه إلى اهتمام خاص عند تخطيط الاستجابة وتحديد أولوياتها

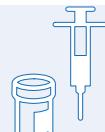


المراهقون / الشباب يحتاج الشباب من الجنسين إلى فرص كسب عيش آمنة وملائمة.

كبار السن لديهم احتياجات محددة تتعلق بالأمن والمأوى، وإمكانية الحصول على الخدمات بسبب نقص القدرة على التنقل وخدمات الصحة والمواد غير الغذائية ومرافق المياه والإصلاح.



الأشخاص الذين يعانون من مرض مزمن أو إصابات لديهم احتياجات محددة تتعلق بالأمن والمأوى، وإمكانية الحصول على الخدمات والرعاية الصحية والمواد غير الغذائية ومرافق المياه والإصلاح. كما يواجهون صعوبة في الحصول على ما يلزمهم من أدوية ورعاية صحية وغذاء / تغذية.



ذوو الإعاقة يعانون من نقص إمكانية الحصول على الرعاية الصحية ويواجهون صعوبات تعيق تلبية احتياجاتهم الأساسية. ولا يستطيع الكثيرون منهم العمل بسبب الإعاقة أو الحاجة إلى رعاية الآخرين. إنهم بحاجة إلى الخدمات الإنسانية والمعلومات المصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم المحددة.



المجموعات السكانية التي تستضيف نازحين قد تعاني من توترات مع مجتمعات النازحين بسبب فرص الحصول على الخدمات. كما يعانون من انخفاض مساحة المعيشة ومصاعب اجتماعية واقتصادية خاصة عندما تكون الموارد شحيحة بالفعل.



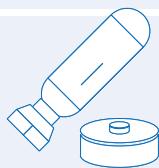
الأشخاص الذين لا يملكون وثائق شخصية يعانون من قلة فرص الحصول على المساعدة والخدمات والحرمان من الحقوق الأساسية. بما في ذلك حرية التنقل والحصول على فرص العمل واستعادة الممتلكات. قد تكون النساء عرضة لانعدام فرص الحصول على الميراث والممتلكات وحضانة الأطفال. وقد يتعرض الأشخاص الذين لا يملكون وثائق، وخاصة الأطفال، لخطر انعدام الجنسية.



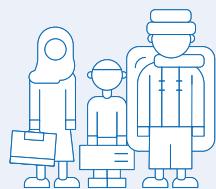
الأشخاص الذين يواجهون مصاعب اجتماعية واقتصادية جمّة معرضون لأنشكال شديدة الحدة من الحرمان، ويصبحون هم وأفراد أسرهم أكثر عرضة لتبني استراتيجيات تكيف ضارة. مثل عمالة الأطفال والاستغلال الجنسي.



اللاجئون الفلسطينيون يعانون من ضعف شبكات الدعم ومحدودية الفرص الاقتصادية.

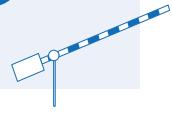


الأشخاص الذين يعيشون في مناطق ملوثة بالمتفجرات الخطيرة يواجهون خطر الوفاة أو الإصابات الخطيرة للأطفال معرضون لأنظار المتفجرات بشكل خاص. كما أن أعمال الزيارة وإعادة الاعمار وإزالة الأنقاض تعرض السكان لخطر متزايد.



العائدون بشكل تلقائي يصلون إلى المجتمعات التي تعرضت لمستويات عالية من الدمار والتلوث ونقص الخدمات، وقد تطأ نزاعات بسبب قضايا المسakens والأراضي والممتلكات.

سكان المناطق التي يُحظر الدخول إليها يواجهون الحرمان من الحقوق الأساسية، بما في ذلك تقييد حرية التنقل وإمكانية الحصول على ما يكفيهم من الغذاء والماء والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية. ويعانون أيضاً من غياب أو ندرة المساعدة الإنسانية، بما في ذلك العرقل التي تمنع الإجلاء الطبي العاجل.



تحديات وصول المساعدات

الإنسانية والتحديات التشغيلية

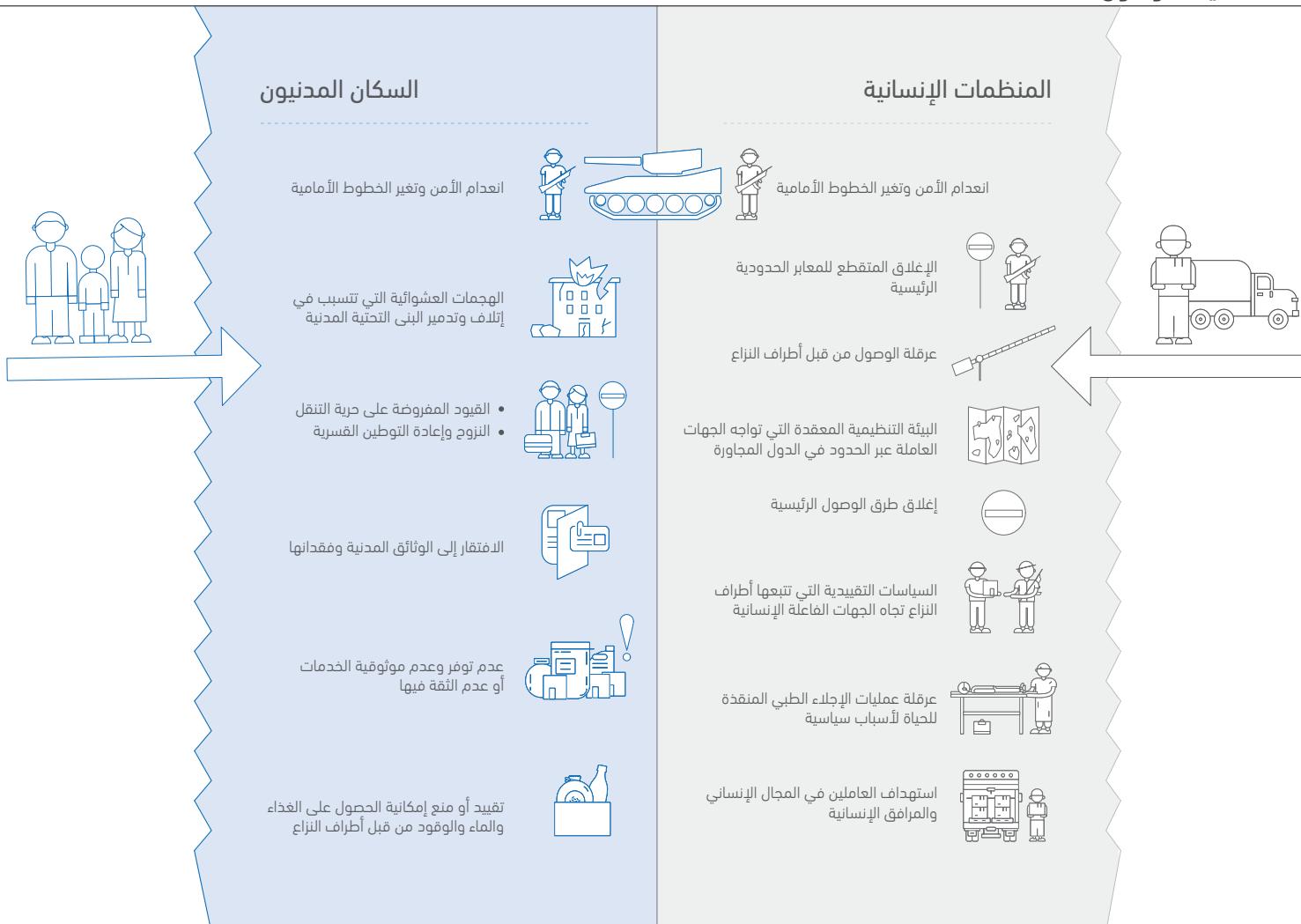
بوجه عام، تحسنت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية داخل سوريا خلال عام ٢٠١٨. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، كان عدد المحتاجين إلى المساعدة في المناطق التي يصعب الوصول إليها يقدر بنحو ١١ مليون شخص، وهو ما يمثل انخفاضاً كبيراً مقارنة بنحو ٢٩ مليون محتاج إلى المساعدة في هذه المناطق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

توسيع نطاق الاستجابة في الكثير من هذه المناطق، لا تزال قدرة الشركاء في المجال الإنساني على الوصول إلى الغالبية العظمى منها (٦٧ في المئة من المجتمعات المحلية حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨) صعبة، وفقاً لتصنيف صعوبة الوصول الخاص بالأمم المتحدة.

ولاحظت إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية تحدياً في مناطق معينة بسبب الأعمال القتالية النشطة التي تنطوي في الكثير من الأحيان على تغيرات في الخطوط الأمامية وجهات السيطرة؛ وتدخل الأطراف المسيطرة؛ والإجرام بصفة عامة أو العنف ضد العاملين في المجال الإنساني؛ والتلوث الواسع النطاق بالمتفجرات. ولا تزال هذه

وأصبح الوصول إلى أجزاء كبيرة من البلاد أكثر سهولة الآن مقارنة بالعام الماضي، خاصة في المناطق التي تسقط عليها الحكومة في محافظات ريف دمشق وحمص وحماة وحلب، فضلاً عن أجزاء من شمال شرق سوريا. وعلاوة على ذلك، لم تعد هناك مناطق تصنفها الأمم المتحدة على أنها محاصرة في سوريا، حيث شهدت المناطق التي كانت محاصرة في السابق تغيرات في جهات السيطرة و"اتفاقات محلية" انتهت بإجلاء السكان إلى مناطق أخرى.^٦

وفي الوقت نفسه، يشكل إيصال المساعدة الإنسانية إلى المناطق التي تغيرت فيها جهات السيطرة الإقليمية مؤخراً لصالح الحكومة بُعداً متزايد الأهمية لдинاميات الوصول داخل سوريا. وفي حين تم



وفي مناطق معينة في شمال محافظة حلب التي شهدت عمليات عسكرية تركية، تسبّبَ القيود المفروضة على حرية الحركة وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، التي تفرضها الجهات الفاعلة المسلحة والسلطات، في عرقلة البرامج الإنسانية وحركات العودة وإمكانية الحصول على المساعدة المنقذة للحياة وتفاقم الاحتياجات.

وفي الوقت نفسه، لا تزال إمكانية الوصول إلى نحو ٤٠٠٠ شخص ممن في أمس الحاجة إلى المساعدة في مخيم الركبان المؤقتة محدوداً، حيث لم يتم تقديم المساعدات الإنسانية إلا مرتين فقط في عام ٢٠١٨، مرة من الأردن باستخدام رافعة في كانون الثاني/يناير والمرة الثانية عبر قافلة مشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري من دمشق في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي الشمال الشرقي، لا يزال التلوث بالمتغيرات يشكل تهديداً كبيراً للمدنيين والشركاء في المجال الإنساني، لا سيما في مدينة الرقة. كما يعرقل انعدام الأمان الناجم عن العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في جنوب شرق محافظة دير الزور وصول الشركاء في المجال الإنساني إلى المجتمعات التي لجأ إليها النازحون بحثاً عن الأمان والتي تشهد احتياجات إنسانية حادة. وعلاوة على ذلك، لا يزال الشركاء في المجال الإنساني يواجهون السياسات التي فرضتها الكيانات المحلية والتي تسبّب في عرقلة العمل الإنساني، لا سيما تلك المتعلقة بإجراءات التسجيل الإلزامية والتدخل في توظيف العاملين في المجال الإنساني.

كما قامت آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في سوريا، التي تأسست بتكليف من مجلس الأمن الدولي، بالتحقق من ١٧٤ حالة حرمان منع من الوصول إلى الخدمات الإنسانية في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٨.

العوامل تعوق قدرة المجتمع الإنساني على تقديم المساعدة الإنسانية والخدمات الضرورية للمحتاجين في أجزاء من البلاد. وعلاوة على ذلك، استمر فرض القيود بصورة دورية على إمكانية حصول المدنيين على الخدمات الأساسية وعلى حرية الحركة في بعض المناطق، لا سيما من قبل الجهات الفاعلة المسلحة.

على سبيل المثال، ظلت إمكانية الوصول إلى المحتاجين للمساعدة في شمال شرق محافظة درعا والمناطق التي كانت تسسيطر عليها مجموعات مسلحة في محافظة القنيطرة جنوب سوريا محدودة في أواخر عام ٢٠١٨، ويعزى ذلك بشكّل رئيسي إلى غياب المواقف وانعدام الأمن والتلوث بالمتغيرات الخطيرة.

وعلى الرغم من تحسّن إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية بشكل عام إلى ريف حمص الشمالي الذي كان خاضعاً لحصار عسكري في السابق منذ تغيير جهات السيطرة في شهر أيار/مايو، إلا أن التنفيذ المستمر للبرامج الإنسانية وتوسيع نطاق العمليات، خاصة تلك التي تنفذها الأمم المتحدة، كان محدوداً.

وفي ريف دمشق، لا تزال حركة المدنيين وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى الوصول المستمر للشركاء في المجال الإنساني، تخضع لقيود شديدة من قبل السلطات التي تسسيطر على المناطق التي كانت الأمم المتحدة في السابق تصنفها على أنها محاصرة، مثل دوما وبيت جن وبلدتي سرغايا وراكيه اللتين كانتا مطوقتين عسكرياً في السابق، من بين مناطق أخرى.

وفي شمال غرب سوريا، أدت الأعمال القتالية والعنف الناجم عن العمليات العسكرية والاقتتال بين المجموعات المسلحة في إدلب التي تسسيطر عليها مجموعات مسلحة وشمال حماة وجنوب حلب، إلى تعليق البرامج الإنسانية وأعاقت توسيع نطاق العمليات في ظل تدهور الأحوال الإنسانية. وفي انتهاء لlaw للقانون الدولي الإنساني، تم تسجيل هجمات على أصول وموظفي المنظمات الإنسانية واغتصاف عمال الإغاثة وشن هجمات على المدارس والمرافق الصحية (بما في ذلك تلك التي شملتها تدابير تفادي التضارب المتفق عليها) طوال عام ٢٠١٨. وقد أسفرت هذه الأعمال عن تعريض عمليات الإغاثة وسلامة المدنيين للخطر.

القدرة

التشغيلية

يتم تنفيذ الاستجابة الإنسانية في سوريا وفقاً للمنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا الذي يجمع بين العمليات من داخل البلاد والعمليات عبر الحدود من تركيا والعراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٤٩ (٢٠١٨).

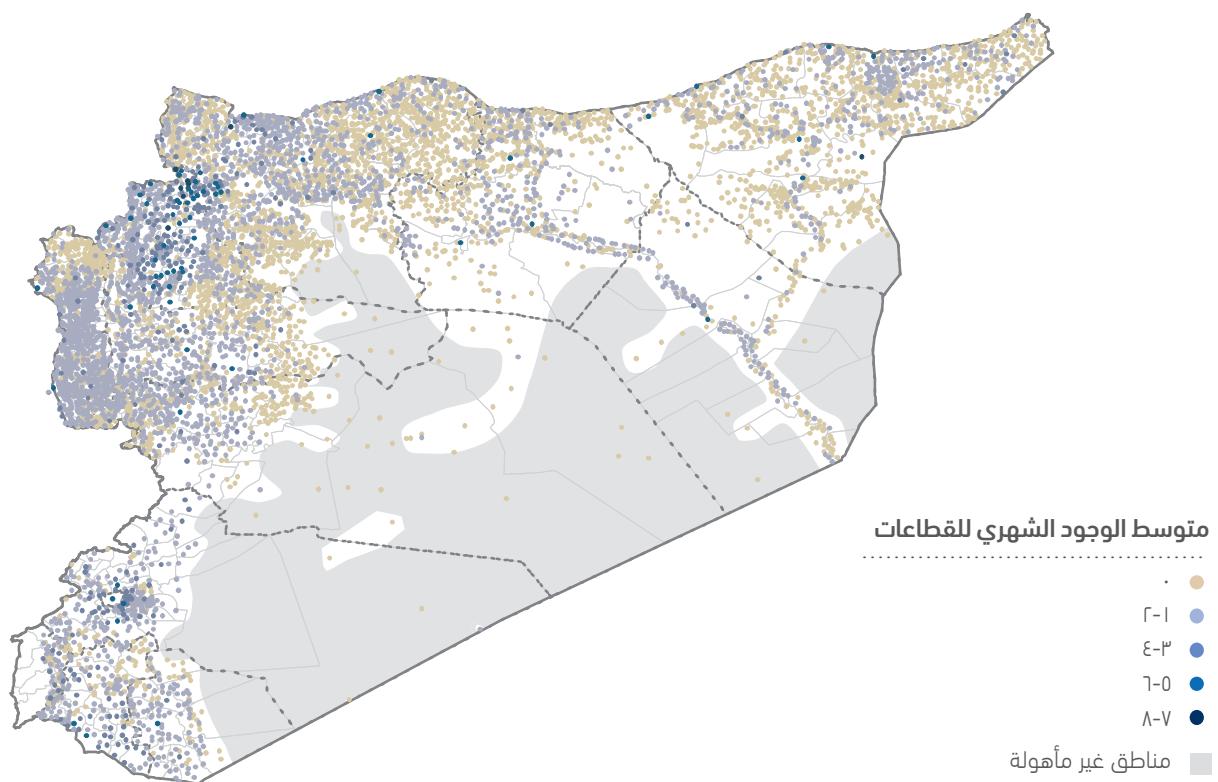
في تخطيط البرامج بالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي تتخذ من تركيا مقراً لها. وفي حين أن المنظمات غير الحكومية التي تعمل من داخل سوريا قد تأثرت بدرجة أقل بسبب هذه القيود، إلا أن قدرتها على سد هذه الفجوة قد قوست بسبب القيود المفروضة على حصولها على تمويل مباشر من الجهات المانحة.

وعلى الرغم من أن القدرات التقنية آخذة في النمو، لا تزال هناك حاجة إلى بناء قدرات الجهات الإنسانية الفاعلة على المدى الطويل، لا سيما في ظل المشهد المتغير للاحتياجات في سوريا. وهناك حاجة ملحة أيضاً إلى زيادة القدرات في مجالات القدرة على الصمود والإرث المبكر، وبرامج تنشيط الأسواق، وإعادة تأهيل مراكز الإيواء، وإدارة حالات الحماية المعقّدة، ووثائق الأحوال المدنية، وقضايا المساكن والأراضي والممتلكات. وتشكل التغيرات في هذا الصدد عقبة رئيسية أمام توسيع وتنويع الخدمات بشكل شامل داخل سوريا من خلال تبني نهج البرامج ذات جودة عالية وتوسيع نطاق الاستجابة المحلية، بما يتماشى مع الالتزامات العالمية وأفضل الممارسات.

ويُسمح لمئات المنظمات غير الحكومية السورية و٢٦ منظمة غير حكومية دولية وحركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر و١٢ وكالة تابعة للأمم المتحدة تقديم المساعدة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية. وبالمقارنة بعام ٢٠١٧، طرأت زيادة طفيفة في عدد الشركاء الدوليين من قبل الحكومة السورية بتنفيذ البرامج الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، حيث حصلت ٣ منظمات غير حكومية دولية جديدة على إذن بالعمل في عام ٢٠١٨. وفي تموز/يوليو ٢٠١٨، وقعت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام والحكومة السورية مذكرة تفاهم تمكن الأولى من توسيع نطاق أنشطتها بعد إنشاء تمثيل دائم لها في البلاد. وعلاوة على ذلك، أصبحت مئات المنظمات غير الحكومية الوطنية الأخرى مخولة بتنفيذ عمليات إنسانية في ٢٠١٨.

وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت ٢٧ منظمة تعمل من العراق أو تتخذ من سوريا مقراً لها عن برامج في شمال شرق سوريا خلال عام ٢٠١٨. وتواصل نحو ٥٠ منظمة غير حكومية دولية وأكثر من ١٠ منظمة غير حكومية وشبكة سورية العمل من تركيا. لكن جوانب البيئة التنظيمية في تركيا مستمرة في التأثير على عملها، مما يخلق تحديات متزايدة

الوجود التشغيلي (عدد القطاعات لكل مجتمع)



الحدود والأسماء المبنية والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة لا تنتهي على تأييد أو قبول رسمي من جانب الأمم المتحدة.

تصورات المجتمعات المتأثرة

عن المساعدة الإنسانية

لديهم في مختلف أنحاء سوريا. وقد تم إجراء التقييم من خلال مقابلات مع جهات التنسيق على مستوى المجتمعات المحلية. وتمثل النتائج تصورات ٩٠,٠٠ شخص تم استطلاع آرائهم - ٤٥ بالمئة منهم إناث. ويغطي هؤلاء شريحة عريضة من السكان المتضررين وقد تم الاسترشاد بهذه النتائج في تصميم الاستجابة الإنسانية.

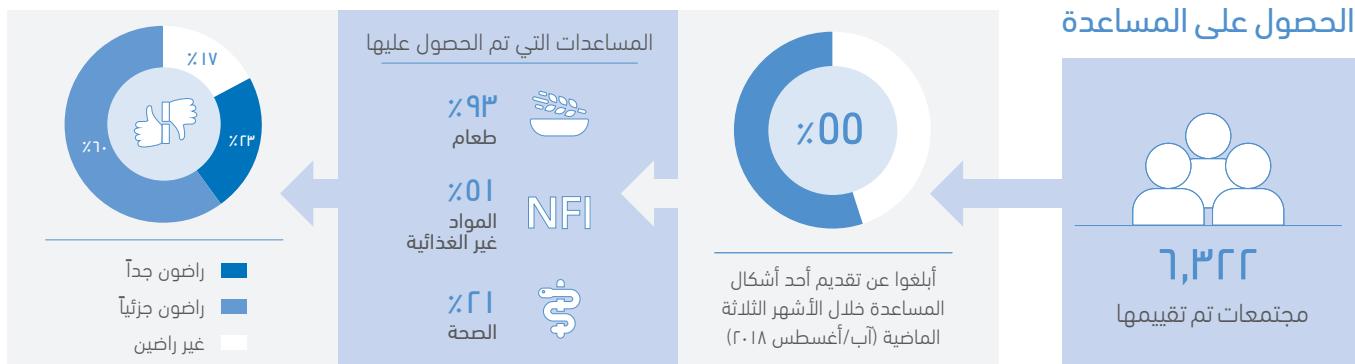
وبوجه عام، أفادت ٥٥ في المئة من المجتمعات التي شملها التقييم أن منطقتهم قد شهدت تقديم أحد أشكال المساعدة الإنسانية خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وأفاد ٩٤ في المئة أن المساعدة قُدمت إلى الفئات/الأفراد الأكثر ضعفاً والأكثر احتياجاً للمساعدة في مجتمعاتهم.

يُعد النساء والرجال والفتيات والذين يعيشون في سوريا ويحصلون على المساعدة الإنسانية أصحاب المصلحة الرئيسيين في الاستجابة الإنسانية. إنهم يمتلكون حقاً أساسياً في المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، والحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها لاتخاذ قرارات مستنيرة، والتعبير عن مخاوفهم في حال شعروا أن المساعدة المقدمة إليهم غير كافية أو ستؤدي إلى عواقب غير محمودة.

وقد عز تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٨ فهم المخاوف ذات الأولوية بالنسبة للمجتمعات المتأثرة فيما يتلقى بالاستجابة الإنسانية، ومستويات رضاهem عن سلوك العاملين في المجال الإنساني وأشكال التواصل المفضلة

تصورات المجتمعات

٤٦

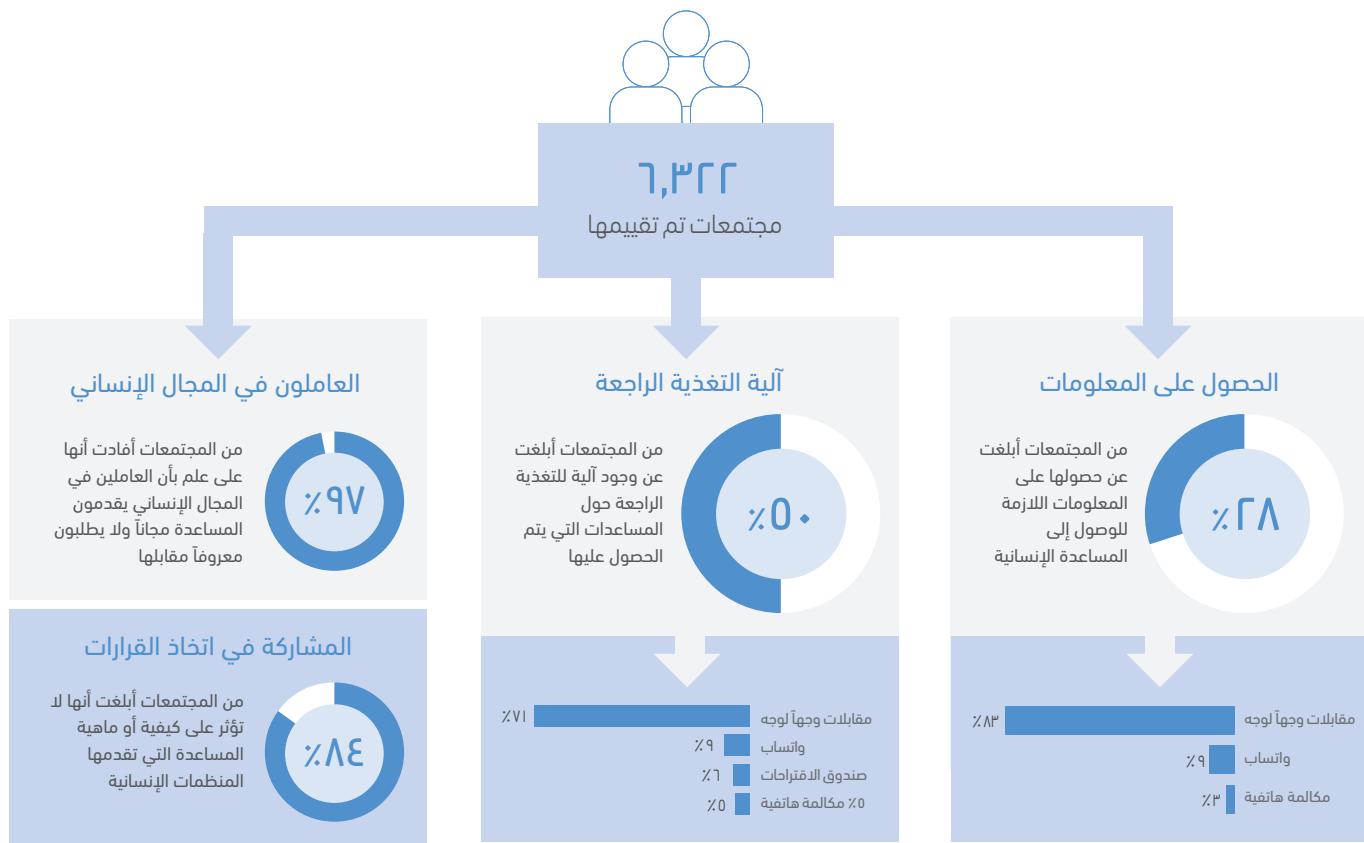


المجتمعات إلى أنها تتمتع بإمكانية الحصول على المعلومات الكاملة واللزمة للوصول إلى المساعدة. وكان التواصل المباشر هو الوسيلة المفضلة للتواصل لدى غالبية المجتمعات المحلية في سوريا.

وأشار نحو ٥٠ في المئة من المجتمعات إلى وجود آلية للتغذية الراجعة سمحت للمجتمع بتقديم ملاحظات للمنظمات الإنسانية حول المساعدة التي تم الحصول عليها. وأشار ٧١ في المئة من سكان المناطق التي توفر بها آليات التغذية الراجعة إلى تقديم تعليقاتهم من خلال التواصل وجهاً لوجه.

ومن بين ال٥٥ في المئة من المجتمعات التي أبلغت عن حصولها على المساعدة، أفاد ٢٣ في المئة أن غالبية أفراد المجتمع كانوا راضين جداً عن المساعدة التي حصلوا عليها، و ٦٠ في المئة كانوا راضين جزئياً، بينما عبر ١٧ في المئة عن عدم رضاهem. أما في المجتمعات التي لم تكون راضية أو كانت راضية جزئياً عن المساعدة، فقد ذكر غالبية الأشخاص (٥٥ في المئة) أن المساعدة لم تكون كافية لتلبية الاحتياجات.

علاوة على ذلك، سُئلت جميع المجتمعات المحلية الـ ٦,٣٢٢ التي شملها التقييم عن إمكانية الحصول على المعلومات والطرق المفضلة لديهم للتواصل مع مقدمي المساعدة حول احتياجات المجتمع أو المساعدات. بشكل عام، أشارت ٢٨ في المئة من



منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين

اتفقت المنظمات الإنسانية، بما في ذلك من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، على أن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومواجهتهما يمثلان أولوية على جميع مستويات الاستجابة الإنسانية. وفي جميع الأوضاع الإنسانية، يسيطر العاملون في مجال الإغاثة على السلع والخدمات، مما يجعلهم يتمتعون بنفوذ كبير مقارنة بالمجتمعات المتأثرة. وفي ضوء ذلك، قد تعرّض ديناميات السلطة غير المتكافئة السكان المتضررين لخطر الاستغلال وسوء المعاملة، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وهناك نقص إبلاغ مزمن عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، كغيرهما من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي الأخرى، في جميع الأزمات.

وتشير التغذية الراجعة التي تم الحصول عليها من أشخاص يعيشون في بعض المجتمعات المتأثرة إلى أن الاستغلال والانتهاك الجنسيين يمثلان مصدر قلق، حيث أشار الأشخاص الذين شملتهم الدراسة إلى أنهم تعرضوا للاستغلال والانتهاك لدى محاولتهم الحصول على المساعدة الإنسانية.^٢ وتشير المعلومات التي تم جمعها إلى أن بعض الفئات مثل الأسر التي تعيلها نساء، والنازحات، والمطلقات أو الأرامل، معرضة بشكل خاص للاستغلال والانتهاك، مع احتمال تفاقم هذا الوضع في ظل استمرار الأزمة ولجوء المتضررين بشكل متزايد إلى آليات التكيف السلبية.

وفي تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات الذي أُجري عام ٢٠١٨، والذي بلغت نسبة المشاركون فيه من النساء ٤٥ في المئة، أفادت ٩٧ في المئة من المجتمعات أن غالبية السكان كانوا على دراية بأن العاملين في المجال الإنساني يقدمون المساعدة مجاناً وأنهم لا يت昑رون مقابلة لها. كما أفادت ٩٠ في المئة من المجتمعات أن غالبية الأشخاص في مجتمعهم يعلمون أن العاملين في المجال الإنساني مطالبين بالاحفاظ على مستويات عالية من السلوك والمساءلة تجاه المتضررين. ومع ذلك، أبلغ ٢٣ في المئة من المجتمعات أن الغالبية العظمى من أفراد المجتمع كانوا راضين جداً و ٣٨% في المئة كانوا راضين جزئياً عن تصرف العاملين في المجال الإنساني خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

ويعمل المجتمع الإنساني في سوريا على تعزيز جهود منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومواجهتها في جميع مجالات الاستجابة الإنسانية. ويشمل ذلك منع شبكات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتدريب ورفع الوعي بين العاملين في المجال الإنساني، ونشر آليات الشكاوى المجتمعية المشتركة بين الوكالات التي ستسمح للمستفيدين بالإبلاغ بأمان وسرية عن المخاوف المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين باستخدام مجموعة متنوعة من القنوات.

التوقعات لعام

٢٠١٩

التي تحدد الأجزاء التي تسيطر عليها المجموعات المسلحة في إدلب وشمال غرب سورية، والتي أعلنت عنها روسيا الاتحادية والحكومة التركية في ١٧ أيلول/أيلول/سبتمبر، غير واحدة المعالم حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي الأشهر القادمة، ستظل القضايا المتعلقة بحماية المدنيين ودرية الدركة، بالإضافة إلى إيقاف المساعدة الإنسانية إلى المنطقة المنزوعة السلاح وغيرها من المناطق في محافظة إدلب والمناطق المحيطة مصدر قلق بالغ. كما أن العمليات العسكرية التي من المحتمل أن تشنها تركيا شرق نهر الفرات وانسحاب للقوات الأمريكية المعلن من شمال شرق سورية قد يكون لهما تأثير كبير على الحالة الإنسانية في سورية في عام ٢٠١٩.

ومن المتوقع أن تظل الاحتياجات الإنسانية شديدة في جميع أنحاء البلاد^٦ في ظل غياب حل سياسي للأزمة، الأمر الذي قد يؤثر على فرص التعافي وإعادة الإعمار في سورية. ومن المتوقع كذلك أن يستمر تغير التوزيع الجغرافي للاحتياجات الإنسانية وشدة تأثير الاحتياجات الأكثر إلحاحاً في المناطق التي تشهد نزوحًا وأعمالاً قتالية. أما في المناطق التي تشهد استقراراً نسبياً في سورية، فمن المتوقع ظهور فرص لأنشطة الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سبل العيش، لا سيما لدعم احتياجات النعash المبكر والقدرة على الصمود لأكثر الأفراد والمجتمعات عرضة للخطر. وبشكل عام، من المرجح أن تظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية تشكل تحدياً كبيراً في جميع أنحاء سورية في ٢٠١٩، نظراً لارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتدحرج البنية التحتية، وتدمير المساكن، والوصول غير الكافي وغير المتكافئ إلى الخدمات الأساسية.

وبينما تشهد إمكانية الوصول إلى المساعدة تغيراً، مع تحقيق تحسن نسبي في العديد من المناطق، من المتوقع أن تظل الاستجابة الإنسانية تواجه القيود المرتبطة بإمكانية الوصول في بعض المناطق. ومن المحتمل أن توسع جهود إتاحة الوصول والاستجابة الإنسانية من داخل سورية، لكنها ستبقى صعبة، بما في ذلك المناطق الأخرى. ومن المحتمل أيضاً أن يتناقض عدد المحتججين إلى المساعدة في المناطق التي يصعب الوصول إليها، لكنه سيظل مرتفعاً في عام ٢٠١٩، حيث لا تزال العديد من المجتمعات تعاني من احتياجات إنسانية شديدة بسبب الافتقار إلى حرية التنقل وإمكانية الوصول بصورة منتظمة إلى الخدمات الأساسية وفرض كسب العيش للنازحين والسكان المستضيفين والعائدين. وفي حال شهد عام ٢٠١٩ زيادة في الأعمال القتالية في شمال غرب وشمال شرق سورية، فإن الاتجاه قد يتغير في ظل فرض قيود إضافية على وصول الشركاء في المجال الإنساني.

وبينما لا تزال الاحتياجات الإنسانية هائلة، سيواصل العاملون في المجال الإنساني الدعوة إلى توفير المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء سورية، بغض النظر عن الجهات المسيطرة وعبر أقصر الطرق.

من المرجح أن يظل المشهد السياسي في سورية معقداً وغير قابل للتنبؤ خلال عام ٢٠١٩. ولذلك، فمن المتوقع أن تستمر الحالة الإنسانية البالغة الخطورة. وفي الوقت الذي قد تعزز فيه الحكومة السورية سيطرتها على أجزاء من سورية، من المحتمل تشهد بعض المناطق، أعمالاً قتالية وانعداماً في الأمن، لا سيما في إدلب والمناطق المحيطة بها في شمال غرب سورية وفي الشمال الشرقي. ومن المتوقع أيضاً أن تستمر العمليات العسكرية التي تستهدف ما تبقى من وجود لتنظيم الدولة الإسلامية. وفي شمال شرق سورية، من المرجح أن تظل الظروف الأمنية متواترة مع استمرار وجود المجموعات المسلحة، بما في ذلك قوات سوريا الديمقراطية، بالإضافة إلى التحالف الدولي. وقد يؤدي تزايد حديث تركيا عن عملية عسكرية شرق نهر الفرات وإعلان الولايات المتحدة الانسحاب من سورية إلى تصاعد الأعمال القتالية وحدوث تغيرات في جهات السيطرة. الأمر الذي سيفاقم الاحتياجات ويجعل بيئة العمل بالنسبة للمنظمات الإنسانية أكثر صعوبة. ومن المتوقع أن تحدث توارات محلية من بينها توارات متعلقة بالسيطرة على الموارد. وفي أجزاء أخرى من سورية، من المتوقع أن يحدث قدر من الاستقرار النسبي، ويشمل ذلك العديد من المناطق التي شهدت تغيرات في جهات السيطرة في عام ٢٠١٨. على الرغم من وجود مستويات عالية من الضعف في هذه المناطق وال الحاجة إلى رصد قضايا الحماية عن كثب.

ومن المحتمل أن يظل عدد النازحين داخل سورية مرتفعاً. واستناداً إلى الاتجاهات الحالية والتطورات السياقية المتوقعة، يقدر عدد الأشخاص الذين سينزحون في عام ٢٠١٩ بنحو ١,٢ مليون شخص (قرابة ١٠٠,٠٠٠ شخص شهرياً). وعلى غرار ما جرى في عام ٢٠١٨، من المتوقع أن تحدث غالبية الحركات السكانية نتيجة للأعمال القتالية المستمرة. ومن المتوقع أن يتحدد حجم النزوح إلى حد كبير وفقاً للأحداث في إدلب وغيرها من المناطق في شمال غرب سورية، وكذلك في الشمال الشرقي.

بالموازاة مع ذلك، من المحتمل أن تستمر العودة النازحين التلقائية إلى مناطقهم الأصلية في عام ٢٠١٩، لا سيما أولئك الذين نزحوا حديثاً. ومن المتوقع أن يعود ما يتراوح بين ١,٠ و ١,٥ مليون نازح إلى ديارهم على مدار عام ٢٠١٩. وسيكون هذا العام هو العام الأول الذي يتجاوز فيه مستوى العودة مستوى النزوح الجديد منذ أن بدأ المجتمع الدولي التبع المنهجي للنازحين. ومن المتوقع أن تظل عودة اللاجئين المنظمة ذاتياً من الدول المجاورة المضيفة منخفضة مقارنة بالعدد الإجمالي لللاجئين ولكنها ستتجاوز السنوات السابقة، حيث يقدر عدد اللاجئين الذين سيعودون من مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا بنحو ٣٠٠,٠٠٠ لاجئ. مع ذلك، من المرجح أن تظل الظروف غير مواتية للعودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة إلى أنحاء كثيرة من سورية.

ولا تزال طرق استدامة وتنفيذ ما تسمى بالمنطقة المنزوعة السلاح

منهجية التقييم

وثغرات المعلومات

في هذا العام، قام الشركاء في المجال الإنساني بتنقية تقديرات التخطيط الإنساني المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة (بما في ذلك الأرقام المتعلقة بالسكان وتحركات النازحين) بواسطة جهود فرق العمل المعنية بالسكان والنازحين. وقد استرشدت هذه الأرقام بالدراسات الاستقصائية الديموغرافية على مستوى الأسرة التي أجرتها الشركاء في المجال الإنساني والتي تمثل تقديرًا موثوقًا للاتجاهات السكانية في سوريا حتى آب/أغسطس ٢٠١٨. كما ساهمت منهجيات التقييم على مستوى الأسرة في جمع المزيد من المعلومات الدقيقة عن احتياجات الفئات المستضعفة الرئيسية، التي تشمل النازحين والعائدين والمجتمعات المضيفة.

وعلاوة على ذلك، تم إجراء تقييمين مشتركين متعددي القطاعات ونحو ١٤ تقييماً كل منها يختص بقطاع معين لكي تسترشد بها اللهمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩، من منطلق أن تقييمات الاحتياجات التي تتمتع بالجودة وسلمامة المنهجية والاستقلالية ضرورية لاتخاذ قرارات مستنيرة وشرط مسبق للحصول على لمحه عامة عن الاحتياجات الإنسانية تتمتع بالمصداقية.

ويستند تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠١٨ إلى الدروس المستفاده من تقييم الاحتياجات المتكامل لسوريا لعام ٢٠١٣ وتقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠١٤ وتقييم المنهج المتكامل للستجابة في سوريا، والتقييم المشترك المتعدد القطاعات لعام ٢٠١٦، وتقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠١٧، بالإضافة إلى التقييمات التي أجرتها مبادرة ريش وغيরها من الشركاء. وقد أدت تقييمات الاحتياجات المشتركة والمنسقة التي أجريت على مدار ست سنوات إلى تحسين التغطية الجغرافية والحصول على بيانات أكثر دقة، بالإضافة إلى إطلاق مبادرات جمع البيانات المتقدمة التي تقدم تحديات شهرية حول التطورات الإنسانية لتوفير المعلومات اللازمة للستجابة. وقد أدى ذلك أيضًا إلى إدخال تحسينات تكنولوجية على تقييمات جمع البيانات وتحليلها. وعلاوة على ذلك، عززت مبادرات بناء القدرات مهارات شركاء جمع البيانات الحاليين، لسيما المنظمات غير الحكومية السورية، مما أدى إلى تحسين جودة البيانات في بعض القطاعات.

الدراسة الاستقصائية المشتركة بين القطاعات على مستوى الأسرة

تم استكمال تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات بأسئلة مشتركة بين القطاعات اشتملت عليها دراسان استقصائيتان على مستوى الأسرة حول المياه والإصحاح والنظافة أجريتا للحصول على فهم أفضل لاحتياجات الفئات السكانية المختلفة ومواطن ضعفها. وقد ركزت إحدى الدراسات على مخيمات النازحين والممخيمات غير الرسمية. وقد أجريت التقييمات على مستوى الأسرة في منتصف عام ٢٠١٨ في جميع المحافظات السورية الأربع عشر. وركزت إحدى الدراسات الاستقصائية على مخيمات النازحين والممخيمات غير الرسمية في شمال غرب وشمال شرق سوريا. وإنما، أجريت مقابلات مع ٢٤,٦٠٠ أسرة في ٢٧٠ ناحية في سوريا، بالإضافة إلى ١,٩٥٠ أسرة في ١٠٦ مخيماً و ١٠٠ إيواء جماعي في شمال سوريا.

تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات

في عام ٢٠١٨، تم إجراء تقييم احتياجات منسق في جميع أنحاء البلاد لاستكمال التقييمات التي تركز على قطاعات بعينها. وبينما تشكل التقييمات على مستوى القطاعات - حيثما أمكن تنفيذها - الأساس لعملية تحديد الاحتياجات على مستوى القطاع، من خلال ضمان تحديد الاحتياجات على مستوى أكثر دقة، يقدم تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات صورة شاملة للوضع ويساعد على ضمان التماسك بين القطاعات.

إن تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات هو تقييم متعدد المراكز والشركاء ينسقه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بهدف تحديد الاحتياجات الإنسانية على مستوى المجتمع المحلي للإشراف بها في اللمحه العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩. وقد قام ٣٩ شريكاً بتنفيذ التقييم في ٦,٣٢٢ مجتمعاً محلياً في الفترة من تموز/يوليو إلى آب/أغسطس ٢٠١٨، من خلال مقابلات مع مسؤولي التنسيق على مستوى المجتمع. وتم جمع البيانات من أكبر مجموعة ممكنة من مسؤولي التنسيق المحلي شملت السلطات المحلية وقاده المجتمع من الذكور والإإناث وكبار السن من الرجال والنساء وموظفي الصحة والمعلمين والعاملين في مجال التعليم والتجار والمنظمات الإنسانية الأخرى. وقد بذلت جهود خاصة لإجراء مقابلات مع أشخاص يصعب الوصول إليهم ولكنهم في كثير من الأحيان يتعرضون لمخاطر إضافية، كالأشخاص ذوي الإعاقات الدائمة والنساء وكبار السن والأشخاص العاجزين عن مغادرة منازلهم.

وبوجه عام، تم إجراء أكثر من ٩٠,٠٠٠ مقابلة، ٩٩ في المئة منها كانت مقابلات وجهاً لوجه. كما أجريت ٤٥ في المئة من مقابلات مع مسؤولات تنسيق. ويعتبر ذلك تحسناً مقارنة بالسنوات السابقة (٦٧ في المئة في عام ٢٠١٧ و ٩٧ في المئة في عام ٢٠١٦). وقد تبنت بعض القطاعات، لا سيما قطاع الحماية، أدلة تتماشى مع التقييم الخاص بالقطاع لعام ٢٠١٨ والتي ركزت بشكل أكبر على اعتبارات العمر والجنس والتنوع وقدمت بعض التحليلات المقارنة بين مجموعات سكانية مختلفة.

التقييمات الخاصة بكل قطاع

الصحة	<p>نظام رصد توافر موارد الصحة نظام/شبكة الإنذار المبكر والاستجابة نظام مراقبة الهجمات على المرافق الصحية قاعدة بيانات (من، متى، أين، ماذا) وتقارير مؤشرات الأداء الرئيسية تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات التقارير الدورية لغريق العمل المعنى بالسكان والتازجين أكثر من ٤٠ تقييماً ودراسة استقصائية لقطاع الصحة أجرتها منظمة الصحة العالمية والبعثات المشتركة بين الوكالات والشركاء في القطاع الصحي في جميع المناطق في البلد.</p>
المأوى والمأوى غير الغذائي	<p>تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات تقييم على مستوى الأسرة والمجتمع (مبادرة ريش)</p>
الغذائية	<p>تقييم مبادرة الرصد الموسود وتقييم الإغاثة والحالات الانتفالية (سمارت) الخاص بالتجذية نظام مراقبة التغذية درجة استهلاك الغذاء (تقييم الأمان الغذائي وسبل العيش على مستوى الأسرة) تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات</p>
الحماية	<p>تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات (في جميع أنحاء البلد) مناقشات مجموعة التركيز بقيادة القطاع (المناطق خارج سيطرة الحكومة السورية) مراقبة الحماية (في شمال غرب سوريا) تقارير العنف القائم على النوع الاجتماعي (في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية في جميع أنحاء البلد) آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في سوريا (حماية الطفل) تحليل تقارير بعثات مفوضية الأمم المتحدة للجئين تقييم على مستوى الأسرة (يقتصر على وثائق الأحوال المدنية وقضايا المساكن والأراضي والممتلكات في شمال غرب وشمال شرق سوريا)</p>
المياه والإصلاح والنظافة	<p>تقييم على مستوى الأسرة (في جميع أنحاء البلد) تقييم على مستوى الأسرة في مخيمات الملاجئ الأخرى ومواقع التازجين ومرکز الإيواء الجماعية في شمال غرب وشمال شرق سوريا.</p>

ثغرات المعلومات

بينما يستمر تحقيق تقدم بالمقارنة بالسنوات السابقة، توجد حاجة إلى تكثيف الدعوة للحفاظ على الجهود المبذولة لتقديم صورة مستقلة ومحايدة عن الاحتياجات الإنسانية في سوريا. ويواجه المجتمع الإنساني تحديات تعيق قدرته على إجراء تقييمات مستقلة وضمان اتباع نهج قائم على الاحتياجات لتقديم المساعدة الإنسانية داخل سوريا. وفي المراحل المقبلة، سوف تظل قدرتنا على الحصول على بيانات التقييم الموثوقة - من المنظمات التي تعمل داخل سوريا، بالتنسيق مع الوزارات الحكومية، والجهات الفاعلة عبر الحدود، وفق التفويض الذي تمنه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة - باللغة الأهمية لتقديم صورة مستقلة وحيادية عن الاحتياجات الإنسانية في سوريا.

بهدف إرشاد اللمحنة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩ من خلال التقييمات الخاصة بكل قطاع، طلبت جميع القطاعات موافقة الحكومة السورية على العمل مع الشركاء في هذه العملية. وتم منح أدوات لقطاعين فقط (هما الأمان الغذائي والصحة). وهذا يعني أنه في بعض القطاعات، تضاءل تنوع مصادر البيانات وجودتها وتنقيتها مقاومة بالسنوات السابقة واعتمد الكثير منها على بيانات تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات فقط في تحليتها. وقد وصلت العديد من القطاعات الدوائر مع الوزارات المختصة للتوصل لاتفاق يسمى بتنفيذ تقييمات القطاعات، مع الحفاظ على الاستقلالية والنزاهة في هذه العملية، بما في ذلك عملية جمع البيانات وتحليلها. وقد تؤدي هذه العملية في حال تم تنفيذها بنجاح، إلى إجراء تقييمات قطاعية خلال عام ٢٠١٩ لكي تسترشد بها المراجعة السنوية لخططة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ أو اللمحنة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠٢٠ في المستقبل.

وتشمل التقييمات القطاعية ومصادر البيانات التي استرشدت بها نتائج اللمحنة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩ ما يلي:

تقييمات القطاعات التي استرشدت بها اللمحنة العامة عن الاحتياجات الإنسانية

التعليم	<p>تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات نظام إدارة معلومات التعليم تقييم التعليم التابع لوحدة تنسيق المساعدة تقييم التعليم التابع لتحليل مواطن الضعف ورسم معامله آلية الرصد والإبلاغ في سوريا (الهجمات على التعليم) برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية، مراجعة البيانات الثانوية في التقارير الأخرى</p>
الإنعاش المبكر وسبل العيش	<p>تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات تحديد أنظمة التدريب المهني تقارير التحليل السياقي فرص العمل ودعم سبل العيش في سوريا (جمعية العلوم الاقتصادية السورية) مواجهة النشطي - الآثار المترتبة على الأزمة السورية (المركز السوري لبحوث السياسات)</p>
الأمن الغذائي	<p>تقييم الأمان الغذائي وسبل العيش تقارير رصد الأسعار بعثة تقييم المحاصيل الغذائية والأمن الغذائي تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات تقارير التحليل السياقي</p>

الجزء الثاني:

لمحات عامة عن

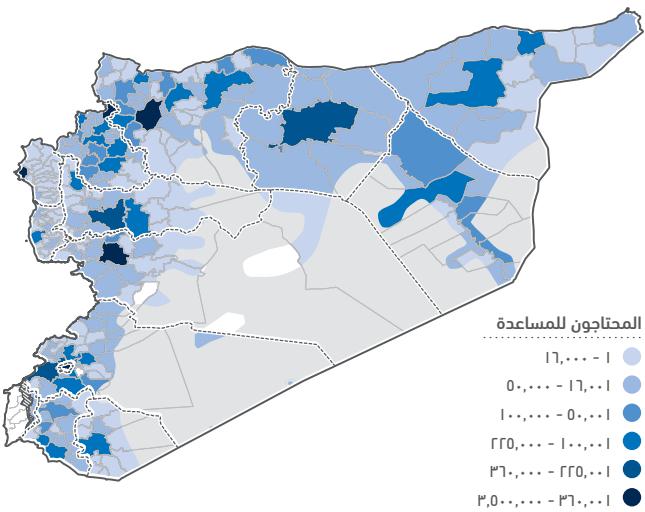
الاحتياجات حسب القطاع

٥٢	الحماية	
٨٠	تنسيق المخيمات وإدارتها	
١١	الإنعاش المبكر وسبل العيش	
١٣	التعليم	
٦٦	الأمن الغذائي والزراعة	
٧٠	الصحة	
٧٠	التغذية	
٧٨	المأوى والمواد غير الغذائية	
٨٢	المياه والإصحاح والنظافة	
٨٦	تصنيف شدة الاحتياجات المشتركة بين القطاعات	
٨٧	التعليقات الختامية	
٩١	أشخاص يمكن الاتصال بهم	

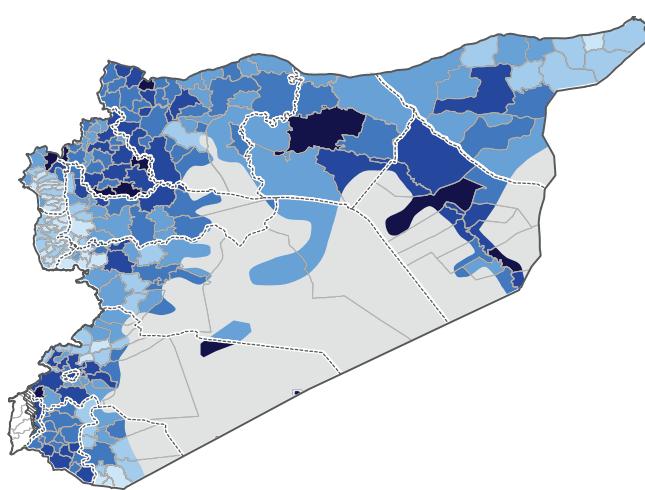
الحماية



خريطة المحتججين للمساعدة



خريطة شدة الحاجة



عدد الأفراد المحتججين للمساعدة

٣٣,٣ مليون



النقط الرئيسية

- لا تزال احتياجات الحماية المعقدة والمتباكة على نحو متزايد قائمة في جميع أنحاء سوريا، وهي ناجمة عن مجموعة متنوعة من الظروف تتراوح بين التعرض المباشر للأعمال القتالية والنزوح والظروف المعيشية في موقع النازحين / مراكز الإيواء الجماعية والنزوح المعمد.
- يتم الإبلاغ بشكل متزايد عن عودة النازحين، لكنها قد لا تكون دائمًا آمنة (بسبب ارتفاع مستوى التلوث بالتفجيرات) أو طوعية بالكامل أو كريمة. وبشكل عام، تضيف عملية العودة مستوى آخر من الاحتياجات التي يجب تلبيتها ولا تمثل دائمًا حلًا مستداماً.
- أدّت أزمة النزوح المعمدة إلى تأكّل مستمر لآليات تكيف الأفراد والمجتمعات. ولا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود منسقة لتعزيز الاستجابة الإنسانية وجعلها أكثر أماناً وشمولًا والتركيز على حلول دائمة في مناطق المنشأ أو النزوح أو في أي مكان آخر.
- لا تزال ظاهرة العنف القائم على النوع الاجتماعي متفشية في حياة النساء والفتيات داخل منازلهن وخارجها، وتحمّل الفتيات المراهقات العبء الأكبر لهذه الأزمة. ولا يزال العنف القائم على النوع الاجتماعي متفشياً في حياة الأشخاص الأكبر سناً على مستوى الأسرة والمجتمع، وعلى المستوى المؤسسي كذلك.
- لا يزال التهديد الذي تشكّله المتفجرات الخطيرة من حيث الحجم والشدة والتعقيد مصدر قلق رئيسي في مجال الحماية في جميع أنحاء سوريا، حيث تفاقم ضعف المدنيين في المناطق المعرّضة للخطر وتهدّد فرص الحصول على المساعدة الإنسانية أو تحدّ منها. كما لا يمكن التخفيف من آثار التهديد الذي يشكّله التلوّث بالتفجيرات الخطيرة على السلامة البدنية إلى أن يتم اتخاذ تدابير شاملة للحد من المخاطر.
- لا تزال المخاطر المتعددة والمعقدة التي تهدّد حماية الطفل تؤثّر على حياة الفتيات والفتيان في جميع أنحاء سوريا. فالنزوح المستمر والتعرّض للعنف وتزايد حدة الفقر والتحديات المستمرة التي تعرّقل الوصول وتوافر الخدمات تترك جميعها أثراً كبيراً على الأطفال. ولا تزال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل مصدر قلق بالغ.

لمحة عامة

وفقاً لنتائج التقييمات المتابعة، لازال بيئه الحماية في سوريا تتسم بالعديد من قضايا الحماية البالغة الأهمية، مع اختلاف وتيرة حدوثها في شتى المناطق والمجموعات السكانية، ووجود بعض الأنماط الثابتة كذلك. وفي ٤٨ في المئة من المجتمعات التي تم تقييمها، تم الإبلاغ عن أربع قضايا حماية على الأقل من قبل السكان الذين تمت مشاورتهم، بالتوالي مع ذلك، توفر مصادر المعلومات النوعية حول الحماية مؤشرات مهمة حول كيفية ترابط مشكلات الحماية المختلفة.^{٦١}

الصلات المشتركة بين وثائق الأحوال المدنية، والمساكن والأراضي والممتلكات، وحرية الحركة

لا تزال وثائق الأحوال المدنية، والمساكن والأراضي والممتلكات، وحرية الحركة تمثل قضايا حماية رئيسية على مستوى البلد، حيث ذكر المستطلعون حدوثها في ٥٩ في المئة و٤٧ في المئة و٤٦ في المئة من المجتمعات التي تم تقييمها على التوالي.^{٦٢} ووفقاً لمصادر المعلومات النوعية، ربما تكون نسبة حدوث قضايا الحماية أعلى من ذلك.^{٦٣} كما أن ظهور هذه القضايا يُعد نتيجة مباشرة لآثار الأعمال القتالية والنزوح القسري، التي لا تزال بمنطقة المحركات الرئيسية لأزمة الحماية في سوريا.

وكانت "صعوبات التواصل مع الجهات المعنية" هي السبب الأكثر تكراراً لنقص / فقدان وثائق الأحوال المدنية.^{٦٤} وهذه نتيجة محتملة بالنسبة للأسر التي أبلغت عن تحديات في الحصول على وثائق رسمية أثناء الإقامة في مناطق خارجة عن سيطرة الحكومة، بسبب تغيير خطوط السيطرة، وكذلك سياسات مصادرة الوثائق الشخصية في مواقع النازحين في الشمال. ومن الأسباب الأخرى التي ذكرت ضياع الوثائق الشخصية والحالات التي "تم فيها ترك الوثائق أثناء الفرار".^{٦٥} كما ظهرت أسباب مثل عدم توفر المؤسسات التي تقدم الوثائق الرسمية، بسبب تعرضاً للتدمر على سبيل المثال، فضلاً عن عدم القدرة على تحمل تكاليف استخراج الوثائق، في تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠١٨ وفي المشاورات الميدانية. ولا يزال نقص / فقدان وثائق الأحوال المدنية يوصف بأنه قضية الحماية التي تؤثر على جميع فئات السكان، وهي أكثر انتشاراً بين النساء المشمولات في الدراسات الاستقصائية.^{٦٦} وكما هو مذكور أدناه، فإن نقص / فقدان وثائق الأحوال المدنية يفacom سلسلة من مخاطر الحماية ومواطن الضعف الحالية المرتبطة بحرية الحركة وتنفيذ المعاملات الخاصة بالمساكن والأراضي والممتلكات. كما أنه يعيق تسجيل وقائع الأحوال المدنية ويشكل تحدياً إضافياً لإمكانية الحصول على الخدمات والمساعدة الإنسانية.

ووفقاً للمصادر المستخدمة في التحليل، تبدو القيود المفروضة على حرية الحركة ناجمة عن مجموعة متنوعة من الأسباب التي يترابط العديد منها وأهمها نقاط التفتيش التي ذكرها المستطلعون في ٨٩ في المئة من المجتمعات التي تم تقييمها وأبلغت عن قيود على حرية الحركة؛ نقص وثائق الأحوال المدنية (٧٩ في المئة)؛ القواعد التي تفرضها الأطراف التي تسيطر على الأرض (٧٨ في المئة)؛ وإجراءات الفحص الأمني (٧٨ في المئة).^{٦٧} وتؤكد مصادر البيانات الثانية هذه الاتجاهات.^{٦٨} وقد وصفت القيود المفروضة على الحرية بأنها تؤثر بشكل خاص على الأشخاص الذين لا يملكون وثائق مدنية، والرجال والأولاد، وهي حالة ناتجة على الأرجح عن الوضع الأمني العام في مناطق مختلفة من البلاد. وتشير مصادر المعلومات

لأزال القضايا والاحتياجات المتعلقة بالحماية منتشرة في سوريا ومستمرة في التأثير على جميع فئات السكان. وقد أدت الطبيعة الممتدة للأزمة إلى ظهور قضايا حماية واحتياجات متزايدة التعقيد والتشابك في بيئه دائمة التغير. وفي الوقت الذي لا يزال فيه الوضع العام للحماية حرجاً، تنوع احتياجات الحماية في مختلف أنحاء البلاد مع تطور الوضع على الأرض. وفي بعض المناطق في سوريا، لا سيما في الشمال الغربي والشمال الشرقي، لا يزال السكان المدنيون معرضين للأعمال القتالية التي تسفر عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وتؤدي إلى نزوح قسري أثناء بحث الناس عن الأمان. كما ترك الاستخدام المطول والواسع النطاق لمجموعة من الأسلحة سلسلة من المتفجرات الخطرة، وكل منها مخاطره الخاصة. وفي عدد من المواقع المختلفة في أرجاء البلد، لا يزال النازحون يعيشون في مواقع أو مساكن جماعية، ويضطرون أحياناً لإجراءات الفحص الأمني ويصرمون من حرية الحركة، ويواجهون صعوبات في الحصول على الخدمات وفرص كسب العيش وظروف المعيشة الكريمة. وقد تم الإبلاغ عن العديد من حالات النزوح الطويل الأجل، بما في ذلك في المناطق التي تتمتع باستقرار نسبي، حيث تعيش الأسر في ظروف معيشية سيئة وتناضل من أجل إيجاد آليات الصمود. ونتيجة لذلك، أصبح اللجوء إلى آليات التكيف الضارة (كمعاملة الأطفال وتجيدهم والأشكال المختلفة من الاستغلال والزواج المبكر) اتجاهًا مستمراً. وأخيراً، يضيق النطاق الحالي والمتزايد باستمرار لعودة النازحين مستوى آخر من الاحتياجات التي يجبأخذها في الاعتبار، ليس فيما الاحتياجات في مجال التوثيق المدني والمساكن والأراضي والممتلكات.

وإلى جانب ما تبقى من الحالات التي يتم فيها التعرض المباشر للأعمال القتالية والنزوح القسري، لا بد أيضاً من فهم بيئه الحماية في سوريا فيما يتعلق بتأثير ثمانى سنوات متالية من الأزمة. بالإضافة إلى التدمير المادي، ساهم النزوح الطويل في التأكيل المطرد لآليات التكيف لدى الأفراد والمجتمعات، وخلق مستويات عالية من التوتر النفسي، وأدى إلى تعطيل خدمات الدعم للسكان الأكثر ضعفاً، وفرض ضغوطات كبيرة على الحياة اليومية للمجتمعات وعلى هيكل دعم المجتمع. وعلى الرغم من الزيادة المستمرة في عدد تدخلات الحماية في سوريا خلال فترة الأزمة، لا يزال حجم احتياجات الحماية وتعقيدها يشكل تحدياً كبيراً للقطاع، في سياق لا تزال فيه القيود على إمكانية الوصول للمساعدة والقيود التشغيلية قائمة. ولا تزال قدرات الجهات الفاعلة في مجال الحماية غير كافية في بعض المجالات والموافق.

ويعتمد التحليل القطاعي التالي على بيانات كمية تم جمعها خلال تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠١٨، في ظل غياب تقييم يقوده القطاع وينفذه الشركاء في قطاع الحماية الذين لم يحصلوا بعد على تصاريح للعمل داخل سوريا.^{٦٩} وتم استكمال النتائج بالاستعانة بمصادر معلومات نوعية أخرى متاحة لهذا القطاع تتضمن مشاورات مع المتضررين (مناقشات مجموعات التركيز والمقابلات المنزلية)، ومبادرات رصد الحماية في المناطق التي تغطيها الجهات الفاعلة عبر الحدود، ومراجعة تقارير البعثات، والتغذية الراجعة المنتظمة من البعثات والعمليات الميدانية التي تنفذها المنظمات المكلفة بالحماية والتي تتخذ من دمشق مقراً لها. وتظل المصادر المستخدمة في هذا التحليل إدراكية بطبعتها وبالتالي يجب تفسيرها على هذا النحو.

قلق بالنسبة للنساء والفتيات المستطاعات ويسهم في تعريضهن للضغط النفسي والاجتماعي ويجد من تحرّكاتهن. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم الوسائل التكنولوجية المختلفة، مثل الرسائل النصية / ووسائل التواصل الاجتماعي، للتحرش الجنسي وتيسير الزواج المبكر / القسري. كما أن القيد المفروضة على حرية تنقل النساء والفتيات تحول دون حصولهن على الخدمات والمساعدات الإنسانية وتنقص بالتالي من حقوقهن، مع تأثير النساء اللائي تعرضن للطلاق والترمل، وكذلك الفتيات المراهقات، بشكل غير مناسب. كما أن العار والوصم في المحيط بالعنف الجنسي يعني أن الناجيات لا يتحدثن عن العنف عند وقوعه. وتقوم الأسر بترتيب زيجات للفتيات معتقدة أنها ستتوفر لهن الحماية وتخفف من العبء المالي على الأسرة. وتفيد التقارير أن الفتيات يتزوجن في سن أصغر، ويشمل الزواج المبكر / القسري في بعض الأحيان فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٠ و ١١ عاماً - وهو ما يندرج في إطار استراتيجية التكيف الوقائية. ويزيد الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والافتقار إلى فرص كسب الرزق، والفقر المتزايد من خطر تعرض النساء والفتيات لجميع أشكال العنف، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ويمكن أن تتعرض المراهقات والفتيات الصغيرات للتحرش الجنسي والعنف في مجموعة من الحالات بما في ذلك أثناء عملهن في الأرض / المزرعة وفي المتاجر وفي حالات تأثيرهن بتجنيد الأطفال. ولا تزال أدوار الجنسين على مستوى الأسرة أخذة في التغيير، متباعدة بذلك في تداعيات سلبية داخل الأسر والمجتمعات. وعلى الرغم من أن النساء يتحملن المزيد من المسؤولية، إلا أن ذلك لا يستتبع المزيد من السلطة. وقد اضطاعت النساء بأدوار إضافية تربط تقليدياً بالرجال، من بينها دور رب الأسرة والمعلم الرئيسي لها. وساهم هذا الأمر في زيادة الضغط والإجهاد على النساء لإعالة أسرهن أثناء محاولتهن التوفيق بين الالتزامات داخل المنزل وفي مكان العمل. ونتيجة لذلك، أصبحت النساء عرضة للمزيد من مخاطر العنف داخل الأسرة وفي مكان العمل. وحيثما وجدت خدمات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي، أكدت النساء والفتيات أن لهذه الخدمات تأثير إيجابي على حياتهن، حيث تشكل "المساهمات الآمنة للنساء والفتيات" مكاناً للتماس الأمان وتلقي الخدمات الأساسية المنقذة للحياة (الصحة والدعم النفسي والاجتماعي والقانوني) والخدمات الضرورية الأخرى (مثل التدريب المهني والتدريب على المهارات).

الأعمال المتعلقة بالألغام

يتعرض شخص واحد من كل شخصين في سوريا لخطر المتفجرات. واستناداً إلى التقديرات السكانية الحالية، يعيش ١٠,٢١ مليون شخص من الرجال والنساء والفتيات والفتيات في ١,٩٠ مجتمعًا يبلغت عن تلوث بالمتفجرات الخطيرة خلال العامين الماضيين.^{٨١} وتنشر هذه المجتمعات في جميع أنحاء البلاد وترتبط بالمناطق، التي شهدت أكبر عدد من حوادث المتفجرات على مدار الأشهر الـ ١٢ الماضية. ويعتبر الأثر الذي تركه المتفجرات الخطيرة على المجتمعات فوريًا ومدمراً، حيث تسبب في خسارة أفراد المجتمع، وزيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من إصابات دائمة وفقدان إمكانية الوصول إلى الممتلكات والخدمات الأساسية وسبل العيش. كما أنها تمنع توصيل المساعدات الإنسانية بشكل آمن، وتأثير على حركة السكان وتحد من نطاق جهود التعافي وإعادة الإعمار. وقد تتعرض مجموعة كبيرة من البنية التحتية، مثل الممتلكات الخاصة والمدارس والمستشفيات والأسواق والأراضي الزراعية وشبكات المياه والصرف الصحي

النوعية أيضًا إلى أن وضع قيود على الحركة هي آلية تكيف سائدة في البيئات الأمنية المضطربة، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات. أما فيما يتعلق بقضايا المساكن والأراضي والممتلكات، فقد وصف النزاع على الملكية بأنه مصدر قلق كبير، حيث ذكره ٦١ في المئة من المستطلعين في المجتمعات التي تم تقييمها وتم تحديد مخاوف متعلقة بالمساكن والأراضي والممتلكات فيها.^{٧٤} وتوضح مصادر المعلومات النوعية كيف تنشأ قضايا المساكن والأراضي والممتلكات عند دعوتها تحولات في جهات السيطرة وتوّكّد أيضًا على تعقيدات العثور على سبل الانتصاف المتاحة، لا سيما عندما يتم الإبلاغ أيضًا عن نقص / فقدان وثائق الأحوال المدنية.^{٧٥} كما ظهرت مخاوف إضافية في أجزاء عديدة من البلد، حيث تُعد الإقامة في الممتلكات الشاغرة حلاً يلجأ إليه النازحون حديثاً في حالات الطوارئ. ومن المحتمل أن تزداد الاحتياجات المتعلقة بوثائق الأحوال المدنية وقضايا المساكن والأراضي والممتلكات في المناطق التي تشهد عودة للنازحين أو تحولات في جهات السيطرة أو كليهما معاً.

الضغط المستمر على آليات التكيف

لا تزال آليات التكيف لدى الأفراد والمجتمعات تتأثر على نحو متزايد بالأزمة التي طال أمدها وأثرها البعيد المدى على النسيج الاجتماعي في سوريا. ولذلك تأثير خاص على الأطفال، حيث ترتفع معدلات عمالة الأطفال التي تحول دون الالتحاق بالمدارس والزواج المبكر، وهو ما آلتان للتكيف تم تحديدهما في ٨٠ في المئة و٤٠ في المئة من المجتمعات التي تم تقييمها على التوالي.^{٧٦} وتشير مصادر المعلومات النوعية أيضًا إلى أن آليات التكيف الضارة هذه هي مصدر قلق رئيسي على الأطفال.^{٧٧} ولا يزال الاعتماد على المساعدة الإنسانية آلية تكيف مهمة حيث تم الإبلاغ عنها في ٤٠ في المئة من المجتمعات التي تم تقييمها، وعزّزها تحليل المصادر الثانوية.^{٧٨} وفي الوقت نفسه، يواصل نقص / فقدان وثائق الأحوال المدنية التأثير على إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية. وقد ظهر طلب وثائق الأحوال المدنية كأحد دواعي القلق لدى الغالبية العظمى من المجتمعات الخاضعة للتقدير التي تم تحديد مخاوف متعلقة بالمساعدة الإنسانية فيها.^{٧٩} وهذا بدوره يشير إلى الحاجة لبذل المزيد من الجهد من قبل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والسلطات المسؤولة لتقديم المساعدة الإنسانية بطريقة شاملة.

التأثير غير المناسب للعنف القائم على النوع الاجتماعي على النساء والفتيات

أظهرت التقييمات أن العنف القائم على النوع الاجتماعي، كالتحرش الجنسي والزواج المبكر / القسري والعنف المنزلي (بما في ذلك عنف الشريك وغيره من أشكال العنف الأسري ضد النساء والفتيات)، تواصل إفساد حياة النساء والفتيات في سوريا داخل المنزل وخارجها، وبالتالي لم يتبق سوى عدد قليل جداً من الأماكن التي تشعر فيها النساء والفتيات بالأمان. ويسهم طول الأزمة والاعراف الاجتماعية الراسخة، إلى جانب تزايد حالة انعدام القانون في بعض المناطق، في تطبيع هذا العنف، الأمر الذي يؤثّر بشدة على السلامة النفسية والاجتماعية للنساء والفتيات ويفؤدي إلى التلاشي المستمر لحقوقهن. ويمثل الخوف من التحرش الجنسي، بما في ذلك التحرش في الطريق إلى المدرسة وفي الأسواق وفي مواقع التوزيع، مصدر بالإضافة إلى العنف الجنسي المرتبط بعمليات الاحتطاف، مصدر

وإعادة التأهيل البدني والدعم النفسي والاجتماعي على المديين القصير والطويل، وبالإضافة إلى الآثار الجسدية والنفسية، يمكن أن يختلف التلوث بالمتفجرات الخطرة آثاراً اجتماعية واقتصادية شديدة على الأسر والمجتمعات تتمثل في حرمانهم من سبل العيش ومصادر الدخل، الأمر الذي يفاقم بدوره مواطن الضعف العامة.

وبينما تعد جميع الفئات السكانية معرضة لتهديد المتفجرات الخطرة، تصبح بعض الفئات أكثر عرضة للخطر بسبب النوع الاجتماعي والعمر، بالإضافة إلى الأدوار والمسؤوليات الاجتماعية التي تتضطلع بها. ولا يزال الأطفال يشكلون الفتاة الأكثر عرضة للخطر، وبشكل متواافق مع النتائج السابقة، كانت الزراعة، والرعى، والتنقل والسفر، والعبث بالأجسام التي يتم العثور عليها، وإزالة الأنقاض، هي السلوكيات أو الأنشطة المحفوفة بالمخاطر في المجتمعات التي أبلغت عن وقوع وفيات أو إصابات بسبب المتفجرات الخطرة.^{٤٤}

ولا يزال حجم التهديد الذي تشكله المتفجرات الخطرة غير معروف بشكل كامل في سوريا. ولذلك، لا بد أن تكون تدابير الوقاية والتخفيف من تأثير التلوث على المديين شاملة وواسعة النطاق، وذلك من خلال إجراء المسودات وتحديد المناطق الخطرة وإزالة الأخطار والتوعية بالمخاطر. كما يجب توفير دعم أكبر للناجين وأسرهم.

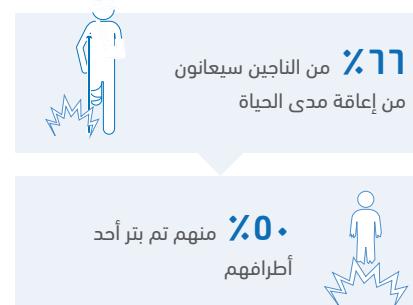
والطرق للإغلاق بسبب المتفجرات الخطرة، مما يعيق إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الصحية والوصول إلى الأsequاق وفرص كسب العيش الآمنة وخدمات المياه والإصحاح والنظافة. وأفاد المستطلعون في المجتمعات التي شملها التقييم أن الأراضي الزراعية والطرق والممتلكات الخاصة كانت الأكثر تلوثاً، تبعتها البنية التحتية الحكومية الأخرى والمدارس والمستشفيات.^{٤٥} ويعتبر نشر الوعي بشأن هذه المخاطر أمراً بالغ الأهمية لتزويد المديين بالرسائل الأساسية لضمان السلامة والحد من المخاطر اليومية الناجمة عن التلوث. ويبقى السبيل الوحيد لإزالة التهديدات المفترضة والمؤكدة هو مسح المناطق التي يشتبه في خطورتها ومن ثم وضع علامات لتحديد موقع المتفجرات التي يتم العثور عليها وإزالتها.

ويمكن أن تؤدي الحوادث الناجمة عن المتفجرات الخطرة إلى إصابات خطيرة أو الموت، متسبة بذلك في خدمات جسدية ونفسية طويلة المدى للناجين وأسرهم. واستناداً إلى البيانات المتاحة من الأماكن التي أمكن جمعها منها، يفقد ١,٥ شخصاً أرواحهم ويصاب اثنان بجروح في المتوسط جراء الحوادث الناجمة عن المتفجرات الخطرة، بينما يعاني واحد من كل ثلاثة ناجين تقريباً من بتر أحد الأطراف على الأقل.^{٤٦} وقد فرض عدد الإصابات الناجمة عن المتفجرات الخطرة أعباء متزايدة على القطاع الصحي، لا سيما فيما يتعلق بتوفير الخدمات المتخصصة، كرعاية الصدمات وخدمات الرعاية النفسية

٢٠,١ مليون شخص في سوريا معرضون لخطر المتفجرات الخطرة



٢٠,١ مليون



حماية الطفل

لا يزال الأطفال في مختلف أنحاء سوريا يتعرضون للعنف المتفشي ولمجموعة من مخاطر الحماية. ولا تزال الانتهاكات الحسيمة لحقوق الطفل تشكل مصدر قلق كبير، بما في ذلك في المناطق التي تراجعت فيها الأعمال القتالية، حيث يتعرض الأطفال لخطر القتل والإصابة والتجنيد والاستخدام في أعمال القتال والتعذيب والاحتجاز والخطف والعنف الجنسي والهجمات على المدارس والمستشفيات والحرمان من الوصول إلى المساعدات الإنسانية من قبل أطراف النزاع. وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٨، تحققت الأمم المتحدة من ٣٥٤ من هذه الانتهاكات ضد الأطفال في ١٣ محافظة من محافظات سوريا الأربع عشر، وهو ما يلقي الضوء على الاتجاهات المستمرة للعنف ولكن لا يبيّن النطاق الكامل لمخاوف الحماية المتعلقة بالأطفال.^{٤٧} وشمل ذلك أكثر من ١,٣٠٠ حالة قتل أو إصابة للأطفال جرى التحقق منها.^{٤٨} وقام المشاركون في الدراسة في المجتمعات التي تم تقييمها وأبلغت عن تلوث

بالمتفجرات الخطرة في سوريا بتحديد الأولاد في سن المراهقة وما قبل المراهقة كأكثر الفئات عرضة لخطر الموت أو الإصابة من الحوادث. وقد تم الإبلاغ عن قوع هذه الحوادث أثناء لعب الأطفال أو أثناء ذهابهم إلى المدرسة.^{٤٩}

وقد أثرت بيئة الأعمال القتالية المستمرة والمتكررة التي شهدتها العديد من الفيتان والفتيات على مدار السنوات السبع الماضية تأثيراً عميقاً على سلامتهم النفسية والاجتماعية، حيث أضعفت شعورهم بالأمان والفائدة والسيطرة والأهمية والقدرة على المشاركة والتأثير وسببت لهم معاناة كبيرة. كما أن الكثيرين منهم لا يملكون وثائق مدنية لإثبات هويتهم والوصول إلى الخدمات الأساسية وحماية حقوقهم. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ٦,٦ مليون طفل ما زالوا نازحين وأن الانفصال عن مقدمي الرعاية هو قضية الحماية التي تم الإبلاغ عنها في جميع محافظات سوريا الأربع عشر، الأمر الذي يعرض هؤلاء الأطفال لخطر الاستغلال أو الاعتداء أو الإهمال.^{٥٠} وتوضح الأحداث التي أدت إلى انفصال الأسرة كيف تزيد قضايا

التعرض لأسكال جديدة من العنف. ولذلك من المرجح أن يتعرض الأولاد المراهقون للقتل والإصابة والاحتجاز والتجنيد من قبل أطراف القتال أو الانخراط في عمالة الأطفال، بينما تتعرض الفتيات بشكل متزايد لخطر التجنيد والاستخدام في بعض الأماكن. كما تتعرض الفتيات المراهقات بشكل خاص لخطر الزواج المبكر وغيره من أسكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي. وكما هو الحال على الصعيد العالمي، تتأثر النساء والفتيات في سوريا بشكل غير متناسب بجميع أسكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، في الحياة العامة والخاصة على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال النساء اللائي اختبرن الطلاق والتسلل والننساء والفتيات ذوات الإعاقة يتعرضن للوصم والتمييز بالإضافة إلى الزواج القسري. كما أنهن يواجهن تحديات خاصة في إمكانية الحصول على المساعدة (الشعور بالخجل ومخاطر التحرش الجنسي). ويتعرض الأولاد أيضاً لخطر العنف الجنسي.

ويتأثر الرجال بشكل خاص بالقيود المفروضة على حرية الحركة وأشكال العنف المرتبط بشكل مباشرة بالأعمال القتالية (مثل الاحتجاز والتجنيد). وتشير مصادر المعلومات النوعية إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة عرضة بشكل أكبر خلال أعمال القتال والنزوح للانفصال عن أسرهم أو القائمين على رعايتهم، أو فقدان الأدوات والمنتجات التي تدعم استقلاليتهم، ويمكن للانتقال إلى بيئه جديدة أن يعيق وصولهم الكرييم إلى الخدمات الأساسية. وغالباً ما يكون الفتيات والفتيا من ذوي الإعاقة على وجه الخصوص أكثر عرضة لأسكال العنف أو الاعتداء أو الإهمال أو الاستغلال. كما يواجه العديد منهم التهميش والوصم والتمييز. وعلى الرغم من مواطن الضعف المعروفة لدى الأطفال ذوي الإعاقة، إلا أن احتياجاتهم لا تؤخذ في الاعتبار بشكل كاف في برامج المساعدة الإنسانية ولذلك يواجهون عقبات في الحصول على الدعم الذي تشتد حاجتهم إليه.

كما أن هناك احتياجات حماية محددة لكبار السن، لا سيما النساء، تشمل إمكانية الوصول إلى الخدمات، وتأمين الوثائق الشخصية، ولم الشمل مع أفراد الأسرة الآخرين. بالإضافة إلى ذلك، ربما فقد كبار السن قدرتهم التقليدية على توفير الرعاية المناسبة لأفراد أسرهم في ظل غياب أي نوع من أنواع الدعم المنهجي البدني أو النفسي أو الاجتماعي.

والجماعات التي تم تحديدها على أنها الأكثر عرضة لخطر المتفجرات هي بشكل رئيسي: المزارعون والرعاة بسبب احتتمال تعرضهم للمناطق التي تغيف التقارير أنها أكثر المناطق تلواناً للأطفال بسبب نقص الوعي لديهم حول هذه المخاطر، العاملون في إزالة الأنفاق وعمال البناء الذين قد تصادفهم المتفجرات الخطيرة في المناطق التي تأثرت سابقاً بالأعمال القتالية؛ والأشخاص الذين يتنقلون من مكان إلى آخر، لا سيما النازحون والعائدون الذين يضلون طريقهم ويدخلون عن غير قصد إلى مناطق خطرة.

كما تشكل المتفجرات الخطيرة تهديداً مع عودة الناس إلى المناطق التي فروا منها، مما يسهم في زيادة عبء الإعاقة. وبحسب تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠١٨، من بين المصادر المجتمعية التي أبلغت عن وجود ضحايا للمتفجرات الخطيرة في

الحماية وحماية الطفل ذات الصلة من ضعف الفتيان والفتيات المتأثرين. وكان موت أو اختفاء مقدمي الرعاية، وارتفاع الأطفال، والانفصال بسبب النزوج أو الأعمال القتالية النشطة، وزواج الأطفال وتجنيدهم من بين الأسباب المذكورة للانفصال الأسري.^٩ وأفاد المشاركون في التقييم في المجتمعات التي ظهر فيها تمييز في تقديم المساعدة الإنسانية أن الفتيات غير المصحوبات بذويهن كن الفئة الأكثر عرضة لمثل هذا التمييز.^{١٠}

وقد غدت الأزمة وتأثيرها على الأطفال التكيف الضارة مثل عمالة الأطفال والزواج المبكر وتجنيد الأطفال، التي تعرض الفتيان والفتيات المراهقين على وجه الخصوص لخطر وتستنزف في الوقت ذاته قدرات الأسر والمجتمعات على حماية الطفل. وتنفيذ التقارير أن عمالة الأطفال تنتشر في جميع محافظات سوريا الأربع عشر.^{١١} وتعيق عمالة الأطفال التعليم من خلال حرمان المراحل من فرصة الالتحاق بالمدارس، وإلزامهم بترك المدرسة قبل إنهاء المراحل الدراسية أو تتطلب منهم محاولة الجمع بين الحضور المدرسي والعمل الشاق الذي يستغرق ساعات طويلة جداً.

وقد تم الإبلاغ عن زواج الأطفال في ١٢ محافظة من محافظات سوريا الأربع عشر. وعلى الرغم من أن زواج الأطفال يؤثر بشكل رئيسي على المراهقات، إلا أن المراهقين معرضون أيضاً لخطر.^{١٢} ويأتي تزويج الفتيات والفتيان مبكراً في إطار استراتيجية التكيف الضارة التي تلجم إلها الأسر "لتخفيف" مخاطر الحماية والاستجابة للوضع الاقتصادي المتدهور للأسرة.

ولا يزال الإبلاغ عن تجنيد الأطفال، وخاصة المراهقين، من قبل جميع أطراف النزاع مستمراً في ١٢ محافظة من محافظات سوريا الأربع عشر، كما أصبح استخدام الأطفال من قبل أطراف القتال سلوكاً معتمداً على نحو متزايد.^{١٣} وفي الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٨ تحققت آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في سوريا من ١٣ حالة تجنيد واستخدام للأطفال^{١٤} في المئة من الأولاد، ٩٢ في المئة منهم تم استخدامهم في أدوار قتالية، وحوالي ربعهم كانت أعمارهم تقل عن ١٥ عاماً.^{١٥} وتم ذكر الأدوار والحوافز المادية، وتأثير الأسرة والمجتمع، بالإضافة إلى الحاجة إلى الحماية والبقاء على قيد الحياة والرغبة في الانتقام والمكانة والهوية والخوف كعوامل طرد وجذب للتجنيد وإعادة التجنيد.

السكان المتضررون

أتاح تصنيف البيانات حسب العمر والجنس فهماً أفضل للفئات السكانية المتأثرة وكيفية تأثيرها.^{١٦} ويعتبر هذا التحليل ضرورياً للاسترشاد به في التخطيط للبرامج واستهداف الفئات الأكثر ضعفاً ولذلك يجب أن يجري لكل قضية حماية يتم النظر فيها. وفي الوقت الذي يتم فيه الإبلاغ عن بعض قضايا الحماية واحتياجاتها في جميع الفئات السكانية (مثل الحاجة إلى وثائق الأحوال المدنية والانفصال الأسري)، يؤثر بعضها الآخر على فئات معينة بطرق مختلفة، وفقاً للمعلومات الكمية والنوعية.

ولا يزال الفتيات والفتيا من جميع الأعمار يواجهون العنف في ظروف حياتية متعددة: في المنزل وفي المدرسة وفي العمل وفي المجتمع. والمراهقة، على وجه الخصوص، هي الفترة التي يزداد فيها

الفلسطينيين، من المعتقد أن يكون أولئك الذين يواجهون نزواتاً طويلاً الأجل والذين يتعرضون لقيود على الحركة الأكثر عرضة لمجموعة متنوعة من مخاطر الحماية، بما في ذلك نقص / فقدان وثائق الأحوال المدنية والاضطرابات النفسية والاجتماعية والتعرض للمتفجرات الخطرة والعنف القائم على النوع الاجتماعي والإقصاء والتمييز وسوء المعاملة.

ويستمد مستوى آخر من التحليل من مقارنة الإجابات التي قدمها المشاركون من الذكور والإإناث في تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات.^{١٠} فعلى سبيل المثال، أوضح التحليل كيف كان "التمييز/الإقصاء" هو الشاغل الرئيسي للنساء المشاركات في التقييم فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية بشكل أكثر تواتراً من الرجال (٨٣٪) في المئة من المشاركات في المجتمعات التي خضعت للتقييم حيث تم الإبلاغ عن مخاوف متعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية مقابل ٣٧٪ في المئة بين المشاركيين من الذكور.

مجتمعاتهم، أفاد ٤٤٪ في المئة منهم أن الأطفال (الأولاد والبنات دون سن الـ ١٨) كانوا الضحايا الرئيسيين (٦٩٪ في المئة من المشاركون في التقييم أفادوا أن الأطفال هم الأكثر عرضة للخطر). وبشكل عام، برز الرجال والأولاد كأكثر الفئات عرضة لخطر المتفجرات.^٧ كما تعتبر النساء والمرأهقات والفتيات الصغيرات معرضات للخطر، وهن أيضاً الأكثر تضرراً من التأثير غير المباشر للتلوث بالمتفجرات الخطرة، وذلك بخسارة أفراد الأسرة، وفقدان دخل الأسرة وفرص كسب العيش.^٨ استناداً إلى البيانات المتاحة من المناطق التي أمكن جمعها فيها، لم يتلق ٩٥٪ في المئة من ضحايا المتفجرات الخطرة على الإطلاق التوعية حول المخاطر التي تشكلها هذه المتفجرات.^٩

وتشهد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ومناطق تجمعهم التي تعاني من مستوى مرتفع من الدمار احتياجات مستمرة فيما يتعلق بقضايا الإيواء والمساكن والأراضي والممتلكات وقيوداً على حركة النازحين والعائدين. وعلى الرغم من تأثير ذلك على جميع اللاجئين

عواقب عدم وجود وثائق مدنية

عدم إمكانية تسجيل الواقع الحيوي	
شاغل رئيسي بالنسبة لقضايا المساكن والأراضي والممتلكات	
شاغل رئيسي خلال تقديم المساعدة الإنسانية	
سبب رئيسي للقيود على الحركة	
عقبة تعرقل الحصول على الخدمات الأساسية	
قد تكون حجر عثرة عند السعي للحصول على وظائف	

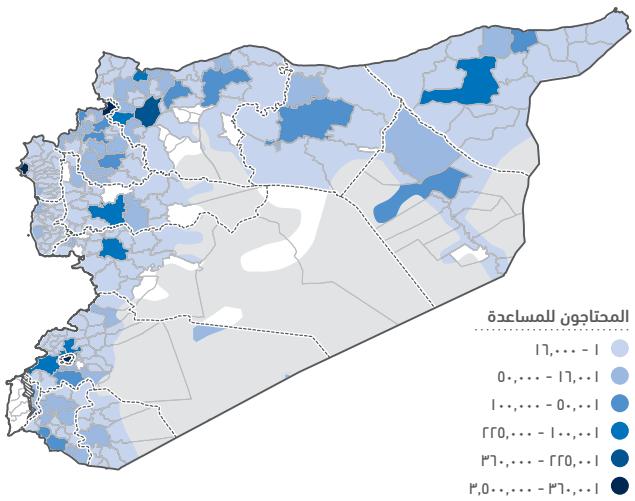
الأسباب الرئيسية لعدم وجود وثائق مدنية

عدم القدرة على تحمل تكاليف استخراجها	
صعوبة التواصل مع السلطة	
فقدانها	
عدم توفير خدمات الحكومة السورية	
مصادرتها	
تركها عند الفرار	
انتهاء صلاحيتها	

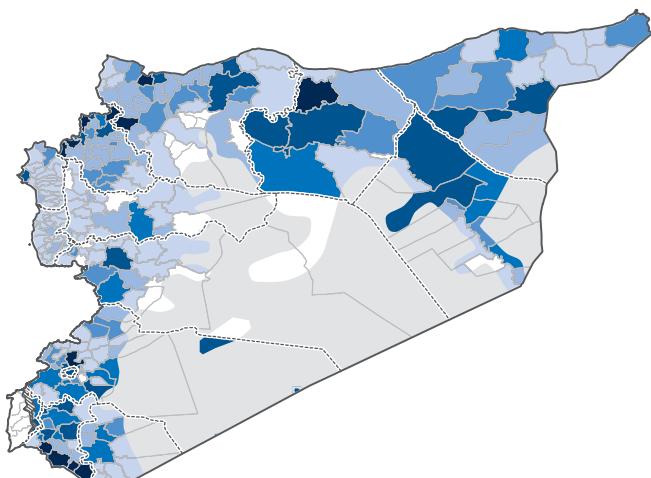
تنسيق المخيمات وإدارتها



خريطة المحتججين للمساعدة



خريطة الشدة



النقطة الرئيسية

- تواصل موقع النازحين تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة والمقدمة للحياة للنازحين الأكثر ضعفاً، خاصة في حالات النزوح الجماعي المفاجئ. ويشكل الأطفال والنساء ٧٣ في المئة من سكان المخيمات في شمال غرب سوريا.^{١٠}

على الرغم من أن مواقع النازحين (بما في ذلك المخيمات المخطط لها والمواقع غير الرسمية ومراكز العبور / الاستقبال ومراكز الإيواء الجماعية) مصممة لتكون بمثابة الملاذ الآخير، فقد شهدت في العام الماضي زيادة بنسبة ١٦ في المئة في عدد النازحين الذين لجأوا إليها بحثاً عن المأوى.^{١١}

على خلفية الانتظار، تعاني مواقع النازحين من محدودية القدرة الاستيعابية، وتعمل بعض المواقع بأكثر من ٤٠٠ في المئة من طاقتها الفعلية.

يشير غياب خدمات إدارة المخيمات وصيانة المرافق في مواقع النازحين، خاصة في مواقع النازحين غير الرسمية / ذاتية الإنشاء، قلقاً عميقاً ويساهم في التقارير المفزعة عن الاحتياجات غير الملباة في هذه المواقع.

٥٨

لمحة عامة

لا يملك النازحون في الغالب خياراً خلال عمليات النزوح المفاجئ سوى البحث عن المأوى في المخيمات المخطط لها والمواقع غير الرسمية ومراكز العبور / الاستقبال ومراكز الإيواء الجماعية.^{١٢} وقدر عدد النازحين الذين يعيشون في مواقع للنازحين وينتقلون المساعدات والخدمات الإنسانية فيها بنحو ٨٧١,١٠٠ شخص أو ١٤ في المئة من العدد الكلي للنازحين داخل سوريا البالغ ٦,٢ مليون شخص.^{١٣} ويعيش نحو نصف هؤلاء النازحين (٤٢٨,١٣٨) في شمال غرب البلاد، ومعظمهم في محافظة إدلب.

وقد قام قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها بتتبع نحو ١,١ مليون حركة سكانية في جميع أنحاء شمال سوريا في الفترة من أيلول/أيلول / سبتمبر ٢٠١٧ إلى آب/أغسطس ٢٠١٨ - وهي زيادة كبيرة مجموع حالات النزوح التي تم الإبلاغ عنها في اللῆحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٨ البالغ ٨٠,٤٠٠ حالة. وخلال هذه الفترة الزمنية، لجأ ما يقدر بنحو ١٨ في المئة من النازحين إلى مواقع النازحين أو عبروا من خلالها. كما زاد عدد النازحين في جميع أنحاء سوريا بنحو ١٦ في المئة، وتم تسجيل هذه الزيادات في جميع أنحاء البلاد تقريباً. وفي ظل تزايد عمليات النزوح وتناقص المناطق التي يمكن الوصول إليها في شمال غرب سوريا، قام قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها

* أعربت الحكومة السورية عن تحفظاتها بشأن تحمل نتائج اللῆحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية.

الاستجابة في جميع المواقع في شمال غرب سوريا. فعلى سبيل المثال، لا يستطيع ما يقدر بنحو ٤٣% في المئة من سكان هذه المواقع الحصول على الحد الأدنى من المساعدات الغذائية كل شهر. كما لا يحصل نحو ٢٧% في المئة من السكان على المأوى الملائم والمساعدات غير غذائية، على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك تحديات في مجال الصرف الصحي وإزالة النفايات والمياه (١٥%) في المئة من السكان).

وتعتبر نسبة كبيرة من موقع النازحين في سوريا مخيماً ملائماً غير رسمية، تُعرف أيضاً بالمخيماً "العشواة" أو المخيماً "ذاتية الإنشاء". وعادةً ما تتألف هذه المخيماً من مجموعات من الخيام أو غيرها من مراكز الإيواء التي ينشئها النازحون بأنفسهم أو بمساعدة الجهات الفاعلة. ولا تخضع هذه المواقع لـأي إدارة وهي كثيرة في الأحيان، لا يمتلك النازحون الأرض التي تقام عليها المخيماً ولا يحقق لهم استخدامها قانوناً. ولا تستطيع المنظمات الإنسانية ضمان توفير حماية كريمة أو مساعدة متعددة القطاعات في هذه المواقع، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للفئات المستضعفة، لا سيما الأسر التي تعيلها نساء وأطفال. وفي المقابل، تدار المخيماً المخطط لها من قبل منظمات إنسانية خاضعة للمساعدة ومسؤوله عن توفير هذه الخدمات، والأمر ذاته ينطبق على مراكز العبور والاستقبال، وهي هيكل مؤقت أنشأته للاستجابة لموجات النزوح القصيرة الأجل.

وتتألف مراكز الإيواء الجماعية من مباني - عادةً ما تكون مباني حكومية أو مصانع أو غيرها - تستخدم لاستضافة خمس أسر نازحة أو أكثر. وتأتي هذه المراكز في المرتبة الثانية، بعد المجتمعات المضيفة، بين أول الجهات التي تستقبل النازحين داخل المجتمع، وهو أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى انخفاض قدرة المجتمعات المحلية على استضافة النازحين. وتشير التقييمات الحديثة إلى أن الغالبية العظمى من هذه المراكز (٩٣% في المئة) هي مباني سكنية، وتُستخدم المباني التجارية (٣% في المئة) والمدارس (٢% في المئة) في عدد أقل من الحالات. وتشمل أنواع المباني المتبقية المصانع والمستودعات والمباني البلدية أو الدينية (بما فيها المساجد).^{١٠}

ولابد من الإشارة أيضاً إلى أنه على الرغم من انخفاض عدد المواقع

بتشجيع إنشاء مراكز استقبال جديدة لمواجهة النزوح المفاجئ في إدلب وشمال حلب. وقد استضافت هذه المراكز ٤٢,٣٤ نازحاً منذ ٢٠١٧ سبتمبر.

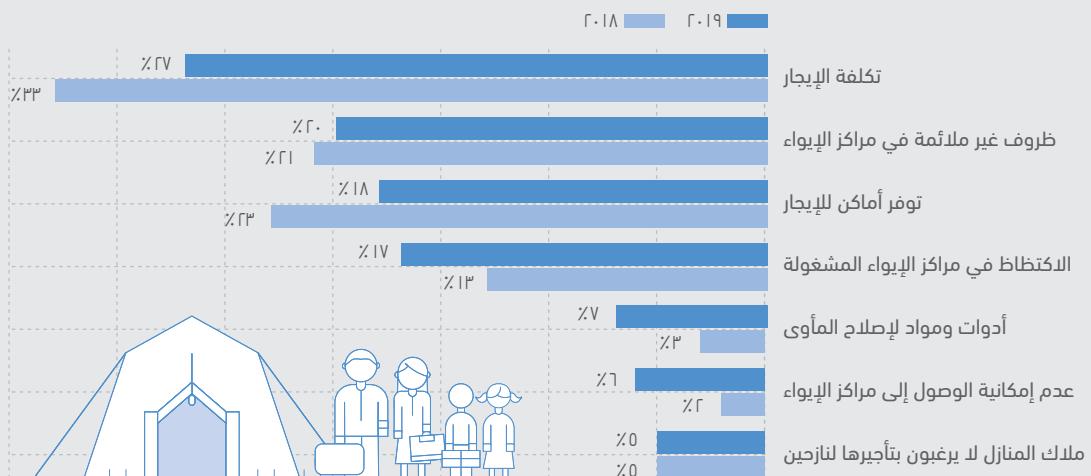
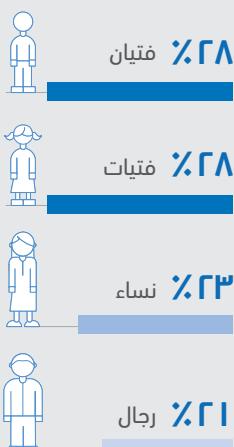
تطليل الاحتياجات الإنسانية

يقوم أعضاء مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها بتتبع النزوح في شمال غرب سوريا بانتظام، بفضل المعلومات التي تقدمها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني العاملة على الأرض ومبادرة رصد حالة النازحين. وفي عام ٢٠١٨، تركزت أنشطة تتبع النزوح التي تضطلع بها مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها على منطقة الشمال الغربي التي شهدت أكثر من مليون حركة سكانية منذ إصدار اللحمة العامة عن الاحتياجات الإنسانية الأخيرة. وتشير هذه الحركات إلى نزوح الكثيرين منهم عدة مرات. وفي المتوسط، تتبع هذا القطاع أكثر من ٩٦,٠٠٠ نازح في حركة سكانية شهرية في شمال غرب سوريا مقاومة بنحو ٨٦,٠٠٠ في عام ٢٠١٧ و٤٠,٠٠٠ في عام ٢٠١٦. وكانت الأسباب الرئيسية لموجات النزوح هذه تمثل في الهجمات العسكرية المتعددة في محافظات إدلب وحلب وحماة (لا سيما في الفترة من ٢٠١٧ سبتمبر إلى ٢٠١٨ ديسمبر). كما تم الإبلاغ عن وافدين من محافظتي الرقة ودير الزور، بينما تسببت عمليات النزوح عبر خطوط التزاع التي أعقبت اتفاقيات وقف إطلاق النار المحلية والأعمال القتالية المكثفة في تحركات سكانية كبيرة إلى شمال غرب سوريا وفي داخلها.

وتعمل مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها في شمال غرب سوريا فقط، حيث تقوم بتنسيق الاستجابة في ٣٢٠ موقعًا، بما في ذلك ٢٨٩ مخيماً غير رسمية و١٠ مراكز إيواء جماعية و٢٢ مخيماً مخططاً له و٤ مراكز استقبال. وكانت هذه المواقع في شمال غرب سوريا والتي تم مراقبتها بانتظام من خلال مصروفه المراقبة المتكاملة لموقع النازحين، تستضيف ٤٢٦,٣٥٣ نازحاً حتى نوفمبر ٢٠١٨. وتقوم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بتقديم المساعدة الأساسية المتعددة القطاعات والمنفذة للأرواح للنازحين الذين يعيشون في هذه المواقع. مع ذلك، تواصل المجموعة مراقبة الثغرات الكبيرة في

التغييرات في تحديات الوصول إلى مراكز الإيواء (٢٠١٨ و ٢٠١٩)

تقسيم النازحين المقيمين في موقع النازحين حسب النوع الاجتماعي في شمال غرب سوريا

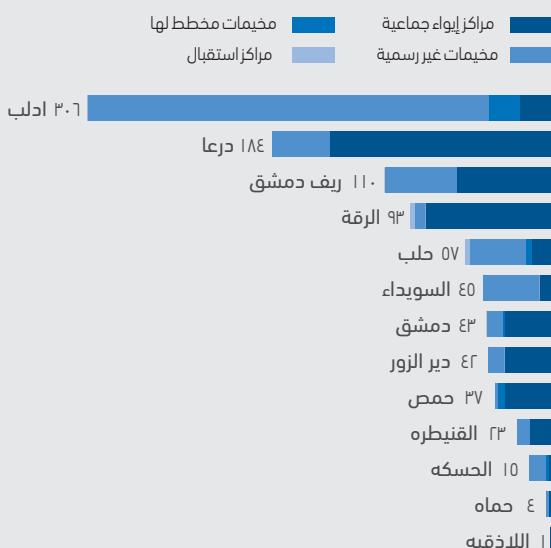


تبعات مهمة على بيئة الحماية، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات. وفي المقابلات التي أجريت مع مسؤولي التنسيق المجتمعي ضمن تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات، تم الإبلاغ عن قضية الانتظاظ بشكل أكبر من قبل النساء والأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٥١ و٦٥ عاماً في جميع أنواع مواقع النازحين. كما تحدثت المجموعة الأخيرة بشكل مستفيض عن مواضيع متعلقة بالخصوصية وعدم توفر التدفئة، مع وجود ثغرات في قضية الأمان والظروف السيئة بالتحديد في موقع النازحين التي لا تشمل مراكز الإيواء الجماعية. مع ذلك، يتم الإبلاغ بشكل عام عن قضايا متعلقة بالأمان في مراكز الإيواء إلى جانب التمييز والعنف / المضايقات في جميع أنواع مواقع النازحين.

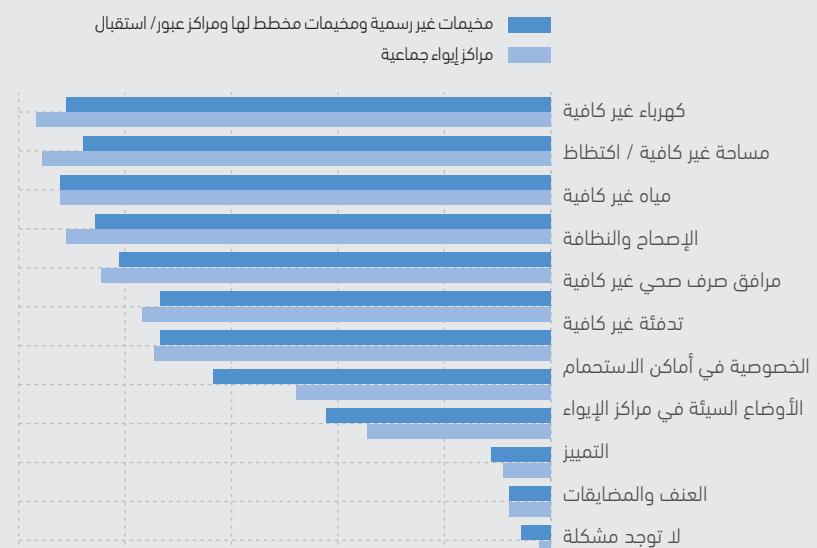
وخلال العام الماضي، اضطررت مواقع النازحين في شمال غرب سوريا إلى التكيف بسرعة مع الوافدين الجدد والتطورات على الأرض، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد الأشخاص المقيمين فيها. وحتى نهاية عام ٢٠١٨، بلغ إجمالي عدد النازحين في مواقع النازحين في شمال غرب سوريا ٤٢٨,١٣٨ شخصاً بينما تبعت مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها ١٧٣ حالة نزوح جديدة إلى المخيمات منذ آيلول / سبتمبر ٢٠١٧. وتم تسجيل ٦٧ موقعاً جديداً مع قطاع تنسيق المخيمات وإدارتها، بما في ذلك ١٢ موقعاً في حلب و٤٦ موقعاً في محافظة إدلب.

وجمعت مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها معلومات مفصلة حول مواقع النازحين من خلال مصروفه المراقبة المتكاملة لمواقع النازحين في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٧ ونisan / أبريل ٢٠١٨ وأب / أغسطس ٢٠١٨. ويشكل الأطفال ٥١ في المئة من السكان، أو نحو ٤٩٦ شخصاً في جميع مواقع النازحين في شمال غرب سوريا البالغ عددها ٣٢٥ موقعاً. وفي مواقع النازحين في إدلب وحلب، تبعت المجموعة ١٤٠ أسرة تعيلها إناث ٦٦٦ وأسرة يعيلها أطفال. وعلاوة على ذلك، تضم هذه المواقع ١,٥٧٣ شخصاً من يعانون من أمراض حادة أو مزمنة، ١,٦٢٠ من كبار السن و١,٤٠١ شخصاً من ذوي الإعاقات الجسدية و٣٨٩ شخصاً من ذوي الإعاقات العقلية و٧٦ طفلاً منفصلين عن ذويهم وبحاجة إلى المساعدة.

موقع النازحين التي تم الإبلاغ عنها في سوريا



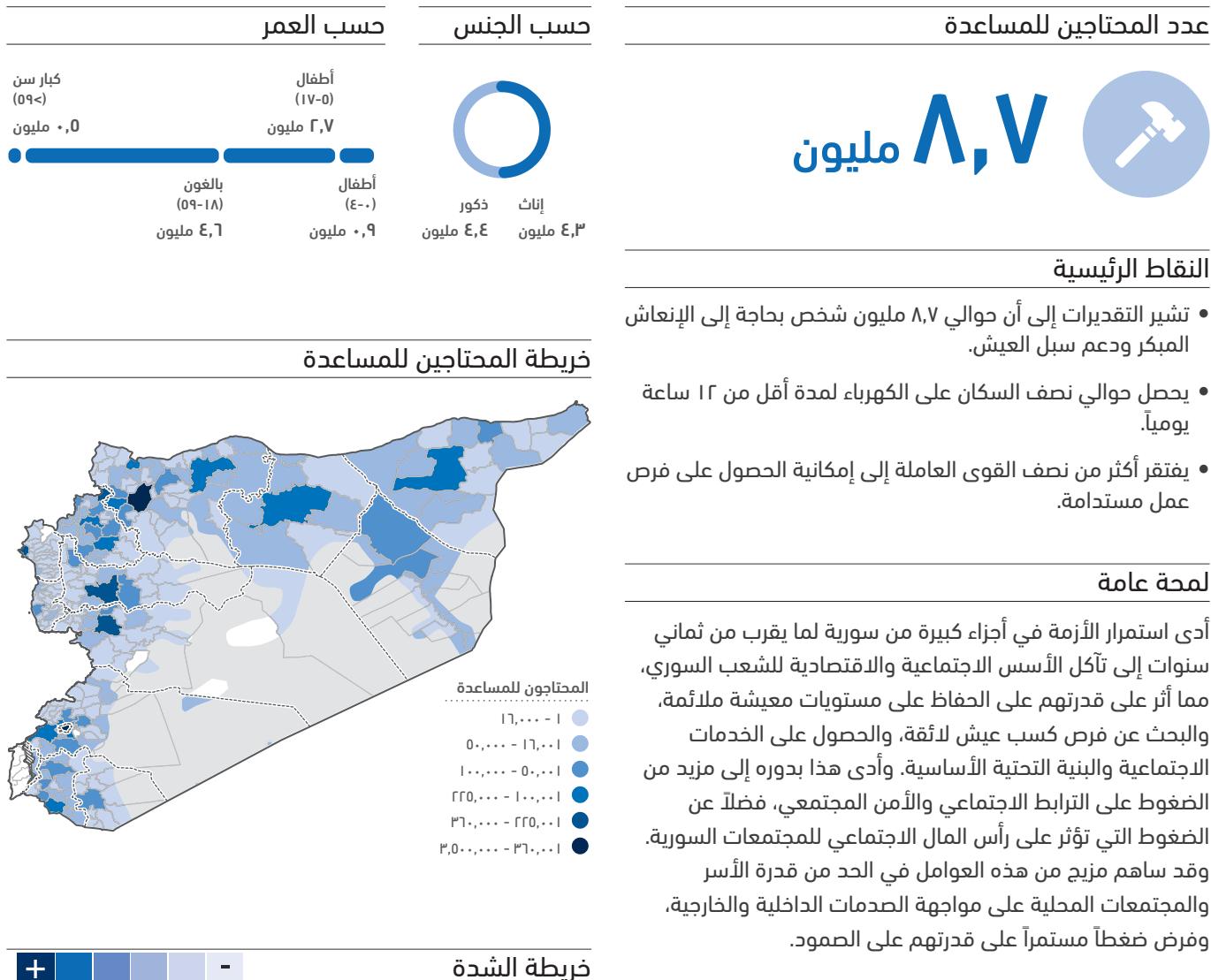
التحديات في موقع النازحين



من ٣٦٦ موقعاً في عام ٢٠١٧ إلى ٣٢٥ موقعاً في عام ٢٠١٨، فلا ينبغي تفسير ذلك على أنه تحسن في الوضع العام، على النقيض من ذلك، تم إغلاق العديد من المواقع بسبب تغير خطوط المواجهة في جنوب محافظة إدلب، في الوقت الذي ارتفع فيه إجمالي عدد النازحين الذين لجأوا إلى مواقع النازحين في شمال غرب سوريا بنسبة ١٨ في المئة من ٣٦٢,٥٧٧ إلى ٤٢٨,١٣٨. وكشفت دراسة أجريت في الفترة من نيسان / أبريل إلى تموز / يوليو لتحديد توفر الأماكن عن زيادة عدد مراكز الإيواء بنسبة ١٢٠ في المئة في ثلاثة قرى في ناحية الدانا في شمال إدلب وحدها. وباختصار، يتزايد حجم موقع النازحين والضغوطات الإضافية التي تواجهها لتقديم المساعدة المنفذة للحياة والخدمات الأساسية لجميع النازحين بما يتماشى مع المعايير الإنسانية.

وتشير المقارنة بنتائج اللῆمة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٨ إلى انخفاض الإبلاغ عن تكلفة الإيجار أو توفره كتحد يواجه النازحين الساعين للحصول على المأوى، على الرغم من بقاءهما ضمن العوامل الرئيسية، إلى جانب الظروف المعيشية غير اللائقة في مراكز الإيواء. ومع ذلك، لوحظت زيادة في التقارير التي تشير إلى الانتظاظ وعدم إمكانية الوصول إلى مراكز الإيواء الجماعية كتحديات تعوق الحصول على مأوى.

الإنعاش المبكر وسبل العيش



- النقاط الرئيسية**
- تشير التقديرات إلى أن حوالي ٨,٧ مليون شخص بحاجة إلى الإنعاش المبكر ودعم سبل العيش.
 - يحصل حوالي نصف السكان على الكهرباء لمدة أقل من ١٢ ساعة يومياً.
 - يفتقرب أكثر من نصف القوى العاملة إلى إمكانية الحصول على فرص عمل مستدامة.

لمحة عامة

أدى استمرار الأزمة في أجزاء كبيرة من سوريا لما يقرب من ثمان سنوات إلى تآكل الأسس الاجتماعية والاقتصادية للشعب السوري، مما أثر على قدرتهم على الحفاظ على مستويات معيشة ملائمة، والبحث عن فرص كسب عيش لائقه، والحصول على الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الأساسية. وأدى هذا بدوره إلى مزيد من الضغوط على الترابط الاجتماعي والأمن المجتمعي، فضلاً عن الضغوط التي تؤثر على رأس المال الاجتماعي للمجتمعات السورية. وقد ساهمت مزيج من هذه العوامل في الحد من قدرة الأرض والمجتمعات المحلية على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، وفرض ضغطاً مستمراً على قدرتهم على الصمود.

لا تزال الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الأساسية، بعد سنوات من الدمار، تعصف باحتمالات استئناف الأنشطة الاقتصادية، وتؤدي إلى تصاعد وتعزق مصيدة الفقر التي يجد السكان المتضررون أنفسهم فيها. كما تمثل الحالة السيئة للبنية التحتية الأساسية عائقاً كبيراً أمام عودة النازحين إلى أماكنهم الأصلية، وتدفعهم نحو تبني استراتيجيات تكيف ضارة، بالإضافة إلى زيادة الاعتماد على المساعدات الإنسانية. وعلى هذه الخلفية، يشير تقييم الأمم المتحدة، الذي أجري من خلال مصادر مختلفة، إلى وجود ما لا يقل عن ٦ مليون سوري بحاجة ماسة إلى الإنعاش المبكر ودعم سبل العيش.

تحليل الاحتياجات الإنسانية

يركز تحليل القطاع للاحتياجات الإنسانية على ثلاثة مواضع مترابطة: الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الأساسية، وسبل العيش، والأمن المجتمعي والبنية التحتية.

الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الأساسية

السكان المتضررون

يمتلك القطاع قاعدة أدلة واضحة لضمان إدراج الفئات السكانية الأكثر ضعفاً في استراتيجيته، التي تم تحديدها بشكل مشترك من قبل قطاعات العمل الإنساني. إن معايير تحديد الأولويات القائمة على الحالة وشدة الحاجة وإمكانية الوصول ستدعم القطاع في تحديد الفئات الأكثر ضعفاً، مثل الأسر التي تعيلها إناث والمرأهقين وذوي الإعاقة والشباب، إلخ.

ويمكن أن تعزى نقاط الضعف إلى عوامل مختلفة تؤثر على القطاع المعنى من السكان. وتشمل هذه العوامل، من بين أمور أخرى، الصفات البدنية (الإعاقة)، والعمر (الأطفال وكبار السن)، والنوع الاجتماعي، والفقر، والتزوج (النازحين واللاجئين والمضيفين)، والحواجز التي تعرقل الوصول إلى الأسواق (المادية والاجتماعية والسياسية)، والعرق، وغيرها. يسترشد النهج المعتمد لتنفيذ التدخلات في هذا القطاع بتحليل السياق في مختلف المواقع. ومن شأن تعميق وتنقيح هذه التحليلات في عام ٢٠١٩ أن يدعم القطاع في معالجة مواطن الضعف المحددة لكل مجموعة في كل منطقة، من خلال البرامج المستهدفة أو التعميم في جميع المجالات المواضيعية.

وفقاً لدراسة استقصائية أجراها شركاء الأمم المتحدة في عام ٢٠١٨، فإن إمكانية الوصول المؤتقة إلى الكهرباء - وهي إحدى المدخلات الأساسية لمستويات المعيشة والإنتاجية - لا تزال متدايرة. في المتوسط، يحصل حوالي نصف السكان على الكهرباء لمدة أقل من ١٢ ساعة يومياً.^{١٠} وقد كان لنقص الكهرباء آثاره الضارة على جميع القطاعات، بما في ذلك توفير مياه الشرب النظيفة والخدمات الصحية الأساسية، وكذلك تعزيز الشعور بالأمن ليلاً في الأماكن المجتمعية المشتركة. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٣٤ مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية لجعل منازلهم صالحة للسكن، فضلاً عن الحاجة إلى استئناف الخدمات الأساسية، مثل المياه والطاقة والصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة. ولا تزال إزالة الانقاض في المناطق التي أمكن الوصول إليها مؤثراً تشكيل تحدياً أمام استئناف الخدمات واستعادة المأوى. وتُعد البنية التحتية للصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي بحاجة ماسة إلى الاهتمام لتسهيل التعافي الاجتماعي والاقتصادي وتلبية احتياجات ٦٢ مليون نازح واللاجئين الذين من المرجح أن يعودوا إلى مناطقهم الأصلية.

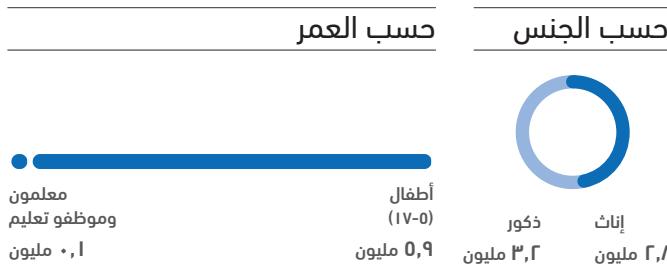
سبل العيش

وفقاً لتقديرات عام ٢٠١٠، يعيش أكثر من ٨٣% في المئة من السوريين تحت خط الفقر، في حين توحى المؤشرات الحديثة بأن الوضع قد ازداد سوءاً منذ ذلك الحين.^{١١} من أصل حوالي ٤٤ مليون عضو محتمل في القوى العاملة (تراوح أعمارهم بين ١٨ و٦٥ عاماً)، يفتقر أكثر من نصفهم إلى وظائف مستدامة، ويتفاقم الوضع جراء النقص الحاد في فرص اكتساب مهارات قابلة للستخدام ورأس المال العامل.^{١٢} ولذلك، فقد يلجأ الشباب إلى استراتيجيات التكيف الضارة، مثل الانضمام إلى المجموعات المسلحة المتطرفة وارتكاب الجرائم والاتجار وما إلى ذلك.

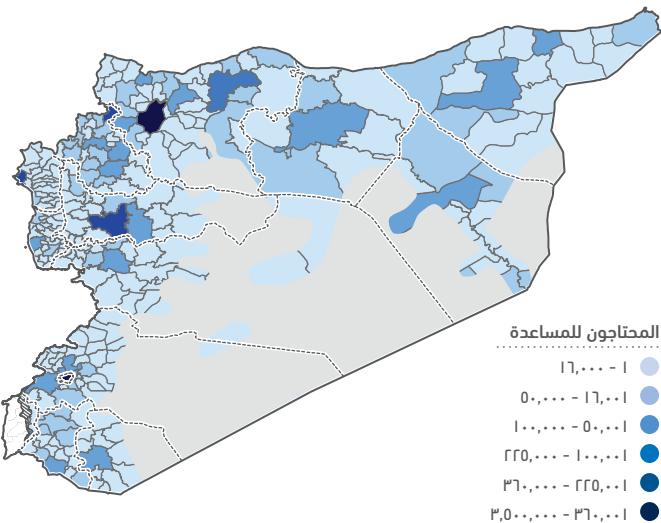
الترابط الاجتماعي والأمن المجتمعي

لا تزال الأزمة الطويلة ونزوح السكان الجماعي بعيداً عن مناطقهم الأصلية تشكل ضغطاً على النسيج الاجتماعي للبلاد. ويفرض وجود النازحين في المجتمعات المضيفة مزيداً من الضغوط على الخدمات الاجتماعية والمساحات داخل المنازل، مما يؤدي إلى تمزق محتمل في النسيج الاجتماعي.^{١٣} ومن المرجح أن يزداد الوضع تدهوراً في حالة عودة عدد كبير من الأشخاص من الخارج. لقد وجد السوريون العائدون إلى أماكنهم الأصلية بعد نزوح طويل صعوبة في استئناف الحياة الطبيعية بسبب فقدان الوثائق الأساسية. لقد ترجم انهيار الآليات المؤسسية الرسمية وغير الرسمية لحل النزاعات إلى مخاطر كبيرة تتعلق بالحماية، إذا لم تتوفر آليات بديلة أو خدمات تيسير.^{١٤}

التعليم

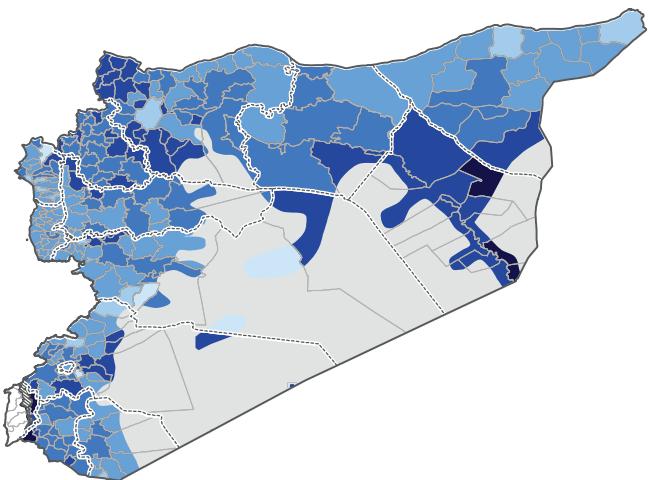


خريطة المحتجين للمساعدة



٦٣

خريطة الشدة



عدد المحتجين للمساعدة

١,٠ مليون

النقطة الرئيسية

- يوجد ١,٠ مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس في سوريا، و١,٣ مليون آخرين معرضين لخطر الانقطاع عن الدراسة. ولا تزال المجتمعات النازحة تعاني من نقص كبير في الخدمات، وتفتقر معظم مخيمات النازحين إلى خدمات تعليمية كافية أو لا توجد بها خدمات على الإطلاق.
- تعرضت أكثر من مدرسة واحدة من بين كل ثلاثة مدارس لأضرار أو تدمير، بينما يتم استخدام مدارس أخرى لأغراض غير مرتبطة بالتعليم، مثل توفير المأوى للنازحين. وتعاني المدارس الموجودة في المجتمعات التي تستقبل نازحين / عائدين من محدودية القدرة على استيعاب الطلاب الوافدين حديثاً، مما يسبب الاكتظاظ.
- لا يزال العدام السلمة في المدارس يشكل عائقاً أساسياً أمام حصول الأطفال على التعليم. تم الإبلاغ عن ٧٦٢ اعتداء على مرافق التعليم، وتم التتحقق من ٤٦٦ منها، منذ اندلاع الأزمة في عام ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، يتفاقم التلوث بالمتفجرات الخطرة في أجزاء كثيرة من سوريا، مما يجعل الوصول إلى المدارس بأمان أمراً خطيراً بالنسبة للأطفال وموظفي التعليم.

لمحة عامة

أجبرت الأزمة التي طال أمدها في سوريا، وهي الآن في عامها الثامن، ١,٠ مليون طفل، أي أكثر من ثلث تعداد الأطفال، على عدم اللالتحاق بالمدارس وعرّضت ١,٣ مليون طفل آخر لخطر الانقطاع عن الدراسة. يحتاج أكثر من ٥٨ مليون طفل في سن المدرسة (من بينهم أكثر من ١٠٠,٠٠٠ طفل لاجئ فلسطيني) وحوالي ٤٠٠,٠٠٠ موظف تعليم إلى المساعدة التعليمية داخل سوريا، ويعُد ٦١٪ منهم بحاجة ماسة وفورية إلى المساعدة.^{١٢} إن توفير الخدمات التعليمية داخل سوريا محدود، وقد أسفرت الأعمال القتالية عن إتلاف أو تدمير أكثر من مدرسة واحدة من كل ثلاثة مدارس، أو لم يعد من الممكن الوصول إليها، أو محظلة لكي تُستخدم كمأوى وغير ذلك من الأغراض.^{١٣} ويُقال إن المدارس هي المباني الأكثر شيوعاً من حيث الاستخدام كمراكز لإيواء النازحين في سوريا، إذ تمثل ٣٢ في المئة من تلك المراكز الجماعية.^{١٤} ونظرًا لنقص الفصول الدراسية الصالحة للاستخدام، فإن الفصول مكتظة ويتطلب من أكثر من مليون طفل اللالتحاق بالمدارس التي تعامل بنظام الفترتين.^{١٥} كما أن النقص الشديد في المعلمين المؤهلين وضعف رواتبهم يحد من جودة التعليم وإمكانية توفيره. ويتعرض الأطفال غير الملتحقين بالمدارس لمخاطر حماية متزايدة تشمل زواج الأطفال وأسوأ أشكال عمالة الأطفال.

عدة مرات، فقد استنفدت الطاقة التعليمية بأكملها تقريرياً، وكانت لذلك آثار واسعة النطاق على قدرة الأطفال على الحصول على تعليم جيد.^{١٩} وتعود قدرة المدارس على استيعاب المزيد من النازحين في النظام التعليمي محدودة للغاية، إذ تعمل بعض المدارس بنظام الفترتين (فصل دراسي في الصباح وفترة بعد الظهر) لاستيعاب التدفق الكبير للأطفال النازحين. ويقلل هذا من ساعات التدريس اليومية، مما يؤثر سلباً على نتائج تعلم النازحين والمقيمين في المجتمعات المضيفة على حد سواء. ومع استمرار الأزمة، يصبح التعليم الفعال أمراً صعباً على نحو متزايد بسبب قاعات الدراسة التي يمتهن بها أطفال ذوي أعمار وقدرات مختلفة وتعاني من الاكتظاظ ونقص الموارد. ويؤدي نقص الكتب المدرسية ومواد التدريس والتعلم إلى إعاقة التعلم في الفصول الدراسية.

إن العوائق التي تحول دون حصول الأطفال على التعليم الجيد والمناسب داخل سوريا معقدة وتتضمن مجموعة واسعة من قضايا الحماية والقضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تتجاوز حدود قطاع التعليم. وتشمل هذه العوامل المعقدة انتشار عمالة الأطفال، وزواج الأطفال، وعدم وجود وثائق الهوية والتحصيل العلمي، وانعدام السلامة في المنزل والمدرسة، والآثار النفسية والاجتماعية التراكمية للأزمة الممتدة والنزوح الواسع النطاق على الأطفال والمعلمين. وتشير دراسة استقصائية أجريت عام ٢٠١٨ في عدة محافظات إلى أن واحداً من بين كل ثمانيةأطفال في كل فصل دراسي بحاجة إلى دعم نفسي واجتماعي يتطلب تدخلات متخصصة لتوفير التدريس والتعلم الفعالين، وهو الأمر الذي لا يؤثر على تعلم الطلاب المتضررين كفرادي فحسب، بل أيضاً على التلاميذ الآخرين وأعضاء هيئة التدريس.^{٢٠}

في بعض المناطق، يواجه أكثر من نصف الأطفال الذين يعانون من إعاقة عقلية أو جسدية احتياجات تعليمية غير ملبة، وينطلب أكثر من ثلثيهم خدمات صحية متخصصة غير متوفرة في مناطقهم.^{٢١} وبعد مرور عدة سنوات من عمر الأزمة، لا يزال عدد الأطفال في سن المدرسة الذين لم يلتحقوا بالمدارس منذ أكثر من خمس سنوات أخذأ في الارتفاع، مما يسفر عن احتياجات تعلم معقدة. تتراوح أعمار أكثر من ٤٠ في المئة من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في سوريا بين ١٥ و١٧ عاماً ولديهم احتياجات متعددة تتعلق بالتعليم وتنمية المهارات وسبل العيش.^{٢٢}

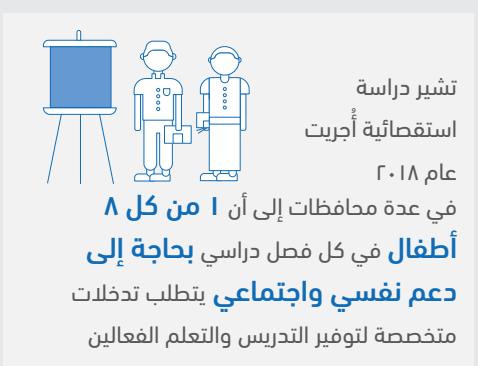
فرض النزوح الداخلي المتزايد ضغطاً هائلاً على البنية التحتية الحالية. نزح ٦٢ مليون طفل داخل سوريا^{٢٣} وتعاني المدارس في المجتمعات التي تستقبل النازحين / العائدين من محدودية القدرة على استيعاب الطلاب الوافدين حديثاً، مما يسبب الاكتظاظ، وفي الوقت نفسه، فإن الخدمات التعليمية في معظم المخيمات غير كافية أو غير موجودة. وقد وصلت أحجام الفصول الدراسية في المدارس الحكومية في بعض المواقع في ريف دمشق والقنيطرة ودرعا إلى ١٠٠ طالباً لكل معلم في أيلول/أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وكشف تقييم أجري في عام ٢٠١٨ وشمل ٢٦٦ مخيماً في محافظتي حلب وإدلب أن ٧٣ في المئة من المخيمات ومواقع النزوح تفتقر تماماً إلى خدمات التعليم، ولم يطرأ عليها أي تحسن عن الوضع في عام ٢٠١٧.

لا يزال تصاعد العنف يسفر عن تعليق التعليم وتدمير وإلحاق الضرر بالمدارس على نطاق واسع. وتخشى الأسر إرسال أطفالها إلى المدارس نظراً لاستمرار الهجوم على المدارس وموظفي التعليم، حيث تم الإبلاغ عن ٨٥ هجوماً، تم التحقق من ٥٦ منها، في النصف الأول من عام ٢٠١٨،^{٢٤} ومقارنة بعام ٢٠١٧، شكل عدد الجمادات التي استهدفت المدارس والتي تم التتحقق منها في النصف الأول فقط من عام ٢٠١٨ نسبة تربو على ٦٠ في المئة من العدد الإجمالي المسلح في العام السابق، مما يدل على وجود اتجاه متزايد. ومع انتقال السكان إلى المناطق الملوثة بالقنابل على نحو متزايد، يمكن وجود الذخائر غير المنفجرة الأطفال من الذهاب إلى المدرسة أو يجعل الأمر خطيراً بالنسبة للأطفال وموظفي المدارس على حد سواء. وقد أدى القصف والنزوح إلى زيادة حالات الصدمة النفسية المرتبطة بالأعمال القتالية بين الأطفال وأسرهم وموظفي التعليم. ويجد التعرض للعنف من نسب الحضور، ويؤدي إلى الانقطاع عن الدراسة، ويوثر على نتائج التعلم عن طريق الحد من التركيز.

تطليل الاحتياجات الإنسانية

تسبب تغير الجهات المسيطرة في وسط وجنوب سوريا في أوائل و منتصف عام ٢٠١٨، فضلاً عن تصاعد القتال في شمال غرب سوريا في أيلول/أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، في موجات جديدة من نزوح المدنيين إلى محافظات ريف دمشق وإدلب وحلب. وقد كانت القدرة التعليمية القائمة في هذه المناطق محدودة بالفعل قبل تدفق النازحين الأخير، ونظراً لوصول أكثر من ١٩ مليون طفل نازح في سن المدرسة إلى هذه المحافظات الثلاث، بعد أن نزح الكثيرون منهم

تفتت نظم التعليم والضرر الذي لحق بالبنية التحتية للتعليم في سوريا



السكان المتضررون

لم يلتحق ٢,٣ مليون طفل، أو أكثر من ثلث عدد الأطفال في سوريا، بالمدارس، ويتعرض ١,٣ مليون طفل آخرين لخطر الانقطاع عن الدراسة في جميع أنحاء سوريا. نزح ٦,٣ مليون طفل في سن المدرسة من جراء الأزمة، ونحو ٩٠٠٠ طفل مقيمين في المناطق التي يصعب الوصول إليها حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨^{١٤}. ويعود الأطفال النازحون أكثر عرضة لعدم اللتحاق بالمدارس ومعدل الانقطاع عن الدراسة أعلى في المجتمعات النازحة.

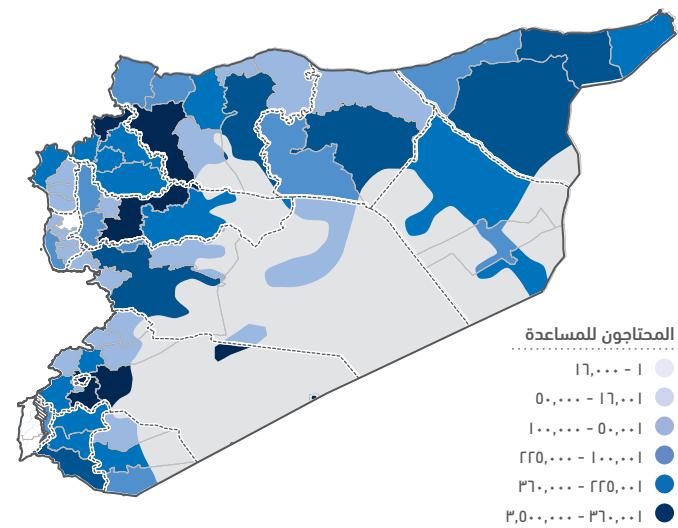
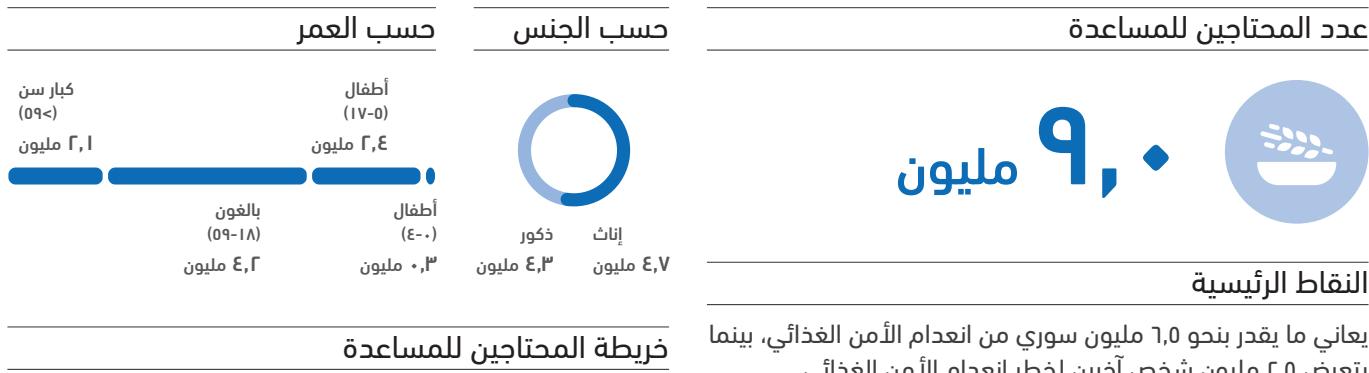
لقد ازداد الأطفال ممن في سن الدراسة الذين لا تتوفر لهم فرص التعلم ضعفاً على مدار ما يقرب من ثمان سنوات منذ بدء الأزمة، مما يعرض الأطفال لخطر أكبر يتمثل في التعرض للاستغلال وسوء المعاملة وانتهاك الحقوق. وقد أثر تكثيف القتال في بعض المناطق سلباً علىآلاف الأطفال الذين فقدوا فرص الحصول على التعليم. وُفقد فرص الحصول على التعليم عندما يُجبر الأطفال على مغادرة منطقة سكنهم فجأة، أو بسبب إغلاق المدارس، أو عدم وجود معلمين وعدم توفر التعليم المعتمد.

نظام التعليم مفتت ومثقل بالأعباء جراء تدريس مناهج متعددة، وهو أمر له تداعيات كبيرة على توفير التعليم وإصدار الشهادات التعليمية. إن عدم الاعتراف بشهادات التعليم يُبطِّل الأطفال ويشينهم عن مواصلة التعلم. وقد لوحظت مخاطر تتعلق بالحماية خلال فترات الامتحانات الرسمية بالنسبة للطلاب الذين يعبرون خطوط القتال الأمامية النشطة لكي يؤدوا الامتحانات الرسمية. ولا تزال قدرة التدريس تتعرض لضغوط تفوق طاقتها، إذ لم يعد أكثر من ١٤٠,٠٠٠ معلم وموظف تعليم يشغلون وظائفهم.^{١٥} ويتعرض الباقيون لضغوط تفوق قدراتهم، مما يؤدي إلى تدهور نوعية التعليم بشكل عام، وتعتبر جودة التعليم من العناصر الأساسية للأداء الطلابي، وقدرة المعلمين أساسية لحصول الأطفال على تعليم جيد. كما أن الاعتماد على المعلمين غير المهرة وغير المتخصصين الذين يحصلون على أجور مالية محدودة يعيق نتائج التعلم لدى طلاب المدارس الحكومية، مع وجود تفاوتات مهمة بين المناطق وبين النازحين والمجتمعات المضيفة.

لقد أصبحت بيئة عمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني مقيدة على نحو متزايد اعتباراً من نهاية عام ٢٠١٨، إذ تنسحب ضرورة الحصول على موافقة الجهات المعنية في جميع أنحاء سوريا والشروط التي تفرضها الجهات المانحة في عرقلة الاستجابة في الوقت المناسب وعلى أساس الاحتياجات. ولا تزال محدودية المعلومات وإمكانية الوصول تمثل تحدياً لاستجابة قطاع التعليم، خاصة في المناطق التي يصعب الوصول إليها، مثل دير الزور.

المجموع			معلمون			أطفال في عمر المدرسة (٥-١٧ عاماً)			المحافظة
إناث (أطفال ومعلمات)	ذكور (أطفال ومعلمون)	المجموع (أطفال ومعلمون)	معلمات بحاجة للمساعدة	معلمون بحاجة للمساعدة	مجموع المعلمين المحتاجين للمساعدة	فتيات بحاجة للمساعدة	فتىان بحاجة للمساعدة	مجموع الأطفال المحتاجين للمساعدة	
٦٣٦,٠٤٤	٦٩٠,٧٧	١,٣٣١,٣٠٨	١٢,٩٨٠	١٤,١٨٩	٢٧,١٧٠	٦٢٣,٦٤	٦٨١,٠٧٨	١,٣٠٤,١٣٩	طبع
١٥٥,٥٩٤	١٦٩,٩٤	٣٢١,٦٨٩	٣,١١٤	٣,٤٠١	٦,٠٦٠	١٤٩,٤٨٠	١٦٠,٦٤٣	٣١٥,١٢٤	الحسكة
١٢٠,٧٣٩	١١٩,٦٧٠	٢٤٠,٤١٤	٢,٤٦٤	٢,٤٤٢	٤,٩٦	١١٨,٧٥٠	١١٧,٢٣٣	٢٣٥,٥٠٨	الرقة
٣٤,٣٠١	٥٤,٠١٧	٨٨,٨١٨	٧٠٠	١,١١٣	١,٨١٣	٣٣,٦٠١	٥٣,٤٠٤	٨٧,٠٠٥	السويداء
٢٠٨,٣٦٢	٢٣٥,٧٨٩	٤٨٤,١٠١	٥,٧٧٣	٤,٦٠٨	٩,٨٨١	٢٥٣,٠٨٩	٢٢١,١٨١	٤٧٤,٢٧٠	دمشق
١١٨,٨٦٩	١٤٠,٠٣٧	٢٦٢,٩٠٦	٢,٤٦٦	٢,٩٦٠	٥,٣٨٦	١١٦,٤٤٣	١٤٢,٠٧٨	٢٥٨,٥٢٠	درعا
٩٩,١١٩	١٤١,٧٠٩	٢٤٠,٨٧٧	٢,٠٢٣	٢,٨٩٢	٤,٩١٥	٩٧,٠٩٦	١٣٨,٨١٧	٢٣٥,٩١٢	دير الزور
٢١٣,٣٦٠	٢٨٧,٣٥٢	٥٠٠,٦١١	٤,٣٥٤	٥,٨٦٢	١٠,٢١٧	٢٠,٩٠٠	٢٨١,٣٩٠	٤٩٠,٣٩٤	حمادة
١٢٣,١٠٧	١٥٦,٨٥٩	٢٨٠,٠١٦	٢,٠١٣	٣,٣٠١	٥,٧١٥	١٢,٦٤٤	١٥٣,٦٠٧	٢٧٤,٣٠١	حمص
٤٠,٩٦٦	٤٦٠,٠٩٨	٨٧١,٠٦٩	٨,٢٨٥	٩,٤٩٢	١٧,٧٧٧	٣٩٧,٦٨١	٤٠٠,٦٠٧	٨٥٣,٢٩٢	إدلب
١٥٥,٥٨٣	١٧٧,٠٦٢	٣٣٩,٦٤٥	٣,١١٤	٣,٦١٤	٦,٧٢٧	١٤٩,٤٦٩	١٧٣,٤٤٨	٣٢٣,٩١٧	اللذقية
١٣,٨٤٤	١٦,٠٤٧	٢٩,٨٩٠	٢,٨٣	٣٢٧	٦١٠	١٣,٥٦١	١٥,٧١٩	٢٩,٢٨٠	القنيطرة
٣٥٣,٥١٩	٤١٠,٨١٣	٧٦٤,٣٣٢	٧,٢١٠	٨,٣٨٤	١٠,٥٩٩	٣٤٦,٣٠٤	٤٠,٢,٤٢٩	٧٤٨,٧٣٣	ريف دمشق
١١٢,٢٩٣	١١٧,٦٠٧	٢٢٩,٩٠٠	٢,٢٩٢	٢,٤٠١	٤,٦٩٣	١١٠,٠٢١	١١٠,٢٠٦	٢٢٥,٢٠٧	طرطوس
٢,٧٩٤,٧٤٩	٣,١٨١,٨٧٧	٦٧٦,٦٢٣	٥٧,٠٣٦	٦٤,٩٣٢	١٢١,٩٧٢	٢,٧٣٧,٧١٤	٣,١١٦,٩٤٠	٥,٨٠٤,٦١٤	المجموع

الأمن الغذائي والزراعة



يعاني ما يقدر بنحو ٦,٠ مليون سوري من انعدام الأمن الغذائي، بينما يتعرض ٢,٥ مليون شخص آخرين لخطر انعدام الأمن الغذائي.

من بين الأسر التي شملها التقييم، يخص ما يقدر بنحو ٤٠ في المئة من السوريين أكثر من ٦٠ في المئة من نفقاتهم للغذاء، وأبلغت ٥٧,٢ في المئة من الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي أنها مقلة لديون مستحقة، ويتبني ٦٠ في المئة من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي استراتيجيات ضارة لمواجهة الأزمات أو التكيف في حالات الطوارئ.

انخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على المستوى الوطني بنسبة ٥ في المئة مقارنة بالرقم المسجل في اللحمة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٧. ويمكن أن يعزى ذلك إلى المساعدات المقدمة على نطاق واسع في مجالات الغذاء وسبل العيش / الزراعة من قبل شركاء قطاع الأغذية والزراعة، الذين تمكنا من الوصول إلى ١,١ مليون شخص شهرياً في المتوسط لت تقديم الغذاء، وإلى ٤,٤ مليون شخص لتقديم المساعدة في مجال سبل العيش والزراعة خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

بعد مضي ما يقرب من ثمان سنوات، تتمثل الدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في النزوح لفترات طويلة، وفقدان سبل العيش، وتضاؤل القدرة الإنتاجية، وهذه العوامل بدورها تحد من قدرة الأسر البدنية والمالية على الحصول على الغذاء، وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار والتضخم، مما يسهم في انخفاض القوة الشرائية واستمرار نزوب سبل العيش بين السكان الأكثر ضعفاً.

أفاد ما يقرب من ٤٠ في المئة من الأسر التي شملتها الدراسات الاستقصائية بأنهم إما نازحون أو عائدون، وذكر ٧٤,٥ في المئة منهم أنهم نزحوا لأكثر من ١٢ شهراً. ومن بين هؤلاء، يُعد ٤٧٨,٣٢٣ نازحاً يعيشون في مخيمات الملاذ الأخير مصدر قلق خاص نظراً لمحدودية قدرتهم على الحصول على نظام غذائي متتنوع أو فرص مدرة للدخل.

بالنظر إلى أن ما بين ٨٣ و٨٩ في المئة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، والخسارة المتراكمة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٢٢٦ مليار دولار بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦، منها ١٦ مليار دولار ناجمة عن الخسائر والأضرار التي لحقت بقطاع الزراعة وحده. أصبح الفقر والأمن الغذائي متلازمين.^{١٣١} تعادل تكلفة الحصة الغذائية الشهرية التي تشتمل على السلع الأساسية ٨٠ في المئة على الأقل من الراتب الشهري لعامل غير ماهر وما بين ٥٠ و٨٠ في المئة من الراتب الشهري لموظف بالخدمة العامة، مما يدل على وجود "فقراء عاملين" في سوريا.

مليار دولار بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١١، منها ١٦ مليار دولار ناجمة عن الخسائر والأضرار التي لحقت بقطاع الزراعة وحده.^{١٩} وتشير تقديرات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إيسكوا) إلى أن ٤,٤٪ من السوريين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى (المعتدل)، وهذا يمثل زيادة كبيرة عن النسبة المسجلة في ٢٠١٠، وهي ٢,٨٪ في المئة.^{٢٠} وبالإضافة إلى ذلك، أظهر مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، الذي يختص بالمؤشرات المتعلقة بالصحة والتعليم والاحتياجات الأساسية، أن معدل الفقر الوطني في سوريا يبلغ ٣٨,٩٪ في المئة.^{٢١} وفي ضوء التأثير الحاد للأزمة، ارتفعت معدلات البطالة إلى ٥٠٪ في المئة وانخفضت القوة الشرائية إلى ٩٪ عشر مستوى ما قبل الأزمة (إذا ما قورنت بالدخل في عام ٢٠١٠). وتعادل تكلفة الحصة الغذائية الشهرية التي تشتمل على السلع الأساسية ٨٠٪ في المئة على الأقل من الراتب الشهري لعامل ماهر وما بين ٥٠٪ و ٨٠٪ في المئة من الراتب الشهري لموظف بالخدمة العامة، مما يدل على وجود "فقراء عاملين" في سوريا.

على الرغم من أن توافر الغذاء في الأسواق قد تحسن بشكل عام مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن القيود الرئيسية التي تعرقل تنشيط الأسواق لا تزال متمثلة في ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية، وتکاليف النقل الباهظة، وانخفاض الطلب بسبب ارتفاع معدلات البطالة وضعف القوة الشرائية. كما يوضح الرسم البياني لاتجاهات أسعار سلة الغذاء، انخفض سعر الحصص الغذائية الشهرية إذا ما قورن بذروة الأزمة، لكنه لا يزال مرتفعاً للغاية بالنسبة للسوريين. لا يزال شراء الأغذية بطريقة الائتمان ممارسة تعتمد عليها نصف الأسر السورية، وهو أكثر شيوعاً بين النازحين والعائدين والأسر التي تعيلها إناث، وتشير التقديرات إلى أن ٤٠٪ في المئة من السوريين يخصّصون أكثر من ٦٠٪ في المئة من إنفاقهم لشراء الغذاء، وقد أفادت ٥٧٪ في المئة من الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي أنها مثقلة بديون مستحقة، وأن ٦٠٪ في المئة من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يتبنون استراتيجيات ضارة لمواجهة الأزمات أو التكيف في حالات الطوارئ. كما تأثر توافر الغذاء في سوريا بشدة جراء الأزمة، فضلًا عن الجفاف، وتشير تقارير بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي لعام ٢٠١٨ إلى أن إنتاج القمح في موسم الشتاء ٢٠١٨/٢٠١٧ بلغ ١,٢ مليون طن، مسجلًا أدنى معدل له منذ ٢٠٠٣ عاماً، ويمثل ٣٠٪ في المئة فقط من متوسط ما قبل الأزمة البالغ ٤,٤ مليون طن. وتم تسجيل ١,٨ مليون طن في عام ٢٠١٨. بالإضافة إلى ذلك، فإن إنتاج الشعير البالغ ٣٩٠,٠٠ طن هو الأدنى منذ عام ٢٠٠٨.

تقلص إنتاج مساحات شاسعة مزروعة بالحبوب التي تغذيها الأمطار بسبب فترة الجفاف الطويلة في بداية موسم الزراعة، وانخفضت محاصيل الحبوب المرورية بسبب الأمطار الغزيرة التي هطلت في غير موسمها وارتفاع درجات الحرارة. وتشمل الآثار المترتبة على أدنى إنتاج مسجل في العقود الثلاثة الماضية محدودية توافر القمح والشعير، وهما من السلع الأساسية الرئيسية، ونقص كبير في كميات القمح والشعير اللازمة لتلبية المتطلبات الوطنية من الحبوب حتى بعد أخذ الواردات الحكومية والتجارية والمساعدات الإنسانية بعين الاعتبار. وتتمثل العقبات الرئيسية التي تعيق الإنتاج في الطقس، أو الاعتماد على الزراعة البعلية في المناطق المعرضة للجفاف، وعدم توافر المدخلات الزراعية، وتتمثل القيود الإضافية التي تؤثر على

أثرت أسوأ موجة جفاف منذ ٣٠ عاماً على إنتاج الحبوب خلال موسم شتاء ٢٠١٧/٢٠١٨ في سورية، وقد شكّل ذلك عبئاً إضافياً على الأزمة الطويلة، حيث بلغ العجز ١,٢ مليون طن من كمية القمح اللازمة لتلبية متطلبات استهلاك الغذاء المحلي البالغة ٤,٣ مليون طن.

تُقدر خسائر أصول الثروة الحيوانية غير المسبوقة بنحو نصف الأعداد المسجلة في فترة ما قبل الأزمة، مما أثر على سبل العيش وأدى إلى تبني استراتيجيات تكيف لا رجعة فيها.

توجد حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات متعددة لتقديم المساعدة الغذائية ودعم سبل العيش من خلال أفضل الطرق الممكنة للأشخاص المحتاجين إليها والمعرضين للخطر على النحو الذي ددده القطاع.

لمحة عامة

بناءً على تقييم الأسر على المستوى الوطني، الذي غطى ٨٠٪ من أسرة ومشورة فنية، يعاني ما يقدر بنحو ٦,٠ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في سورية، بينما يتعرض ٢,٥ مليون آخرين لخطر انعدام الأمن الغذائي. لم يغطي التقييم خمس مناطق، حيث تم استخدام العملية الاستشارية وتحليل البيانات الثانية بدلاً من ذلك لتحديد الاحتياجات.^{٢٢} وأشار الأشخاص المصنفون على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى وجود ثغرات كبيرة في الاستهلاك الغذائي، واستنفاد استراتيجيات التكيف، وتخفيض حصة كبيرة من النفقات لشراء الغذاء. أما أولئك الذين يعتبرون معرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي، فإنهم "الأسوأ حالاً" في فئة الأمن الغذائي المعتدل، وقد يقعون في براثن انعدام الأمن الغذائي إذا لم يتم دعم سبل عيشهم.

انخفضت نسبة الأشخاص المحتاجين للمساعدة الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي على المستوى الوطني بمقدار ٥٪ في المئة مقارنة بالنسبة المسجلة في اللحمة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٧ (من ٣٨٪ في المئة إلى ٣٣٪ في المئة من إجمالي السكان). ويمكن أن يعزى ذلك إلى المساعدات المقدمة على نطاق واسع في مجالات الغذاء وسبل العيش / الزراعة من قبل شركاء قطاع الأغذية والزراعة، الذين تمكنوا من الوصول إلى ١,١ مليون شخص شهرياً في المتوسط لتقديم الغذاء، وإلى ٤,٣ مليون شخص لتقديم المساعدة في مجال سبل العيش والزراعة.^{٢٣}

تتمثل الدوافع الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في سورية في مجموعة من العوامل المتربطة ذات الصلة بتدحرج البيئة الاقتصادية، فضلاً عن انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزوح الجماعي. أفاد ما يقرب من ٤٠٪ في المئة من الأسر التي شملتها الدراسات الاستقصائية بأنهم إما نازحون أو عائدون، وذكر ٧٤,٥٪ في المئة منهم أنهن نزحوا لأكثر من ١٢ شهراً. وتشمل الدوافع الرئيسية الأخرى فقدان سبل العيش وانخفاض القدرة الإنتاجية، ومحدودية القدرة البدنية والمالية على الحصول على الغذاء، وارتفاع الأسعار والتضخم، وانخفاض القوة الشرائية، واستمرار نزوب سبل العيش بين السكان الأكبر ضعفاً.

إن الفقر والأمن الغذائي متلازمان ويمكن فهم العلاقة بينهما من حيث توافر الغذاء لجميع السكان وإمكانية الوصول إلى المنتجات التي تخمن الحد الأدنى من معايير التغذية. وبحسب تقديرات البنك الدولي، بلغت الخسارة المتراكمة في الناتج المحلي الإجمالي ٢٦

في بداية أي نزوح مفاجئً أو مفاجئً في جميع أنحاء سوريا، فضلاً عن المساعدة الغذائية المستهدفة والمساعدة الزراعية المنفذة للحياة في حالات الطوارئ لسد العجز التغذوي ونقص السعرات الحرارية بين السكان الأكثر عرضة للخطر، حسب مؤشرات الأمان الغذائي، إن القطاع الزراعي مساهم رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعتمد أكثر من ٣٠٪ إلى ٢٠٪ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في سوريا على هذا القطاع، كما أنه ينتج الغذاء لأكثر من نصف السكان. وهذه الأسباب، سيكون إنقاذ واستعادة وحماية سبل العيش وسلسلة القيمة ذات الصلة بالزراعة أمراً بالغ الأهمية لزيادة الاعتماد على الذات وتعزيز قدرة السوريين على الصمود.

تحليل الاحتياجات الإنسانية

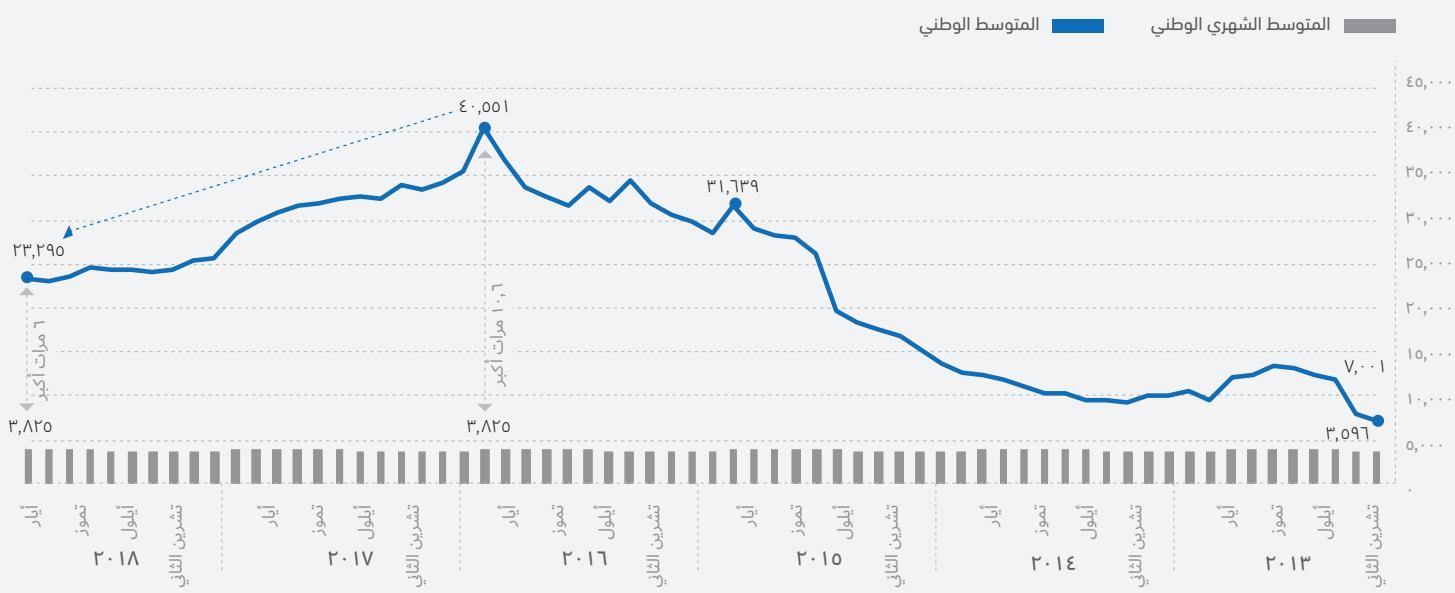
تم تحديد شدة احتياجات كل منطقة في سوريا من خلال مجموعة من المؤشرات المدرجة في الجدول أدناه. وبعد تحديد درجة الشدة في كل مؤشر من المؤشرات، تم استنتاج درجة الشدة النهاية بتعين وزن لكل مؤشر وبعد ذلك، حساب متوسط الدرجة الكلية في جميع المؤشرات. المناطق التي تعاني من شدة احتياجات أعلى (شديدة وكبيرة) تستدعي اتخاذ تدابير إنقاذ الأرواح وسبل العيش؛ وتدعى المناطق التي تعاني من شدة احتياجات متوسطة / صغيرة (متوسطة وصغيرة) إلى اتخاذ تدابير لحماية سبل العيش وتوفير المساعدات الغذائية المنفذة للحياة والمحافظة عليها في بعض المناطق، أو للسكان الذين يتعرضون لضغط أعلى، وفقاً لمعايير الضعف المتعلقة بالأمن الغذائي.

القطاعات الزراعية في ارتفاع تكاليف الإنتاج، ونقص المدخلات عالية الجودة، والبنية التحتية التالفة أو المدمرة، وخاصة شبكات الري.

ساهمت العقوبات المفروضة على الاستيراد في سوريا في النقص الكبير في توافر المدخلات عالية الجودة. وتتوقع المؤسسة العامة لإلكثار البذر توفر ٣٦,٠٠٠ طن فقط من البذور في موسم الزراعة الشتوية ٢٠١٨/٢٠١٩، مقارنة بمتوسط فترة ما قبل الأزمة البالغ ٣٠٠,٠٠٠ طن. يوجد نقص شديد في البذور المعتمدة، مما قد يؤدي إلى انخفاض الإنتاج في الموسم الحالي والمواسم اللاحقة. ويشير هذا أيضاً إلى أن نقص الأغذية الأساسية لا يمكن تداركه من خلال إجراءات فردية فقط، ولكن من خلال إجراءات متعددة تشمل دعم الطاقة الإنتاجية المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إنتاج الماشية مقيد أيضاً بسبب انخفاض عدد الماشية، بالمقارنة بأخر تعداد شامل للماشية أجري في عام ٢٠١٠. ووفقاً لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، انخفضت أعداد الأغنام بنسبة ٤٥٪ في المائة، وأعداد الماعز بنسبة ٣٠٪ في المائة، وأعداد الماشية بنسبة ٤٠٪ في المائة، وأعداد الدواجن بنسبة ٥٠٪ في المائة خلال السنوات الثلاث الأولى من الأزمة. ولا تزال التحديات الرئيسية تمثل في ارتفاع أسعار العلف وعدم كفاية الخدمات البيطرية.

في الختام، من المتوقع أن تظل الاحتياجات الإنسانية في سوريا مرتفعة في عام ٢٠١٩، وهناك حاجة إلى إجراءات متعددة لضمان التصدي لجميع ركائز الأمن الغذائي الأربع المتعلقة بإمكانية الحصول على الغذاء وتوافره واستدامه واستقراره بشكل ملائم من خلال البرنامج الإنسانية المنفذة للحياة والمحافظة عليها الملائمة لبناء الصمود وتحقيق الإنعاش المبكر. وتُعد الاستجابة لحالات الطوارئ

اتجاه أسعار سلة الغذاء



٣٠٪
أصحاب في سوريا يعاني
من انعدام الأمان الغذائي



٤٣٪
انخفاض خلال ١١٠ سنه

٢٣,٢٩٥ ليرة سورية
المتوسط الوطني



وصف الشدة	مقياس الشدة	المؤشرات	منهجية شدة الحاجة
لا توجد مشكلة	٠	تطبيع الفرق	النهج الموحد للبلاغ عن مؤشرات الأمن الغذائي
صغريرة	١	مؤشر الغطاء النباتي / هطول المطر	الحوادث
متوسطة	٢	الإنتاج الزراعي	إمكانية إيصال المساعدة
كبيرة	٣	الاعتماد على المساعدات الإنسانية	الإنسانية
شديدة	٤	الإنسانية	النازحون والعائدون / إجمالي السكان
grave	٥	النازحون والعائدون / إجمالي إجمالى أسعار السوق	أسعار السوق

(الثروة الحيوانية) والضرر الذي لحق بالبنية التحتية (الأراضي، والبنية التحتية للري، والمرافق، وما إلى ذلك)، الذي يؤثر على كل من المزارعين والمربين.

وفقاً لإرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي لعام ٢٠١٠، يساهم انعدام الأمن الغذائي في خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الأزمات. ويمكن أن يتسبب نقص المعلومات أو إمكانية الوصول إلى الأمن الغذائي في توتر بين الأسر، ويمكن أن يؤدي هذا بدوره إلى استراتيجيات تكيف ضاربة تشمل الزواج المبكر. تشير البيانات النوعية والكمية إلى زيادة تعرض الأسر التي تعيلها إناث للخطر: ويشير انتشار انعدام الأمن الغذائي بين الأسر التي شملتها التقييم إلى أن ٣٤٪ في المئة من الأسر التي تعيلها نساء تعاني من انعدام الأمن الغذائي، مقارنة بنحو ٢٨٪ في المئة من الأسر التي يعيلها ذكور. وعلاوة على ذلك، وبناءً على الأسر التي شملتها التقييم، تبيّن ٤٧٪ في المئة من الأسر التي تعيلها إناث استراتيجيات لمواجهة الأزمات أو سبل العيش الطارئة مقارنة بنحو ٤٤٪ في المئة من الأسر التي يعيلها ذكور، والذين غالباً ما يوضعن في موقف يتعرضون فيه لخطر الاستغلال بسبب وضعهم، وبالإضافة إلى ذلك، تواجه المطلقات أو الأرامل صعوبات في الحصول على المساعدة بسبب العادات والتقاليد، وقد تحدث مخايفات في نقاط التوزيع. وفي بعض المناطق، تقل رواتب العاملات في مجال الزراعة عن رواتب نظائرهن الذكور.^{١٣٠} ولذا تزال عمالة الأطفال والانقطاع المبكر عن الدراسة تشكل استراتيجيات التكيف الرئيسية التي يتبعها المزارعون والأسر النازحة.

السكان المتضررون

من بين التقديرات العامة المتعلقة بالأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والمعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي، يولي القطاع اهتماماً خاصاً للفئات التالية:

- ٦٧٪ في المئة من الأشخاص الذين تشير التقديرات إلى أنهما يعانون من انعدام الأمن الغذائي والذين يقيمون في مناطق تشتت بها الاحتياجات (٤ و٥)، وكذلك بقية الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والذين سيحتاجون إلى مساعدة مستمرة في مناطق لديها احتياجات أقل شدة.
- الأشخاص الذين تشير التقديرات إلى أنهما يعيشون في موقع الملاذ الأخير في شمال غرب وشمال شرق سوريا، والذين يقدر عددهم بنحو ٤٧٨,٢٨٣ شخصاً ولديهم فرص محدودة للغاية للحصول على نظام غذائي متتنوع، ومن المتوقع أن يكونوا على درجة أعلى من انعدام الأمن الغذائي.^{١٣١}
- عدد الحالات البالغ ٤٤٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني بحاجة مستمرة إلى المساعدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ٦٠٪ في المئة منهم يعيشون في دمشق وحلب ودرعا و تعرضوا للنزوح الداخلي مرة واحدة على الأقل، ولديهم فرص محدودة للحصول على الخدمات في المناطق التي تيسّر الوصول إليها حدبياً (درعا ويلدا). وفي الوقت نفسه، عانت بعض مخيمات اللاجئين الفلسطينيين من أضرار ودمار شديد، مثل اليروموك وعين التل ودرعا.
- الأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي يصعب الوصول إليها، والذين تم الوصول إلى ٣٩٪ في المئة منهم لتقديم المساعدات الإنسانية أقل من ثلاثة مرات خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وبالتالي فإنهم أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي من المعدل السائد في المنطقة.^{١٣٢}
- النازحون والعائدون المعرضون لدرجة أكبر من الخطأ. أظهرت التقييمات أن ٣٣٪ في المئة من النازحين و٢٤٪ في المئة من الأسر العائدة إلى الوطن يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، يتبيّن ٢٩٪ في المئة من العائدين استراتيجيات تكيف لمواجهة الطوارئ، مقارنة بنسبة ١٨٪ في المئة التي تم الإبلاغ عنها في جميع الفئات على المستوى الوطني.
- الأسر التي تعيلها أشخاص ذوو إعاقة وكبار السن تتعرض لدرجة أكبر من الخطأ بسبب الضغط على قدراتهم على كسب رزقهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية.
- ٦٠,٠٠٠ أسرة زراعية تعمل بالزراعة وتعاني من نقص المدخلات الزراعية (الحبوب والخضروات والأسمدة ومعدات الري وغيرها)^{١٣٤} لدعم إنتاجها.
- تعاني أسر ٣٠,٠٠٠ مربي حيوانات من فقدان الأصول الإنتاجية

الصحة

حسب العمر



حسب الجنس

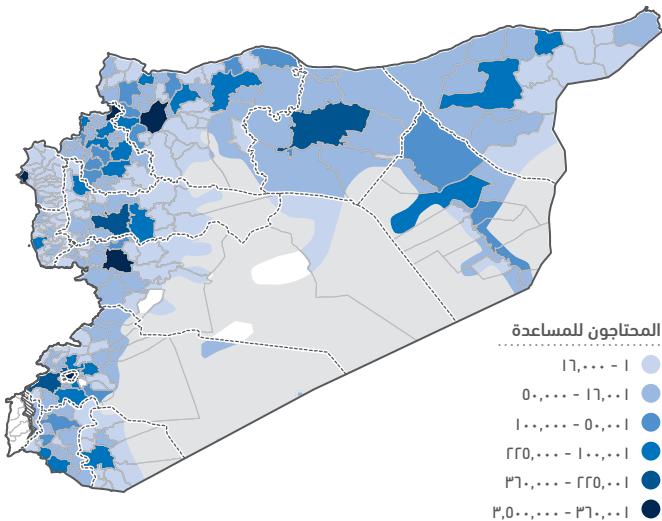


عدد المحتاجين للمساعدة

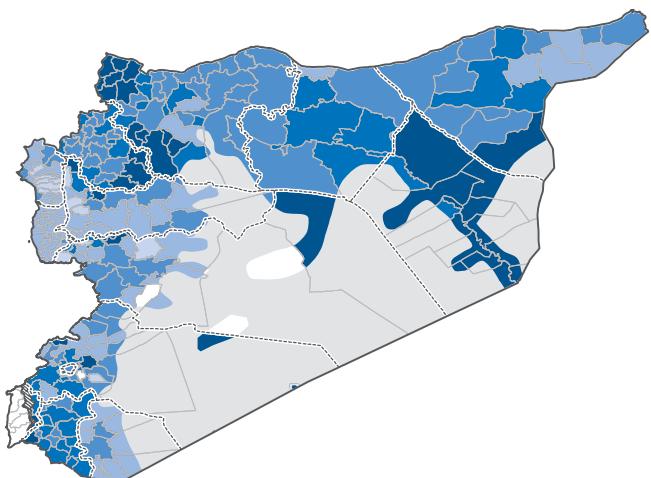
٣٣,٣ مليون



خريطة المحتاجين للمساعدة



خريطة الشدة



٧.

- لا يزال تقديم الخدمات الصحية يتعرض للانقطاع بسبب الأعمال القتالية المستمرة. وقد أسفرت الهجمات على المرافق الصحية عن توقف ٤٦ في المائة من المستشفيات ومرافق الصحة الأولية في سوريا عن العمل تماماً أو جزئياً، في حين لم يمكن الشفاء في المجال الإنساني في بعض المناطق من تأمين وصول مستدام ويمكن التنبؤ به إلى السكان المحتاجين للمساعدة.^{١٣٦}

- يتعرض النازحون والعائدون، وخاصة أولئك الذين يعيشون في شمال شرق وشمال غرب سوريا، لخطر تفشي الأمراض المعدية بسبب الظروف المعيشية غير الصحية، والضغوط الشديدة على الخدمات الصحية، وانخفاض التغطية بالتحصين الروتيني.

- لا يزال الحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية يمثل حاجة رئيسية في جميع أنحاء البلاد. ويحتاج ٣٧ في المائة من السكان المتضررين إلى خدمات روتينية في مجالات الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل؛ ويحتاج ما يقدر بنحو ٤١ في المائة من سكان سوريا البالغين يحتاجون إلى علاج واحد أو أكثر من الأمراض غير المعدية؛ ويحتاج ما لا يقل عن ١٥ في المائة من السكان إلى خدمات الصحة العقلية والنفسية والاجتماعية، ولكن البنية التحتية ونظام الإطالة الذي لا يزال يعمل بعد قرابة ثمانى سنوات من الأزمة غير كافٍ لتلبية الاحتياجات الحالية.^{١٣٨ ١٣٧}

- وبالمثل تتأثر إمكانية الوصول والإحالة إلى الخدمات الصحية المتخصصة، التي تشمل غسيل الكلى، وعلاج السرطان والثلاسيمية، وكذلك رعاية الخدمات النفسية وإعادة التأهيل. يعني ما لا يقل عن ١٥ في المائة من سكان سوريا من الإعاقة،^{١٣٩} كشف تقييم حديث عن الإعاقة بين البالغين في غرب حلب ومحافظتي إدلب والرقة. أن ٤٠ في المائة من المصابين بجروح خلل الأذمة السورية في المتوسط من المتوقع أن يتعرضوا لـإعاقة دائمة تتطلب دعماً متخصصاً يستمر بعد زوال الأزمة بكثير.^{١٤٠}

لمحة عامة

لا تزال الاحتياجات المتعلقة بالصحة في سوريا متباينة وناجمة عن عدم كفاية الوصول إلى الرعاية الصحية بسبب مزيج من الأضرار والدمار الذي لحق بالمرافق الصحية، وعدم كفاية الموارد البشرية، والقيود المفروضة على الوصول. ويشكل هذا النوع الأخير من القيود عائقاً يعيق توفير الرعاية الصحية بشكل فاصل في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق التي تشتد بها الحاجة، بما في ذلك تلك التي شهدت مؤخراً تغير جهات السيطرة.

ضغوط هائلة على الخدمات الصحية القائمة. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى الموارد المالية والمادية والبشرية وعدم موثوقية توافرها، مما حال دون قيام الشركاء في مجال الصحة بتوسيع نطاق الاستجابة بسرعة.

تحليل الاحتياجات الإنسانية

يستمر الدعم على الخدمات الصحية الأساسية التي تدعمها الاستجابة الإنسانية في جميع أنحاء سوريا طوال عام ٢٠١٩، نظراً لوجود احتياجات صحية لدى جميع الفئات المصنفة حسب العمر والجنس والمجموعات السكانية على جميع مستويات تقديم الخدمات الصحية، من الرعاية الوقائية إلى الرعاية المتخصصة.

الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمرأهفين

أفادت الغالبية العظمى من النساء أن الولادة تم في المستشفيات، باستثناء محافظة القنيطرة، حيث أبلغ ما يقرب من ثلث النساء عن الولادة في المنزل مع قابلة ماهرة.^{١٤٨} يساعد الشركاء في المجال الإنساني حالياً في حوالي ثلث حالات الولادة التي يقدر عددها بنحو ١,٠٨٠ حالة كل يوم في جميع أنحاء البلاد، وتشكل عمليات الولادة القصيرة ما يقرب من نصف الحالات المدعومة.^{١٤٩} تتعرض الفتيات المراهقات الحوامل وأطفالهن لخطر كبير يتمثل في المضاعفات الصحية والوفاة. إنهن تشكلن فئة كبيرة معرضة لمخاطر جمة في سوريا، حيث تم الإبلاغ عن الزواج المبكر في ٥٧ في المائة من المجتمعات التي شملتها التقييم، وتشكل الفتيات الحوامل دون سن ١٨ عاماً حوالي ١٢ في المائة من الولادات التي تم في المراكف الصحية.^{١٥٠} وفيما يتعلق بالحصول على خدمات تنظيم الأسرة، أشارت التقارير الواردة إلى أن وسائل منع الحمل المجانية متاحة في ٦٣٦ من أصل ٢٧٦ ناحية شملتها الدراسة الاستقصائية في عام ٢٠١٨، ويتفق هذا مع النتيجة التي تفيد بأن ٢٨ في المائة من موظفي الصحة الذين شملتهم الاستطلاع أبلغوا عن عدم توفر خدمات تنظيم الأسرة المنظمة في مجتمعاتهم، وسلط كل من مقدمي الخدمات الصحية وممثلي المجتمعات المحلية الضوء على محدودية توافر الإدارات السريرية لحالات الاغتصاب باعتبارها ثغرة في الخدمات في جميع أنحاء سوريا.^{١٥١}

وبحسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الصحة العالمية، سيحتاج حوالي ٥٧٧,١٩١٩ مولوداً جديداً في عام ٢٠١٩ إلى التطعيم الروتيني في جميع أنحاء سوريا، ولم يحصل ما يقدر بنحو ٣٢,٠٠٠ طفل تراوح أعمارهم بين ١٣ و٥٩ شهراً على تطعيمات كاملة خلال سنوات حياتهم الأولى. ولا تزال معدلات تغطية برنامج التحصين الموسع الروتيني للجرعة الثالثة من اللقاح الخمسينية التكافؤ بين الأطفال دون سن عام واحد دون المستوى الأمثل، ولا سيما في محافظتي الرقة ودير الزور، حيث تراوحت معدلات التطعيم الروتيني بين ١٠ و٢٠٪ في المائة.^{١٥٢} وقد أبلغت محافظات الرقة ودير الزور وإدلب وحدهما عن أكثر من ثلاثة أربع حالات الحصبة والدifteria الألمانية المشتبه فيها البالغة ٢٢,٦١٦ حالة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وهي تشمل الأول/أكتوبر ٢٠١٨. خلس تقييم الاستجابة لتفشي المرض إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أن انتقال شلل الأطفال الناجم عن اللقاح قد توقف بنجاح، ولكن هناك حاجة إلى استمرار جهود التمنيع لضمان عدم حدوث تفشي جديد.

وفقاً لنظام مراقبة الهجمات على مرافق الرعاية الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية، تم الإبلاغ عن ١٤٢ اعتماداً على مرافق الرعاية الصحية ١٣٧ تم التتحقق منها، و٤ مرجحة، وواحد محتمل - في سوريا خلال عام ٢٠١٨ أسفرت عن مقتل ١٠٢ شخصاً وإصابة ١٨٩ آخرين، مقارنة بـ ١٢٢ هجوماً مؤكداً في عام ٢٠١٧ أسفرت عن ٧٣ حالة وفاة ١٤٩ وإصابة ١٤١ تؤثر الهجمات والقيود المفروضة على الموارد على قدرة المرافق الصحية على العمل. وقد أشارت البيانات الصادرة عن نظام رصد توافر الموارد الصحية (HeRAMS) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى أن ٤٦ في المائة من المرافق الصحية في سوريا كانت إما غير صالحة للعمل أو تعمل جزئياً، حيث تم تدمير ١٦٧ منشأة بالكامل، وتدمير ٤١٩ منشأة أخرى جزئياً وأصبحت بحاجة إلى إعادة تأهيل. تعدد النسبة الوطنية لمراكز الرعاية الصحية الأولية التي تعمل بكامل طاقتها، والتي تبلغ ٢,٢٨ لكل ٥٠,٠٠٠ نسمة أعلى من معايير اسفي، لكن التوزيع غير متساوٍ على الإطلاق، حيث أبلغت ١٠١ من أصل ٢٧٠ ناحية شملتها الدراسة الاستقصائية عن عدم وجود مراكز رعاية صحية تعمل بالكامل، ولم تف ٩ نواحي إضافية بمعايير الدنيا. وعلى الصعيد الوطني، يتتوفر أقل من سرير مستشفى واحد لكل ١,٠٠٠ نسمة، وهذا بالكاد أقل من معايير اسفي ومنخفض جداً عند قياسه بالمتوسط العالمي البالغ ٣٢٣ أسرة لكل ١,٠٠٠ شخص. ويختلف توافر خدمات المستشفيات وإمكانية الوصول إليها اختلافاً كبيراً بين المجتمعات المحلية.^{١٤٣}

يقال أن متوسط مدة السفر، عادةً بالسيارة، إلى أقرب مركز رعاية صحية أولية (سواءً عامةً أو خاصةً) يبلغ ٢٥ دقيقة، ويترواح بين ٥ دقائق (دمشق) وأكثر من ١٢٠ دقيقة في حلب والرقة ودير الزور. ويستغرق السفر إلى المستشفى في المتوسط ٤٤ دقيقة، تتراوح بين ٥ دقائق (معظمها في حمص وحماة) وما بين ساعتين و٥ ساعات (٢٢٧ قرية معظمها في حلب، وكذلك في دير الزور والرقة والحسكة). معظم الخدمات الصحية متاحة مجاناً في اللاذقية وطرطوس، حيث لا تزال المرافق العامة تعمل بشكل كامل، بينما يعتمد سكان شمال شرق سوريا وريف دمشق بشكل كبير على القطاع الخاص، الذي يتطلب دفع مقابل الخدمات الصحية الأساسية.^{١٤٤}

ساهمت الهجمات على المراكف الصحية وكذلك حرکات السكان في استنفاد رأس المال البشري المنخرط في تقديم الرعاية الصحية، خاصة فيما يتعلق بالخدمات المتخصصة. ويعود توافر الأطباء والممرضات والقابلات في القطاع العام في جميع أنحاء البلاد أقل من المعايير الموصى بها دولياً، حيث يتتوفر ٤٤ موظف صحة فقط لكل ١,٠٠٠ مواطن، مقابل المعيار الأدنى القياسي لأهداف التنمية المستدامة البالغ ٤,٤٥ لكل ١,٠٠٠ مواطن.^{١٤٥} أظهر تقييم حديث أن المستجبيات في ٦٧ من أصل ٢٧٦ ناحية شملتها الدراسة ذكرن عدم توافر القابلات / أو أطباء النساء في المراكف الصحية كمشكلة خطيرة تواجه النساء في مجتمعاتها.^{١٤٦} في شمال سوريا بأسره، يخدم حوالي ٥٠ طبيباً متخصصاً في أمراض النساء حوالي ٤ ملايين نسمة، وتم تسجيل نسب مماثلة في جنوب سوريا. كما تفرض الأعمال القاتالية النشطة قيوداً على الوصول عن طريق خلق الخوف، مما يتضح من الإيجابات على استقصاء دول أو ضماع الأسر في إحدى المحافظات. عند سؤالهم عن الاحتياجات الصحية غير الملية، أبلغ ما يقرب من نصف المجيبين عن خوفهم من الخروج من منازلهم كعائق رئيسي أمام الوصول إلى الخدمات الصحية.^{١٤٧}

وقد أدى مزيج من النزوح السريع والنزوح المطول، وكذلك التغيرات السريعة في الجهات المسيطرة على بعض المناطق إلى فرض

الأمراض المعدية

تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن ما لا يقل عن ١٥ في المئة من السكان البالغين في جميع أنحاء العالم بحاجة إلى علاج حالات الصحة العقلية المتوسطة إلى الشديدة، ومن المتوقع أن يصبح معدل انتشارها أعلى بين السكان المتأثرين بأعمال عدائية.^{١٦٣} وتتضخم الحاجة الواسعة النطاق إلى مستوى أكثر تطوراً من خدمات الصحة النفسية في سوريا من خلال مسح أجري في حزيران/يونيو ٢٠١٨، وسلط الضوء على أن ١٥ في المئة من الأسر في غرب حلب، ٢١ في المئة في محافظة إدلب، و٤٦ في المئة في محافظة الرقة تضم فرداً واحداً أو أكثر يعاني مشاعر القلق أو الاكتئاب يومياً.^{١٦٤} في المحافظات الثلاث، ذكر أكثر من ٦٠ في المئة من الأفراد الذين أبلغوا عن شعورهم اليومي بالقلق الشديد أو الاكتئاب أن الأزمة السورية هي السبب في تلك المشاعر، أو كانت أحد عوامل تفاقم هذه المشاعر.^{١٦٤} وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتدريب موظفي الصحة على إدارة الحالات وبرنامجه عمل بشأن سد الثغرات في مجال الصحة النفسية (mhGAP)، ما زال ٤٨ في المئة من العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين أجريت معهم مقابلات يبلغون عن نقص خدمات الصحة العقلية في مجتمعاتهم.^{١٦٥} ولا يزال الموظفون المتخصصون نادرين، حيث يوجد حالياً ٤٠ طبيب نفسي لكل ٠٠٠,٠٠١ شخص في سوريا، أي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ ١,٣ لكل ٠٠٠,٠٠١.^{١٦٦} وتحدد صعوبة الحصول على موافقات لشراء أدوية الصحة النفسية والمتطلبات الصارمة من حيث مراقبة استخدامها من علاج الحالات العصبية والنفسية الحادة. وبحسب ما ورد، لم تكن أدوية الصحة النفسية متوفرة في ٣٣ في المئة من المجتمعات التي شملتها الدراسة في جميع أنحاء سوريا، وتجاوزت نسبة عدم التوافر ٧% في المئة في شمال شرق سوريا وريف دمشق ودرعا والقنيطرة ومناطق أخرى الوصول إليها حديثاً في حمص ودمascus.^{١٦٧}

الخدمات الصحية المتخصصة

بالإضافة إلى الحاجة إلى خدمات متخصصة، مثل علاج السرطان وغضيل الكلى وعلاج حالات الثلاسيميَا، فإن قدرة قطاع الصحة الحالية على توفير خدمات ومستلزمات صحية طارئة وشاملة لحالات الخدمات والحوادث، فضلاً عن الجراحة وإعادة التأهيل بعد الجراحة، غير كافية لتلبية الاحتياجات الحالية في جميع أنحاء البلاد. إن إحالة مثل هذه الحالات إلى عدد صغير من المستشفيات التي تقدم خدمات متخصصة يشكل عبئاً كبيراً على النظام الصحي وعلى القدرة على تقديم خدمات جيدة يمكن التنبؤ بها. تم تقديم ٩٠,٠٠٠ استشارة جديدة ومتابعة لحالات الصدمة النفسية في المتوسط في المرافق الصحية التي يدعمها الشركاء في المجال الإنساني في جميع أنحاء سوريا خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٨، بينما قام مقدمو الرعاية الصحية المجهودون بالفعل في شمال غرب وجنوب سوريا بعلاج أكثر من ٣٧,٠٠٠ حالة صدمة جديدة ناجمة عن الأعمال القتالية خلال الفترة نفسها.^{١٦٨} يوجد نقص كبير في بنوك الدم ووحدات الحروق المتخصصة في جميع أنحاء البلاد، كما أن التلوث الشديد بالمتغيرات الخطيرة في جميع أنحاء سوريا يفاقم الاحتياجات الصحية المرتبطة بالخدمات. وخلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ إلى آب/أغسطس ٢٠١٨، تم توثيق ٥٨١ حالة إصابة ناجمة عن انفجارات في محافظة الرقة، من بينها ١٠٦ حالة في محافظتي الحسكة ودير الزور.^{١٦٩}

الأمراض غير المعدية

خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، تم تقديم ما مجموعه ١٦,٧ مليون استشارة في حوالي ١,٧٠٠ منشأة صحية تعمل كموقع رصد في شبكة / نظام الإنذار المبكر والاستجابة في جميع أنحاء سوريا. تصدر هذه المواقع تقارير عن حالات الإصابة بأمراض معدية أسبوعياً. وتم الكشف عن تفشي الحصبة والإسهال الدموي الحاد وحمى التيفوئيد في مناطق محلية ومتابعتها، وقد أثر هذا التفشي بشكل رئيسي على محافظات الحسكة والرقة ودير الزور وحلب وإدلب. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى محدودية الوصول إلى المياه النظيفة وظروف النظافة الصحية التي كانت دون المستوى الأفضل. تم علاج الإسهال في ٦ في المئة من الاستشارات المشتركة المبلغ عنها من خلال شبكة / نظام الإنذار المبكر والاستجابة، في حين عولج ٨ في المئة من الحالات من أمراض مشابهة لأنفلونزا.

وتم الإبلاغ عن قرابة ٨٠,٠٠٠ حالة من داء الليشمانيات من خلال المراقبة المشتركة لشبكة ونظام الإنذار المبكر والاستجابة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٨. وعقب عودة ظهور المرض في عام ٢٠١٧ بسبب نقص العلاج والسيطرة، ساهمت الاستجابة المعززة خلال عام ٢٠١٨ في خفض عدد الحالات الشهرية من أعلى مستوى بلغ ١١,١٤٠ خلال شهر كانون الثاني/يناير إلى ٥٠١٠ حتى شهر أيلول/سبتمبر، وزاد عدد الحالات مرة أخرى في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ تماشياً مع التغيرات الموسمية.

كل ١٠٠,٠٠٠ نسمة في عام ٢٠١٧ وأسفرت الحركات السكانية المدفوعة بالأعمال القتالية وسوء التغذية والاكتظاظ عن زيادة خطر الإصابة بمرض السل، في حين أدى عدم انتظام العلاج وعدم اكتشاف الحالات على نحو كافٍ ومحدودية توافر تشخيص وعلاج السل إلى زيادة خطر انتقال السل ومقاومة الأدوية.^{١٧٠}

لا تزال الأمراض غير المعدية من أكثر المشكلات الصحية انتشاراً في سوريا. تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن حوالي ١٢ في المئة من السكان مصابون بداء السكري و٢ في المئة يعانون من ارتفاع ضغط الدم.^{١٧١} وتقدير معدلات انتشار أمراض الجهاز التنفسى المزمنة والسرطانات مجتمعة بحوالى ٦ في المئة، إلا أن البيانات الموثوقة عن انتشار مرض الغدة الدرقية والثلاسيما وغيرها من الأمراض غير المعدية الأقل شيوعاً غير متاحة.^{١٧٢} تؤدي الأمراض غير المعدية غير المعالجة إلى مضاعفات خطيرة مثل الفشل الكلوي والإعاقة الناجمة عن السكتة الدماغية وفتر الأطراف. وفي شمال غرب سوريا، يتلقى حالياً ٨٣٧ مريضاً يعانون من الفشل الكلوي خدمات غسيل الكلى من خلال ٢٠ منشأة (٦,٠٧٥ جلسة شهرياً). وعلى الرغم من محدودية توافر هذه الخدمات، من الضروري أن يستمر هذا العلاج.^{١٧٣} وفي ريف حمص وريف دمشق وغفرين، تم الإبلاغ عن نقص شبه تام في إمكانية الحصول على خدمات علاج غسيل الكلى. أبرزت وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي، بالإضافة إلى ٦ في المئة من موظفي الصحة الذين أجريت معهم مقابلات في جميع أنحاء سوريا، عدم توفر علاج للسرطان.^{١٧٤}

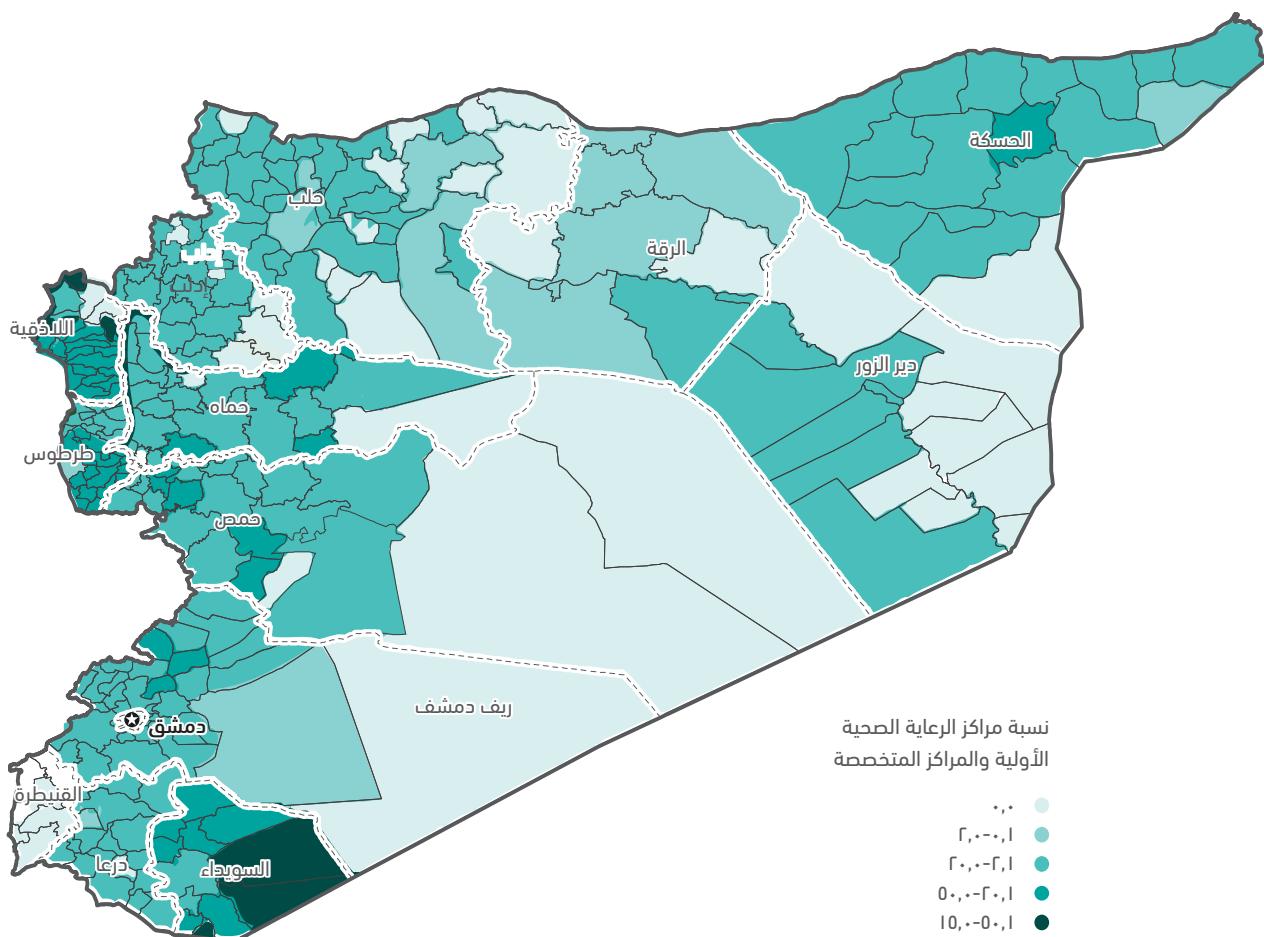
وتتمثل العوائق الأساسية التي تحول دون حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الخدمات الصحية الأساسية في التكاليف الإضافية، بما في ذلك النقل والمسافة.

جودة الرعاية

كان التطوير المهني المستمر للمهنيين الحاليين في مجال الصحة محدوداً طوال السنوات السبع الماضية، مما أثر على جودة الخدمات الصحية المقدمة. وتم الإبلاغ عن حالات العدوى المكتسبة في المستشفيات في جميع أنحاء سوريا، فضلاً عن الالتهابات المقاومة للمضادات الحيوية. وهذا يعقد علاج حالات الصدمة في المستشفى أو أمراض مثل السل، على سبيل المثال. ونظراً لمحدودية القدرة المختبرية في جميع أنحاء البلاد، فإن إمكانية التحقق من هذه الأحداث محدودة.

أظهر تقييم أجري في أجزاء من شمال سوريا أنه من المتوقع أن يعاني ٤٠ في المائة من المصابين خلال الأزمة السورية في المتوسط من إعاقة دائمة (مثل البتر وإصابة النخاع الشوكي وإصابة الدماغ)^{١٧٣}. بعد مضي ما يقرب من ثمان سنوات على بدء الأعمال القتالية في سوريا، أصبحت الإعاقة منتشرة بشكل متزايد. وأشار تقييم حديث لحالات الإعاقة بين البالغين في غرب حلب ومحافظتي إدلب والرقة إلى أن معدل الانتشار يبلغ ٣٠ في المائة^{١٧٤}. وذكر أكثر من ٦٠ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين أجريت معهم مقابلات في عام ٢٠١٨ أن هذه الإعاقة قد تفاقمت بسبب الأزمة، وكانت أكثر الأسباب شيوعاً هي عدم إمكانية الحصول على الرعاية الصحية أو الأجهزة المساعدة، وصعوبة تلبية احتياجاتهم الأساسية المدرجة. تزيد الإصابات المرتبطة بالأعمال القتالية من الطلب على الخدمات الصحية، مما يؤدي إلى نقص الموارد المتوفرة للأشخاص ذوي الإعاقات الغير ناجمة عن الأعمال القتالية، أو الكائنة منذ الولادة.^{١٧٥}

نسبة مرافق الرعاية الصحية الأولية إلى ١٠٠,٠٠ مواطن مقسمة حسب النواحي (النظام الموحد لرصد توافر الموارد الصحية التابع للمنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا)



السكان المتضررون

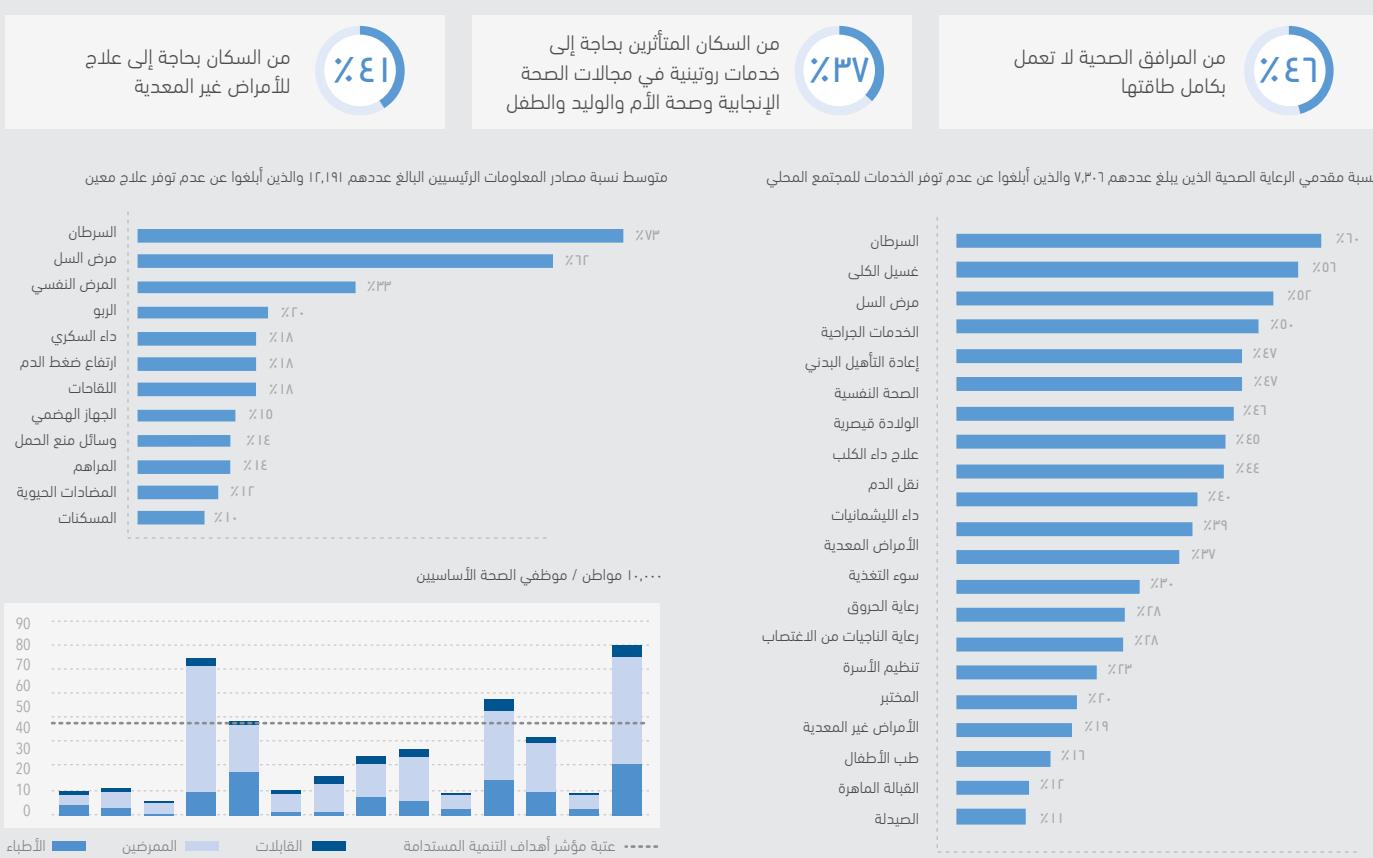
يقدر عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الصحية في سوريا بحوالي ١٣,٢ مليون شخص، وتشكل الإناث ٧٦ في المئة منهم، تشمل الفئات المستضعفة ٥,٢ مليون امرأة في سن الإنجاب، و٢,٣ مليون طفل دون سن الخامسة، و٣,٣ مليون شخص فوق سن الخمسين، حيث يصبح التعرض للأمراض غير المعدية في هذه السن عند أعلى مستوياته. تعد سوريا موطناً لما لا يقل عن ٣ ملايين شخص من ذوي الإعاقة، ٧٦ ملايين نازح. ويقيم حالياً ثمانين في المئة من المحتجزين للمساعدة في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

تم تقييم شدة الاحتياجات الإنسانية من خلال مجموعة صارمة من البروتوكولات، حيث ساهمت جميع البيانات المتاحة التي تم جمعها حول المؤشرات التي تتناول إمكانية الوصول إلى الخدمات وتوافرها، وحدة الأعمال القتالية، والسكان المستضعفين في التوصل إلى درجة الشدة النهائية. تم توقع النتائج على مستوى النواحي، وسوف يواصل قطاع الصحة تحديد شدة الحاجة وبيانات المحتجزين للمساعدة على أساس ربع سنوي في عام ٢٠١٩.

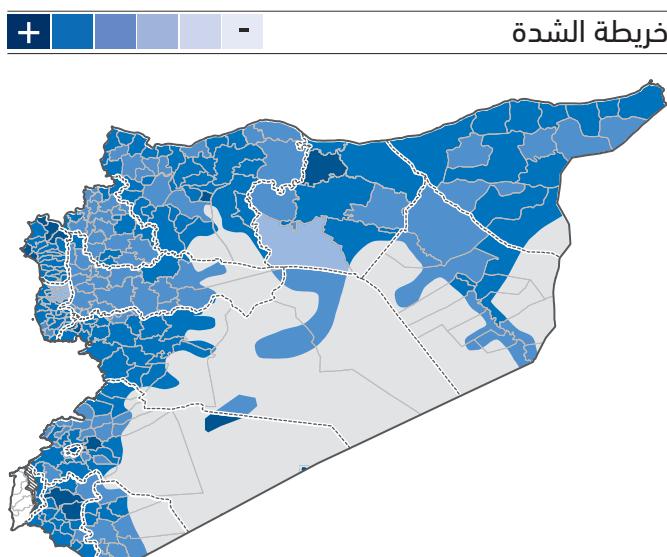
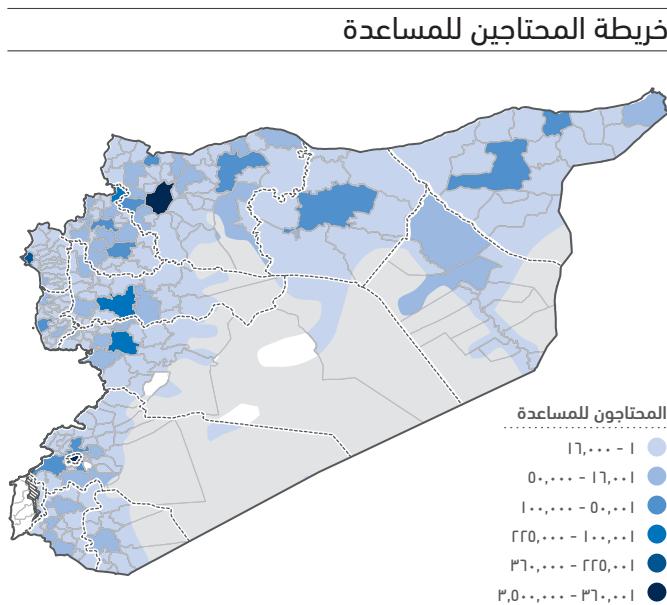
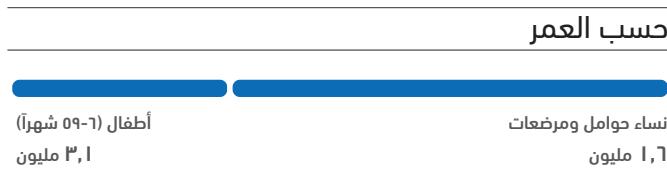
على الرغم من أن الأزمة السورية أثرت على جميع السكان بطريق أو بأخرى، ولهم الحق في تلقي الرعاية الصحية، إلا أن بعض الفئات تتعرض لمخاطر يجعلهم أكثر استضعافاً. يدرك قطاع الصحة أن العديد من الفئات السكانية هي الأكثر عرضة للخطر: الأطفال دون سن الخامسة؛ النساء في سن الإنجاب (٤٩-١٥)؛ كبار السن (ابتداءً من سن الخمسين فيما يتعلق ببعض الأمراض غير المعدية)؛ والأشخاص الذين يعانون من إعاقات؛ والنازحون والعائدون واللاجئون الفلسطينيون. ومن المرجح أن يكون الأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي يصعب الوصول إليها والنازحون الذين يعيشون في موقع الملاذ الأخير، حيث تكون درية التنقل و/ أو الوصول إلى الخدمات محدودة وظروف المعيشة أقل من المستوى المعتاد، والمجتمعات المثلثة بالأعباء التي تستضيف مجموعة كبيرة من النازحين و/ أو العائدين من تلقاء أنفسهم، معرضين للخطر بشكل خاص.

أثرت الأزمة السورية على نظام تقديم الخدمات الصحية - بما في ذلك القوى العاملة الصحية - في جميع أنحاء سوريا، وتعتمد بعض المناطق على المساعدات الإنسانية فقط لتوفير الخدمات الصحية.

بيانات عن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٨



التغذية



- النقط الرئيسية**
- ظهور جيوب سوء التغذية الحاد والمزمن لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و٩ شهراً في جميع أنحاء سوريا، مما يدل على الضرر الطويل الأمد الناجم عن الأزمة الممتدة.
 - توجد دلائل تشير إلى زيادة معدلات سوء التغذية الحاد بين النساء الحوامل والمرضعات بأكثر من ضعفين في عام ٢٠١٨. وتُعد النساء الحوامل والمرضعات بحاجة ماسة إلى خدمات التغذية وينبغي إعطائهن أولوية الحصول على جميع الخدمات الأساسية.
 - عدم كفاية فرص الحصول على خدمات التغذية العلاجية والوقائية، مما يتطلب تنفيذ تدخلات واسعة النطاق، وخاصة دعم تغذية الأمهات والرضع والأطفال الصغار من قبل متخصصين مهرة.
 - يجب معالجة الأسباب الكامنة لسوء التغذية ضمن السياق الإنساني بشكل كلي من خلال البرامج الخاصة بالتغذية والمعارضة لها، والتي تتطلب توسيع نطاق وتكامل وتنسيق خدمات المياه والإصحاح والنظافة والأمن الغذائي وحماية الطفل والصحة والعنف القائم على النوع الاجتماعي، مع التركيز بشكل خاص على السكان النازحين، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون والعائدون والمناطق التي أمكن الوصول إليها حديثاً.
 - لا تزال عوامل التفاقم الخطيرة مستمرة وتشكل خطراً على حالة التغذية بين السكان. وفقاً لتقدير الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في عام ٢٠١٨، يعني ما يقدر بنحو ٦,٠٠٠ مليون سوري من انعدام الأمن الغذائي وي تعرض ٢,٠٠٠ مليون شخص آخر لخطر انعدام الأمن الغذائي؛ وينفق ما يقدر بنحو ٤٠٪ في المئة أكثر من ٦٠٪ من دخلهم على الغذاء.

لمحة عامة

على مدار عام ٢٠١٨، أثرت الأعمال القتالية المستمرة وتغير الجهات المسيطرة وزيادة الحركات السكانية وأعداد العائدون على حالة التغذية في سوريا. تُظهر الدراسات الاستقصائية التي أجريت مؤخراً بطريقة سمارت والتقييمات السريعة للتغذية وفحص محيط منتصف العدد أن سوء التغذية الحاد والمزمن لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و٩ شهراً والنساء في سن الإنجاب لا يزال يمثل مشكلة في بعض المناطق المحلية في مختلف أنحاء سوريا. ومما يثير القلق بشكل خاص، حدوث زيادة كبيرة في معدل سوء التغذية الحاد بين النساء الحوامل والمرضعات، الذي ارتفع إلى أكثر من

في جميع المحافظات الأربع عشرة على أنها تواجه احتياجات غذائية شديدة، وتعبر حادة وتطلب مساعدة إنسانية عاجلة. تم تصنيف ٩٦ ناحية على أنها تواجه احتياجات كبيرة وتصنيف ٥ نواحي على أنها تواجه احتياجات معتدلة، وكذلك تحتاج إلى مساعدة إنسانية. وبالإضافة إلى دراسات سمارت والتقييمات وفحص التغذية، يتم دعم مصادر المعلومات أيضاً من خلال بيانات رصد النتائج الواردة من برامج التغذية القائمة والتحليل المشترك مع قطاع الأمن الغذائي. يأخذ تصنيف شدة الاحتياجات في قطاع التغذية لعام ٢٠١٩ في اعتباره ثلاثة مؤشرات خاصة باللغزية وثلاثة مؤشرات مراعية للتغذية من قطاعات أخرى مثل الأمن الغذائي (درجة استهلاك الغذاء) والمياه والإصحاح والنظافة (غسل اليدين) والصحة (انتشار الإسهال). بالإضافة إلى مؤشر واحد شامل يتعلق بالنازحين في كل ناحية، ومؤشر واحد يتعلق بتفعيل خدمات التغذية كمؤشر بديل لإمكانية الوصول والقدرة التشغيلية.

تُظهر دراسات سمارت ومراقبة التغذية في النواحي في جميع أنحاء سوريا في عام ٢٠١٨ بشكل عام أن معظم مستويات سوء التغذية الحاد العام مقبولة. ومع ذلك، وصل معدل سوء التغذية الحاد العام في منطقة الغوطة الشرقية بمحافظة ريف دمشق إلى عتبات الطوارئ بنسبة ١١,٩ في المئة في أعقاب الحصار. وفي المناطق التي يوجد بها نازحين جدد، مثل إدلب، ازداد سوء التغذية الحاد بين الأطفال من عمر ٦ إلى ٥٩ شهراً بسرعة في غضون ١ أشهر (من ١,٥ في المئة في كانون الثاني/يناير إلى ٤ في المئة في حزيران/يونيو)، وتضاعف ثلاث مرات تقريباً في المناطق التي يصعب الوصول إليها، مثل الرقة (من ٤,٦ في المئة إلى ١١,٩ في المئة) في عام ٢٠١٨. وتُعد الأمهات الحوامل والمرضعات معرضات للخطر بشكل خاص بسبب احتياجاتهم الغذائية المحددة والمخاطر الصحية. أكدت بيانات الإبلاغ عن فحص التغذية في عام ٢٠١٨ أن معدلات سوء التغذية الحاد المعتمد بين النساء الحوامل والمرضعات زادت بنسبة ١٣٤ في المئة. وهذا يعني أن ١٢,٢ امرأة حامل ومرضعة أصبحت بسوء التغذية في تموز/يوليو ٢٠١٨ مقارنة بـ ٤,٢٧ في تموز/يوليو ٢٠١٧. ويُعد عدم توفر الخدمات الصحية واستراتيجيات التكيف الضارة، مثل الحد من الوجبات، من بين الأسباب المرتبطة بتدحرج تغذية الأمل، كان سوء التغذية المزمن يُعد مشكلة في سوريا حتى قبل الأزمة، وقد لوحظت زيادة في معدلاته مؤخراً. بالإضافة إلى البيانات التي

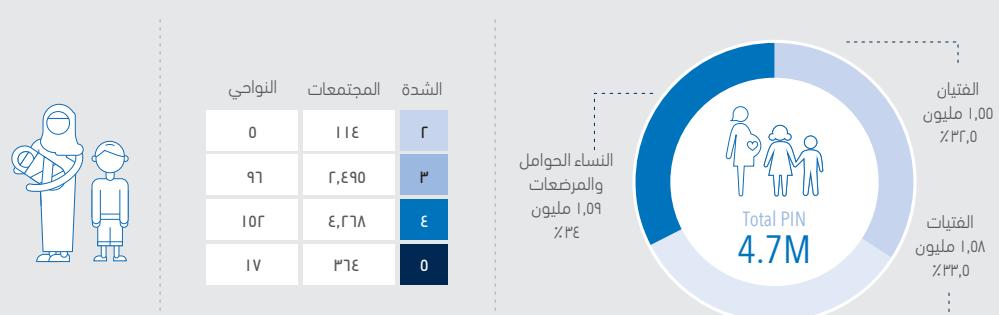
الضعف منذ عام ٢٠١٧ وفقاً للتقارير الشهرية. وسيتم تأكيد هذه الملاحظة من خلال الدراسات الاستقصائية بطريقة سمارت التي سُبُّحَت في ٢٠١٩^{١٧٠} إن سوء التغذية المزمن آخذ في الازدياد في بعض المناطق الجغرافية، كما هو الحال في تل أبيض (٣٢ في المئة) والغوطة الشرقية (٣٦ في المئة)، والتي تتجاوز تصنيف "مترتفع للغاية" المتعلق بحالات التczem، وفقاً لعتبات منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠١٨، كما هو موضح في دراسات سمارت.^{١٧١} لا تزال ممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار في الواقع التي شملتها التقييم دون المستوى الأمثل وكلها أدنى من مستويات ما قبل الأزمة. لا تزال التغطية بخدمات التغذية غير كافية بسبب محدودية الموارد المتاحة وهناك حاجة إلى توسيع نطاقها على الفور، وخاصة برامج تغذية الأم والطفل. لا تزال محافظتي الرقة ودير الزور في الشمال الشرقي تعانيان من نقص الخدمات وبجاجة إلى تقييم مناسب لاحتياجات التغذية.

تحول تصنيف مقياس شدة الحاجة في مجال التغذية من المناطق التي اعتُبرت في الغالب "جريدة" و"شديدة" في عام ٢٠١٨ إلى احتياجات "شديدة" و"كبيرة" في عام ٢٠١٩. ويرتبط تغيير التصنيف إلى حد كبير بالمناطق التي لم تعد تعتبرها الأمم المتحدة مصنفة على أنها محاصرة في سوريا. ومع ذلك، فإن عدد المحتاجين للمساعدة أعلى قليلاً في عام ٢٠١٩، حيث يحتاج ٤,٧ مليون امرأة وطفل إلى الدعم مقارنة بنحو ٤,٦ مليون في العام السابق. ونظراً للبيئة المتغيرة، زادت احتياجات التغذية في عام ٢٠١٩، وبالتالي فإن الاستجابة تستوجب زيادة تغطية خدمات التغذية، بالإضافة إلى أساليب الخدمة المرنة المنفذة للحياة التي تلبي احتياجات التغذية العاجلة في حالات الطوارئ للنازحين والاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل للمجتمع والعائدين والأشخاص الذين يعيشون في مناطق أمكن الوصول إليها حديثاً.

تحليل الاحتياجات الإنسانية

وُجد أن ١٧ من أصل ٢٧ ناحية في جميع أنحاء سوريا تواجه احتياجات ماسة وتحتاج إلى مساعدة إنسانية فورية - تقع هذه النواحي في محافظات دمشق وحلب ودرعا والرقة وحمص واللاذقية وريف دمشق. وبالإضافة إلى ذلك، تُصنف ١٥٢ من أصل ٢٧٠ ناحية منتشرة

المحتاجون للمساعدة في ٢٠١٩



لا توجد فرص كافية للحصول على خدمات التغذية العالية والواقفائية، مما يتطلب تنفيذ تدخلات واسعة النطاق، وخاصة دعم تغذية الأمهات والرضع والأطفال الصغار من قبل متخصصين مهرة

السكان المتضررون

يتعرض ٤,٧ مليون فتاة وفتى دون سن الخامسة وامرأة حامل ومرضعة لخطر نقص التغذية ويحتاجون إلى خدمات التغذية الوقائية والعلاجية في عام ٢٠١٩. ويحتاج ٣,١٣ مليون فتاة وفتى دون سن الخامسة إلى التغذية المناسبة للوصول إلى حالة التغذية الكافية. بينما تحتاج ١,٥٩ مليون امرأة حامل ومرضعة إلى خدمات التغذية. ويعاني حوالي ٩١,٨١١ من الفتيات والفتاين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و٩ شهراً من سوء التغذية الحاد، وإذا لم تتم الوقاية من سوء التغذية، سيعاني ١٤٦,٨٩٨ طفلاً دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد خلال عام ٢٠١٩. تظهر بيانات الدراسة الاستقصائية عن التغذية أن ١٩,٦٣ طفلاً يعانون من سوء التغذية الحاد في جميع أنحاء سوريا وهم معرضون لخطر الوفاة ١١ مرة أكثر من الأطفال الذين حصلوا على تغذية جيدة. إذا لم يتلقى الأطفال المصابون بسوء التغذية الحاد العلاج المناسب، فإن نصفهم قد يموتون بسبب المضاعفات المرتبطة بسوء التغذية الحاد الوخيم.

أدت الأعمال القتالية المستمرة والنزوح وتغير الجهات المسيطرة وزيادة أعداد العائدين، إلى جانب تعطيل سبل العيش ومحدودية الوصول المالي والمادي إلى الغذاء، والتلوث بالمتفجرات الخطرة غير المنفجرة إلى تفاقم تعرض السوريين للخطر. قد يساهم الوصول المحدود للمياه والصرف الصحي الجيد، فضلاً عن ممارسات النظافة دون المستوى الأمثل، في ارتفاع معدل انتشار أمراض الأطفال. تؤثر هذه العوامل سلباً على حالة التغذية، خاصةً في سياق تعطل الخدمات والتغطية الصحية التي تميز الحالة التي تواجه العديد من الأشخاص الذين يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، أو مجتمعات متنقلة بالأعباء، أو مناطق أمكن الوصول إليها حديثاً. ويمكن أن تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة تهديد الوضع الصحي للفتيات والفتاين دون سن الخامسة والنساء الدوام. والمرضعات، مما يزيد من خطر الإصابة بنقص التغذية بشكل عام، بالإضافة إلى الآثار القصيرة للأجل والطويلة للأجل التي تؤثر على حالة التغذية والصحة، مثل التczem وتعثر النمو، والاعتلال، والوفيات. بشكل عام، تعتبر التدخلات الخاصة بالتغذية والرعاية لها، وكذلك الموارد المالية والبشرية، ضرورية لتلبية احتياجات السكان في سوريا على النحو الملائم.

تشير إلى مستويات التczem "العالية" في اللجة بمحافظة درعا في عام ٢٠١٧ (٢٧,٠ في المئة) وفي نهاية جرابلس بمحافظة حلب في عام ٢٠١٨ (٢٠ في المئة)، تأكّد وجود معدلات تczem "مرتفعة للغاية" في تل أبيض (٣٢ في المئة) والغوطة الشرقية (٣٦ في المئة) في عام ٢٠١٨. كما أشارت دراسات سمارت وباستخدام عيّنات التczem التي حدّتها منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لعام ٢٠١٨^{١٨٠-١٧٩}، وربما تعكس الزيادة في سوء التغذية المزمن عدم كفاية المدخلات الغذائية على المدى الطويل، بما في ذلك عدم كفاية تناول المغذيات الدقيقة، وكذلك تكرار إصابة الأطفال الصغار، وممارسات التغذية السيئة بسبب انخفاض معدلات الرضا عن الطبيعة الحصرية في الأشهر الستة الأولى من العمر، وعدم كفاية التغذية التكميلية من حيث النوع والتيرة.

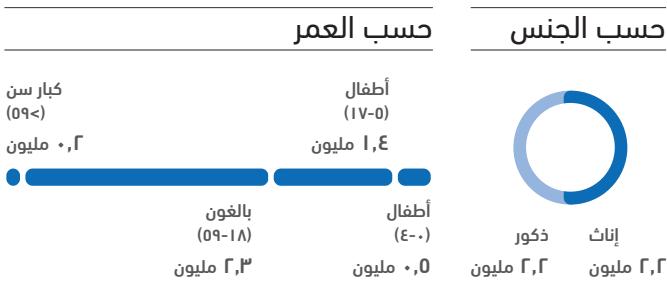
لارتفاع ممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار سيئة في سوريا، حيث تقل معدلات الرضا عن الطبيعة الحصرية عن مستويات ما قبل الأزمة بنسبة ٤٤ في المئة في ١١ محافظة. وتظهر النتائج المستخلصة من تقييم ممارسات تغذية الرضع والأطفال الصغار الذي أجري في درعاً أن نسبة الرضا عن الطبيعة الحصرية تصل إلى ٣ في المئة في بعض المجتمعات. تشمل العوائق التي تحول دون التغذية المناسبة للأطفال الصغار صعوبات الرضا عن الطبيعة، ومرض الأم، والقدرة على تحمل التكاليف، ونقص الدعم العائلي. تتمثل تغطية خدمات تغذية الرضع والأطفال الصغار إلى حد كبير في رسائل التوعية، بدلاً من الخدمات المتخصصة المطلوبة، مثل تقديم المشورة الفردية لدعم النساء الحوامل وتقديمي الرعاية على نحو أفضل بشأن تغذية الأمهات وإطعام أطفالهن الصغار بأمان خلال السن الدرج الذي يتراوح بين ٠ - ٤٤ شهراً. يجب تعزيز قدرة ممارسات الصحة والتغذية على اكتساب مهارات تغذية الرضع والأطفال الصغار المتخصصة على المستوى الوطني.

قد يكون ارتفاع معدلات سوء التغذية الحاد والمزمن مرتبطاً بعدم المساواة بين الجنسين من حيث إمكانية الحصول على الأطعمة المغذية والرعاية الصحية الجيدة وخدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية.^{١٨١} وقد لا تتمكن بعض النساء والفتيات المراهقات، خاصةً اللذى قد تكون لديهن قيود بدنية و/ أو معزولةن اجتماعياً، مثل المطلقات والأرامل، من الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التغذية. وقد تؤدي المخاوف المتعلقة بالسلامة أو العادات والتقاليد التي تمنع النساء من مغادرة المنزل من أجل الحصول على دعم التغذية إلى فرض قيود إضافية على إمكانية الوصول - خاصةً إذا كانت خدمات مثل المناطق المخصصة للأم والطفولة والمساحات الآمنة للنساء والفتيات والمساحات الملائمة للأطفال بعيدة عن منازلهم، بينما في حالات أخرى، يعتبر الزواج المبكر / القسري استراتيجية تكيف ضارة تلجأ إليها بعض الأسر كوسيلة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والتغذائية لأفرادها.^{١٨٢} وعلاوة على ذلك، فإن النساء الحوامل والمرضعات، والفتيات الصغيرات، والأمهات المراهقات اللائي يصلن إلى خدمات دعم التغذية بشكل متكرر بحاجة إلى دعم إضافي لمواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي والدعم النفسي الاجتماعي، حيث لا يوجد سوى قدرات ومهارات محدودة لدى موظفي التغذية لمعالجة علامات الضيق أو التعرّف عليها. هناك حاجة إلى بناء قدرات مقدمي خدمات التغذية في هذه المناطق وتحديد مسارات الإحالة الحالية إلى مرشدين اجتماعيين يمكنهم تقديم الخدمات المناسبة للمحتاجين إليها.

المأوى والمواد غير الغذائية

عدد المحتججين للمساعدة / المواد غير الغذائية

٤,٤ مليون NFI

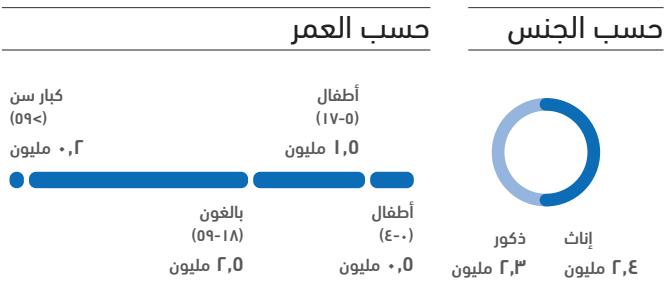


الفلسطينيين والمجتمعات المضيفة. على مدار الأزمة، لحقت أضرار واسعة النطاق بالمأوى والبنية التحتية، وتجاوز حجم إعادة البناء والتعويض اللازم قدرة واختصاص قطاع المأوى والمواد غير الغذائية والاستجابة الإنسانية بشكل عام. في ضوء زيادة العودة المنظمة ذاتياً في عام ٢٠١٨، توجد احتياجات متزايدة تتعلق بإصلاح وإعادة تأهيل مراكز الإيواء والبنية التحتية المدمرة، بينما يبحث الناس عن حلول أكثر دواماً. من المرجح أن تزداد هذه الاحتياجات في عام ٢٠١٩ إلى جانب احتياجات النازحين على المدى الطويل في سوريا والذين يبلغ عددهم ٦,٢ مليون شخص، ولا يزال العديد منهم يواجهون مجموعة من العقبات التي تحول دون عودتهم.^{١٨٦} تواجه نسبة كبيرة من السكان من مشكلة واحدة على الأقل تتعلق بكمية المأوى. وبالمثل، فإن نسبة كبيرة من السكان الذين يعيشون في مساكن مستأجرة لم يتمكنوا من تحمل تكلفة الإيجار في الأشهر الثلاثة الأخيرة. وتؤثر هذه المشكلة بشكل غير مناسب على النازحين، الذين يستأجر ٦٤ في المائة منهم منازل. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه المجتمعات المضيفة ضغوطاً كبيرة من حيث قدرة المأوى وكفايته، فضلاً عن الخدمات.

يحتاج ٤,٤ مليون شخص إلى مساعدات غير غذائية، بانخفاض قدره ٦ في المائة عن العدد المسجل في اللحمة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٨، وهي السنة الثانية على التوالي التي انخفض فيها العدد الإجمالي للمحتاجين إلى المساعدة غير الغذائية.^{١٨٧} ويشمل الأشخاص المحتاجون إلى المساعدة فئات سكانية مختلفة، مثل النازحين والعائدين واللاجئين الفلسطينيين والمجتمعات المضيفة. ومع ذلك، فإن الوضع في بعض المناطق، مثل الشمال الغربي، يتدهور على أرض الواقع وسط زيادة أعداد المحتاجين للمساعدة. ويعكس الانخفاض العام في عدد المحتاجين للمساعدة حدوث بعض التحسينات الإضافية في وظائف السوق في بعض المناطق، التي تشهد الآن زيادة في الاستقرار، وتحديداً حيثما تنكسر الأعمال القتالية. أصبح الوصول إلى المواد غير الغذائية عموماً أكثر

عدد المحتججين للمساعدة / المأوى

٤,٧ مليون



النقط الرئيسية

- لا يزال وضع المأوى في سوريا يزداد سوءاً، من حيث سعة المأوى المتاحة، وملاءمة ظروف المأوى، وقدرة الناس على إصلاح أو إعادة تأهيل منازلهم المدمرة، وتكلفة الإيجار بشكل خاص.
- الزيادة في الاحتياجات المتعلقة بالمأوى حادة بشكل خاص في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية، بما فيها المناطق التي تشهد مستويات عودة مرتفعة، مع زيادة في عدد المحتججين للمساعدة في توفير المأوى بنسبة ١٣,٧ في المائة إلى ٤,٧ مليون شخص منذ عام ٢٠١٧.
- يوجد اكتظاظ كبير في العديد من المناطق، بما في ذلك إدلب وشمال غرب حلب. واستنفدت قدرات المأوى في إدلب ولا توجد قدرة إضافية على استيعاب المزيد من الوافدين، بينما يواجه الوصول إلى شمال غرب حلب قيوداً جزئية.
- بينما يبدو أن الوصول إلى الأسواق يتحسن تدريجياً والمواد غير الغذائية متاحة في الأسواق، لا تزال لوازم أساسية إنسانية عديدة منقذة للحياة ومحافظة عليها بعيدة عنتناول العديد من الأشخاص بسبب تكلفتها، بما في ذلك الملابس والوقود. أثرت التدابير القسرية الانفرادية على إمدادات الوقود، التي أثرت بدورها على إمكانية الوصول.

لمحة عامة

نتيجة لتطور الأزمة في عام ٢٠١٨، لوحظ تحسن طفيف في وضع المواد غير الغذائية بشكل عام، ولكن تفاقم وضع المأوى. يحتاج ٤,٧ مليون شخص إلى دعم المأوى في سوريا بسبب الظروف غير الملائمة في أماكن الإقامة الحالية، والافتقار العام إلى أماكن إيواء كافية ومتاحة بأسعار معقولة.^{١٨٨} ويشمل المحتججون للمساعدة فئات سكانية مختلفة، مثل النازحين والعائدين واللاجئين

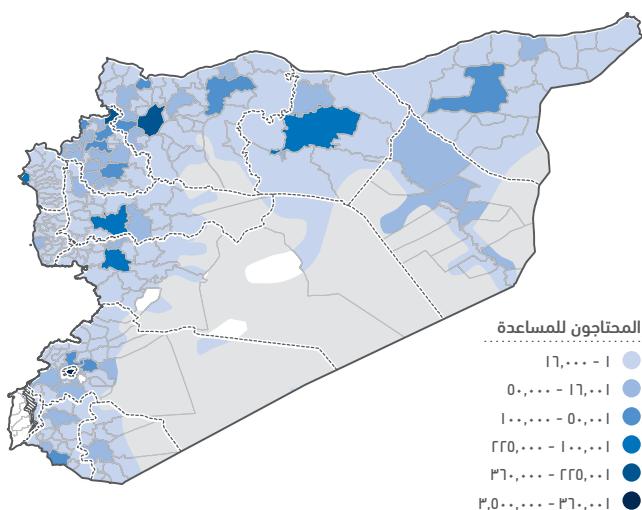
الإبلاغ عن تكلفة الإيجار والمواد غير الغذائية كتحديات كبيرة في جميع أنحاء سوريا. عند سؤالهم عن أهم ثلاثة احتياجات إنسانية، كان سعر السلع في الأسواق وخيارات المأوى / السكن من بين أكثر القضايا التي ذكرت بشكل متكرر. كما ذكر توفر المأوى للإيجار كأحد أهم أسباب النزوح، خاصة في محافظات دمشق والسويداء وحلب.

تحليل الاحتياجات الإنسانية

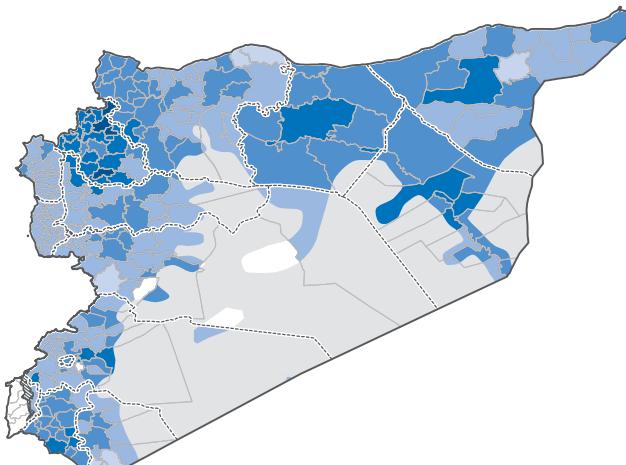
شهد قطاعاً المأوى والمواد غير الغذائية تحسناً من حيث عدد المحتجين للمساعدة وشدة الاحتياجات في الحسكة والرقة مقارنة بالملحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٨، وتفاقم الوضع في المناطق الشمالية الغربية مثل إدلب وغرب حلب. ويعزى الوضع الإنساني الحاد في الشمال الغربي إلى ارتفاع نسبة النازحين والاكتظاظ ونقص القدرة على توفير المأوى وارتفاع الإيجارات وعدم القدرة على تحمل التكاليف وضعف الوصول إلى الأسواق.

فيما يتعلق بالمواد غير الغذائية، على الرغم من الانخفاض الشامل

خريطة المحتجين للمساعدة/المواد غير الغذائية



خريطة الشدة/المأوى غير الغذائي

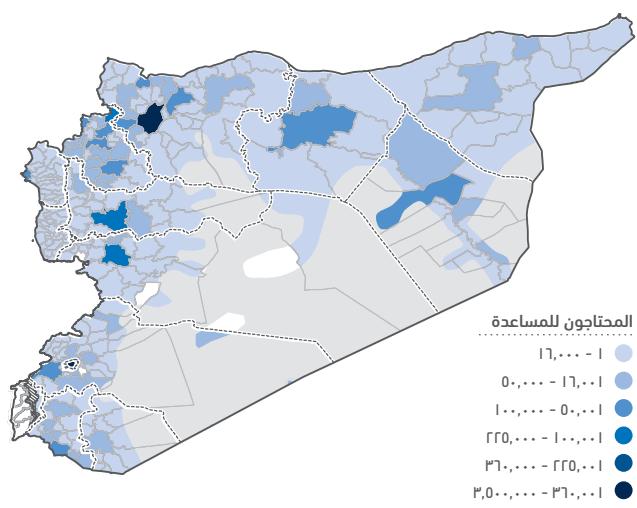


استقراراً، حيث أبلغ ١٤ في المئة من المجتمعات عن تدهور الوضع، مقاومةً بنسبة ٤٤ في المئة في عام ٢٠١٧. ومع ذلك، لا تزال الاحتياجات كبيرة، سواءً من حيث الاحتياجات الإنسانية المنقذة للحياة، خاصة بين النازحين حديثاً الذين يحتاجون المساعدة الأساسية والتكميلية والموسمية، أو الاحتياجات طويلة الأجل، بين تلك المجتمعات التي تحتاج إلى دعم موجه نحو القدرة على الصمود لتقليل الاعتماد على المساعدة الخارجية وتعزيز قدرة الأسر على تحمل الخدمات والضغوط المستقبلية.

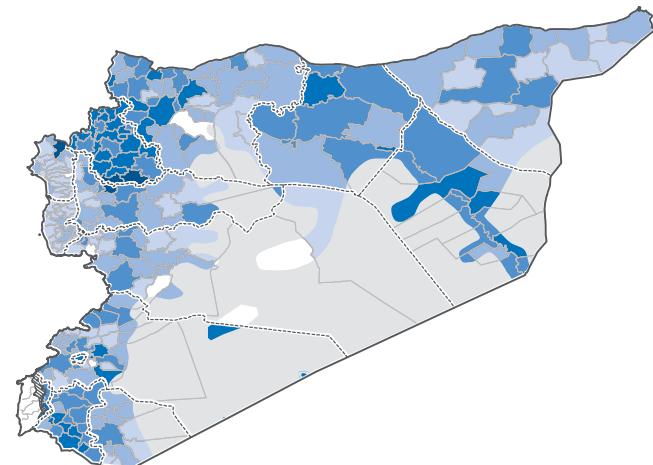
وبالمثل، تُظهر النتائج انخفاض الحاجة إلى المواد غير الغذائية القياسية / الأساسية وزيادة ملحوظة في طلب لوازم مدددة للحالة التي تواجهها بعض المجتمعات أو المجموعات السكانية. وتشمل هذه اللوازم الملابس والوقود والبطاريات. في عام ٢٠١٩، مستمرة هذه الاحتياجات في تقويض قدرة شركاء قطاع المواد غير الغذائية على تكييف الاستجابات استناداً إلى تقاطع الاحتياجات الفردية ومواطن الضعف مع القدرة المحلية للأسواق وسلسل التوريد.

تعد الضغوط الاقتصادية من الدوافع الرئيسية للحاجة، وقد تم

خريطة المحتجين للمساعدة / المأوى



خريطة الشدة/المأوى



محدودية الإمدادات قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي إلى لجوء السكان إلى استراتيجيات التكيف الضارة، مثل استنفاد الأصول وزيادة الديون، لتلبية احتياجاتهم.

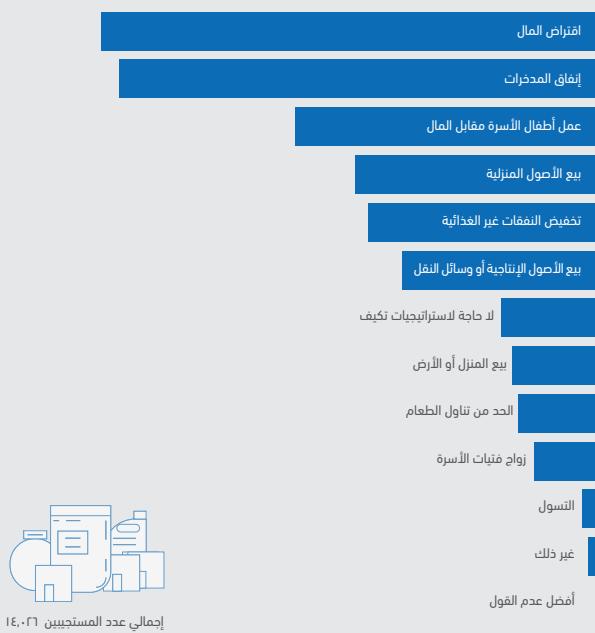
زاد عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة في مجال المأوى في محافظات إدلب وحلب ودير الزور. ومن ناحية أخرى، انخفضت الاحتياجات في محافظات ريف دمشق وحمص والحسكة. ونظراً لتحسين الوضع الأمني في هذه المحافظات بشكل عام منذ عام ٢٠١٧، فقد طرأ تحسينات على كفاية المأوى وانخفاض في عدد الأسر المضيفة. وبشكل عام، بالمقارنة باللحمة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٨، زادت شدة الحاجة في ٢١ في المئة فقط من النواحي. وإنجمالاً، يعيش أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ شخص في مناطق مصنفة على درجة شدة ٤ و ٥ مقارنة بعام ٢٠١٨، مع زيادة إجمالية في عدد المحتاجين للمساعدة إلى ٥٧,٠٠٠ شخص. وقد تركزت هذه الزيادات في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان. كما زادت شدة احتياجات المأوى في دير الزور وفي بعض المناطق في جنوب سوريا. وحدث تدهور كبير في الترتيبات الشاملة للمأوى في سوريا، حيث أبلغت ٣٦ في المئة من النواحي عن زيادة في نسبة المجتمعات التي تعيش في مراكز إيواء تالفة أو مؤقتة.

يعيش عدد كبير من الأشخاص في منازل تعاني من مشكلة عدم كفاية واحدة على الأقل، من بينها الافتقار إلى التدفئة والعزل، والإضاءة، ومرافق الاستحمام أو الطهي الضوري، وعدم كفاية المساحات، وانعدام الخصوصية وعدم القدرة على قفل منازلهم بشكل آمن. كانت قضايا عدم كفاية المأوى المذكورة من قبل مختلف الفئات المصنفة حسب العمر والجنس متشابهة، دون فرق

في عدد المحتاجين للمساعدة على مستوى النواحي، شهدت ٤٤ في المئة من النواحي زيادة في شدة الحاجة إلى المواد غير الغذائية. يوجد الآن ٥٠٠,٠٠٠ شخص إضافي بحاجة للمساعدة في نواحي تواجه شدة "حادية" في الاحتياجات مصنفة على أنها شدة بدرجة ٤ أو ٥ - أي أن المجموع ١,٥ مليون شخص، مما يشير إلى أنه في إطار التحسن العام، وظائف السوق لا تتحسن في بعض المناطق، مثل الشمال الغربي، بل إن الوضع يتدهور. طرأ تزايد في عدد المحتاجين إلى المساعدة غير الغذائية في إدلب تجاوزت ٦٠,٠٠٠ شخص، كما تم تسجيل زيادات أيضاً في حماة واللاذقية وطرطوس، مما يشير إلى أن القدرة على تحمل التكاليف تؤثر على المناطق المستقرة وكذلك المناطق التي تأثرت بشكل مباشر بالأعمال القتالية. وتعتبر الأسواق ضرورية لتلبية احتياجات المأوى والمواد غير الغذائية، حيث يستخدم ٩٩ في المئة من الناس في سوريا الأسواق لتلبية هذه الاحتياجات كلياً أو جزئياً.

في حين أن الوصول إلى الأسواق يبدو مستقراً أو آخذًا في التحسن في العديد من المناطق، إلا أن التحديات التي تواجه الوصول إلى الأسواق لا تزال قائمة. وأهمها الافتقار إلى وسائل النقل، والقيود المادية (مثل الطرق التالفة، وعرقلة الحركة)، والمسافة. وتمثل المخاوف الأمنية أيضًا مشكلة كبيرة. لا تزال وظائف السوق معطلة، وتتجلى بوضوح أكبر في التكلفة العالية للسلع، مما يجعلها بعيدة عن متناول الكثرين. وقد أفاد أكثر من ٧٥ في المئة من المجتمعات بأن الملابس كانت باهظة الثمن أو غير متوفرة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، كما تم الإبلاغ عن مستويات مماثلة تتعلق بوقود الطهي والتدفئة والبطاريات وحفاضات الأطفال. وهناك صلة بين عدم توفر اللوازم الفردية وعدم القدرة على تحمل ثمنها، مما يشير إلى أن

استراتيجيات التكيف الأكثر شيوعاً لمواجهة نقص المواد غير الغذائية



قضايا كفاية المأوى الأكثر شيوعاً التي تم الإبلاغ عنها



السكان المتضررون

لا يزال السكان في المناطق التي تعاني من طقس شديد البرودة خلال موسم الشتاء بحاجة إلى دعم موسمي، حيث أفادت المجتمعات التي شملتها الدراسة الاستقصائية عن وجہ قصور في المأوى ذات صلة بالتدفئة (نقص التدفئة والعزل) باعتبارها المشكلة الأكثر انتشاراً. وكانت الحاجة إلى الملابس ولوازم النظافة الصحية ووقود التدفئة أيضاً من بين القضايا الأكثر شيوعاً المتعلقة بالحاجة إلى المواد غير الغذائية في جميع أنحاء البلاد.

أبلغت المجتمعات المحلية عن احتياجات متنوعة من المواد غير الغذائية بين الفئات المختلفة المصنفة حسب الجنس والعمر. على سبيل المثال، يحتاج الفتيان والفتيات بقدر أكبر إلى الملابس والأحذية، بينما يحتاج الرجال إلى وقود التدفئة ومصادر الإضاءة وحاويات المياه، وتحتاج النساء والفتيات إلى فوط صحية، وأبلغت النساء عن حاجتهن إلى أدوات ذات صلة بالمطبخ، وأفاد كبار السن منهم بحاجة إلى بطاريات ومصادر طاقة وإضاءة. توضح هذه النتائج مجموعة واسعة من المستلزمات التي لا تزال الأسر تكافح للحصول عليها.

وفي سوريا، تذكر الأسر تقليدياً الزوج في وثائق المساكن والأراضي والممتلكات (وليس البنات). ونتيجة للنزاع، أصبح لدى سوريا عدد متزايد من ربات الأسر والأسر التي تفرق أفرادها. وبالنظر إلى مخاطر الحماية المذكورة أعلاه والمتعلقة بالمساكن والأراضي والممتلكات وال الحاجة المحددة إلى الوثائق ذات الصلة كشرط مسبق للتقي مساعدات وحقوق معينة في مجال المأوى، فإن المرأة تواجه عبئاً إضافياً للحصول على حقوقها وعلى هذا الدعم.^{١٨٣}

لا يزال مستوى ضعف اللاجئين الفلسطينيين مرتفعاً. أظهر تقييم حديث للاستضعفاف أجرته الأونروا أن ٩٠% في المئة من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا يعانون من فقر تام (دولاران في اليوم)، وأن ٨% في المئة منهم يعانون من فقر مدقع (١,٥ دولار في اليوم). وخلال عام ٢٠١٨، عانت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، مثل اليروموك وعين التل ودرعا، من أضرار جسيمة وتدمير للمنازل، مما حال دون عودتهم. كما أن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق مثل درعا ويلدا يخضع لقيود، الأمر الذي يفاقم الضعف الشديد بالفعل الذي يعاني منه آلاف اللاجئين الفلسطينيين.

ملحوظ. لا تستطيع حوالي ٦٨٠,٠٠٠ أسرة إجراء الإصلاحات اللازمة لمنازلهم، ويرجع ذلك في معظم الحالات إلى أنهم لا يستطيعون تحمل تكاليف المواد و/أو المساعدة المهنية اللازمة لتنفيذ إعادة التأهيل، وكذلك بسبب نقص العمالة الماهرة. كما كان الحال في السنوات السابقة، فإن الجهات الرئيسية التي تقدم مساعدات ودعم المأوى هي الأسر المضيفة، حيث تشير التقديرات إلى أن ٥٢,٠٠٠ أسرة تستضيف أشخاصاً آخرين.

ويتجلى الأثر العام لنقص الدخل وارتفاع الأسعار في عدم قدرة عدد كبير من الأسر التي تعيش في مساكن مستأجرة على تحمل تكاليف الإيجار، مما يؤدي إلى زيادة الضعف. ولا تزال قضايا المساكن والأراضي والممتلكات تشكل تحدياً على جهات عديدة. ولا يمكن الشروع في إصلاح المساكن وإعادة تأهيلها إلا بعد تأكيد حقوق المساكن والأراضي والممتلكات، ومع ذلك، فإن العديد من النازحين ليست لديهم وثائق كافية (لم يكن لدى العديد منهم وثائق صحيحة أو رسمية أو فقدوها أثناء النزوح)، والإجراءات والبنية التحتية الالزمة لإضفاء الطابع الرسمي على الوثائق أو استعادتها لا تعمل بشكل موحد أو يتعدى الحصول عليها. ويزداد خطر الإجلاء / أو الاستغلال مع ما ينطوي عليه من آثار كبيرة على الحماية (خاصة بالنسبة للفئات المستضعفة بشكل خاص)، وفي الوقت نفسه، توجد أيضاً مخاطر انتهاكات الحقوق (سواء حقوق الملك أو الشاغلين) والنزاعات المستقبلية بسبب صعوبة إثبات الملكية.

المياه والصرف الصحي والنظافة

حسب العمر



حسب الجنس



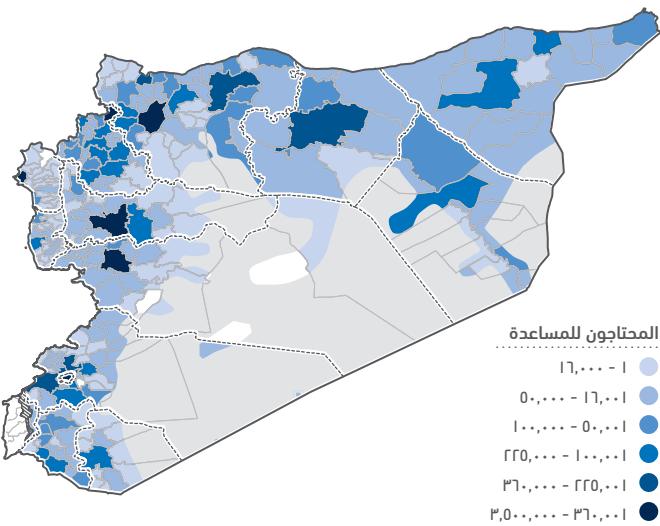
عدد المحتجين للمساعدة

١٠,٠
مليون

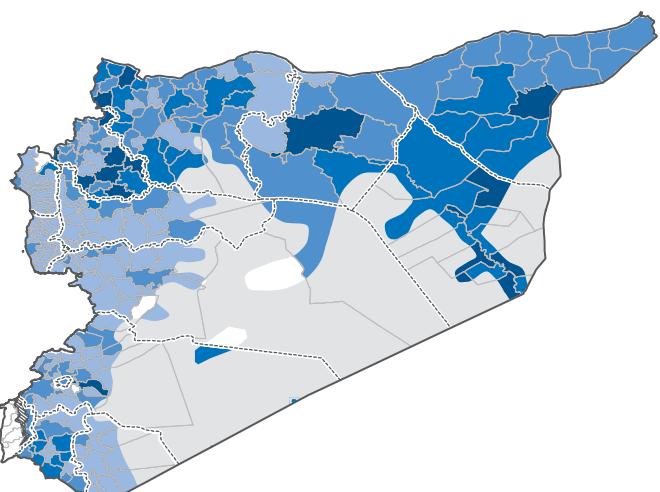


٦,٢ مليون بحاجة ماسة للمساعدة

خريطة المحتجين للمساعدة



خريطة الشدة



٨٢

النقط الرئيسية

- لا يزال الوصول إلى كميات كافية من المياه الصالحة للشرب محدوداً، مع الحاجة المتزايدة لضمان جودة المياه ودعم إعادة تأهيل شبكات المياه وتشغيلها وصيانتها دون قيد أو شرط.
- يترك ما لا يقل عن ١٠٪ في المائة من القمامات في المناطق العامة، مما قد يعرض الناس في بعض المناطق لخطر متزايد يتمثل في الإصابة بالأمراض المعدية، مثل داء الليشمانيات.
- نتيجة للأزمة، لا تعالج ٧٠٪ في المائة على الأقل من مياه الصرف الصحي، ونصف شبكات الصرف الصحي على الأقل مغلقة، مما يعرض المجتمعات المحلية لمخاطر صحية كبيرة، مثل الإسهال الدموي الحاد أو التيفويد أو البرقان.^{١٨٨}
- توجد حاجة إلى استمرار توفير خدمات وإمدادات المياه والإصحاح والنظافة الكافية للنازحين في موقع الملاذ الأخير، وتعزيز الانتقال إلى حلول أكثر استدامة مع الاعتراف بالحاجة إلى مزيد من التركيز على النازحين في المراكز الجماعية والمناطق المفتوحة.
- يلزم إجراء تقييمات جديدة لشبكات توزيع مياه الصرف الصحي ومياه الشرب في عام ٢٠١٩ بواسطة وزارة الموارد المائية وبدعم من الشركاء المقيمين في دمشق وبالتعاون مع الشركاء عبر الحدود في المناطق المتنازع عليها، وذلك لإرشاد التخطيط القائم على الأدلة وتلبية احتياجات إعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي على نحو كاف.

لمحة عامة

تم إجراء تقييمات شاملة للمياه والإصحاح في منتصف عام ٢٠١٨، لكي تسترشد بها اللاحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩، بما في ذلك مسح فردي للأسر على مستوى الناحية (حوالي ٤٦,٠٠٠ عينة من ٢٦٠ ناحية في سوريا) ومسح عائلي ركز على مخيمات النازحين والمراكز إيواء غير الرسمية في شمال غرب وشمال شرق سوريا (حوالي ١,٩٥٠ أسرة في ١٠٦ مخيماً و ١٠٠ مركز إيواء جماعي). وشملت التقييماتأخذ عينات المياه واختبار الكلور الحر المتبقى لدى المستخدم النهائي.

بناءً على تقييمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية، يحتاج ما يقدر بنحو ١٠,٠ مليون شخص إلى مساعدة في مجال المياه والإصحاح والنظافة (الأشخاص المعرضين لخطر كبير يتمثل في استهلاك المياه غير الآمنة، بمن فيهم المعرضون للخطر جراء النزوح)، ٦,٢ مليون

حول موقع النازحين بالقرب من الحدود التركية. وقد شكلت مستويات النزوح المرتفعة للغاية، بالإضافة إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يبحثون عن مأوى في موقع النازحين، تحديات كبيرة لشركاء قطاع المياه والإصلاح والنظافة، نظراً لزيادة تكلفة وتعقيد توفير الخدمات في موقع النازحين مقارنة بالممجتمعات المضيفة. وتكتسب إمكانية الوصول عبر الحدود وعبر خطوط النزاع أهمية خاصة بالنسبة لقطاع المياه والإصلاح والنظافة، خاصة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى خدمات المياه والإصلاح والنظافة لأن هذا النوع من البرامج يشكل الجزء الأكبر من الاستجابة الطارئة لقطاع المياه والإصلاح والنظافة.

نظراً لتغير جهات السيطرة في العديد من المناطق، في جميع أنحاء سوريا، لاحظ القطاع توقف خدمات المياه والإصلاح والنظافة للسكان المعرضين للخطر في مناطق مثل الغوطة الشرقية وعفرين وجنوب سوريا وشمال غرب سوريا. خلال الأعوام القتالية وفي الأشهر التي تلت تغير الجهات المسيطرة، ظلت القيود تعرقل وصول الشركاء الذين يعملون من داخل سوريا. ويعُد التأخير في إعادة إنشاء المساعدات والخدمات في هذه المناطق، ومحدودية التمويل، والعديد من الشروط (الإضافية) التي يفرضها المانحون من العوامل الرئيسية المحركة للاحتياجات. يجب التخفيف من الاحتياجات الإنسانية حتى في حالات تغير الجهات المسيطرة، وبالتالي، توجد حاجة إلى مزيد من المرونة.

تحليل الاحتياجات الإنسانية

على الرغم من الاستثمارات في أنظمة معالجة المياه وتوفير مطهرات المياه، تظل الحاجة الرئيسية في مجال المياه والإصلاح في جميع أنحاء سوريا هي الحصول على كميات كافية من المياه الصالحة للشرب. يعتمد ما يقرب من ٥٠ في المئة من الأسر التي شملتها الدراسة الاستقصائية على مصادر مياه بديلة وغير آمنة في كثير من الأحيان لتلبية أو استكمال احتياجاتها من المياه. تعتبر نتائج اختبار الكلور الحر المتبقى أكثر إثارة للقلق، إذ تشير إلى أن ٤٠ في المئة فقط من المياه الواردة من الشبكات في جميع أنحاء البلاد بها مستوى كاف من الكلور الحر المتبقى عند نقطة الاستخدام (في حدود معايير مياه الشرب الوطنية ومعايير الطوارئ على حد سواء، بحد أدنى ٢٠ ملغر / لتر). لوحظت أسوأ الحالات في درعا وإدلب، حيث يحصل حوالي ١٣ في المئة فقط من السكان على كامل احتياجاتهم من خلال شبكة المياه المنقوله عن طريق الأنابيب، وتزداد هذه النسبة قليلاً في حلب (٦ في المئة) ودير الزور (٢٢ في المئة). أما في درعا والقنيطرة وإدلب لما بين ٣٥ و٤٠ في المئة من السكان، وتتوفر ما يصل إلى ١٣ في المئة من إمدادات المياه على مستوى الأسرة في إدلب. وتشير نتائج اختبار الكلور الحر المتبقى التي أجريت على المياه التي توفرها الشاحنات إلى أن سلامة المياه أقل بكثير من سلامة مياه الشبكات، حيث تشير ١٣ في المئة فقط من العينات المأخوذة من جميع أنحاء سوريا إلى مستوى كاف من الكلور عند نقطة الاستخدام.

يقدر متوسط استهلاك المياه خلال عام ٢٠١٨ بنحو ٧١ لترًا للفرد في اليوم. ومع ذلك، فإن المجتمعات التي تعتمد حصرياً على شراء المياه من الشاحنات التجارية تحصل في المتوسط على ٥٧ لترًا فقط للفرد في اليوم، وبحصل ١٠ في المئة منهم على الأقل على أقل من ٣٠ لترًا للفرد في اليوم. وتستهلك المناطق التي تحصل على مياه مجانية من الشبكات أكثر بكثير من ٧١ لترًا في اليوم. وتتفق الأسر التي ليس

منهم بحاجة ماسة للمساعدة (النازحون في المخيمات والمرأكز إيواء غير الرسمية والمجتمعات المضيفة).

قبل الأزمة، كان ما يقرب من ١٠٠ في المئة من سكان سوريا يحصلون على الخدمات التي توفرها شبكات مياه حكومية متغيرة وتدار بشكل مركزي. تشير نتائج التقييم الأسري لعام ٢٠١٨ إلى زيادة طفيفة في حصة المياه المستلمة من شبكات توزيع المياه مقارنة بالعام السابق. ومع ذلك، تشير النتائج أيضاً إلى أن مستوى كلورة المياه لا يزال غير كاف في العديد من المناطق، وأن الكثير من الناس ما زالوا مجبرين على استكمال المياه الواردة من الشبكة أو الاعتماد على مصادر بديلة. يزيد موفروا المياه غير الرسميين الذين لا يزالون يلبون جزءاً من الطلب على المياه، غالباً ب المياه ذات نوعية رديئة، من خطر الإصابة بالأمراض المنقولة بواسطة المياه. وتواجه مجتمعات عديدة لا تحصل على خدمات شبكات المياه مشكلات خطيرة تتعلق بالقدرة على تحمل تكاليف المياه وتؤثر أيضاً على الاحتياجات في قطاعات الأخرى. على الرغم من عدم انتظام عمل شبكات المياه المنقوله عبر الأنابيب في بعض المناطق، إلا أنها لا تزال تعمل بمستويات متفاوتة من الكفاءة، حيث تحصل المدن الحضرية على خدمات أفضل بشكل عام. كان للقيود المفروضة على العمليات المنتظمة والصيانة والإصلاح تأثير كبير على كفاءة الشبكات، مما أدى إلى زيادة خطر التلوث. وقد أسفرت التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد عن تقييد استيراد معدات هامة تتعلق بالمياه، بما في ذلك منتجات معالجة وتطهير المياه، مما يزيد من تعقيد العمليات. ولا يزال الافتقار إلى مصدر طاقة منظم يشكل عنق الزجاجة الرئيسي في قطاع المياه والإصلاح والنظافة ويوضح الأداء دون المستوى لشبكات توزيع المياه في العديد من المناطق، وخاصة المناطق المتنازع عليها. في شمال شرق سوريا، شكل تلوث محطات المياه بالمتغيرات الخطيرة، بالإضافة إلى قربها من خط المواجهة في دير الزور، تحديات كبيرة ساهمت في استمرار الاحتياجات المتعلقة بنقص المياه الصالحة للشرب ذات الأسعار المعقولة، وأثار مخاوف بشأن حماية موظفي المياه والإصلاح والنظافة.

قبل الأزمة، لم يتمكن سوى ٦٠ في المئة من السكان من الوصول إلى ٤٢ محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي كانت تخدم المدن الكبرى فقط؛ بينما اعتمدت أجزاء أخرى من البلاد على تقنيات أكثر بساطة.^{١٨٩} لم يعد الكثير من هذه المحطات صالحة للعمل بسبب الأضرار أو عدم توفر الإمدادات الحيوية والدعم الإداري مما يؤدي إلى مخاطر صحية كبيرة على المستوى المجتمعي.

توفر البلديات / السلطات المحلية في معظم أنحاء البلاد خدمات جمع القمامه بشكل أساسي، وعادة ما تتوفر مستوى أساسى من الخدمة. ومع ذلك، نظراً لعدم وجود استراتيجيات شاملة للتخلص من النفايات والتحديات التشغيلية، يلزم بذل جهود إضافية في مجتمعات ريفية وحضرية محددة لتعزيز وتحسين جودة وانتظام جمع النفايات الصلبة والتخلص منها.

أصبحت محافظة إدلب وكذلك المناطق المحيطة بها المتنازع عليها مزدحمة للغاية جراء النزوح الكبير إلى تلك المناطق وداخلها. وقد أدى الضغط المتزايد على خدمات المياه والإصلاح والنظافة التي تعمل بأكثر من طاقتها بالفعل إلى زيادة الاعتماد على مصادر المياه البديلة وغير الآمنة في كثير من الأحيان والتي تزيد بشكل كبير من خطر الأمراض المنقوله عن طريق المياه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحفر المستمر للآبار بحثاً عن المياه قد أثر سلباً على موارد المياه الجوفية، وقد لوحظ استنزاف كبير لمستودعات المياه الجوفية خاصة

المخيمات ومراكيز الإيواء الجماعية في شمال غرب سوريا، وأولوية ثانية في ٤٠ في المئة، وأولوية ثلاثة في ٣٠ في المئة^{١٩٣} يُظهر تقييم قطاع المياه والإصحاح للوضع في المخيمات، الذي أُجري في كل من شمال غرب وشمال شرق سوريا أن ١٦٪ من النازحين في المخيمات ومراركز الإيواء الجماعية ينفقون أكثر من ٢٠٪ من دخلهم لشراء المياه، ويرتفع هذا الرقم إلى أكثر من ٥٠٪ في بعض الحالات ويساهم أيضًا في زيادة اللجوء إلى استراتيجيات التكيف الضارة. كما أن الاحتياجات المتعلقة بالصرف الصحي أعلى بكثير بين النازحين الذين يعيشون في مراكز إيواء ومخيمات غير رسمية مقارنة ببقية السكان، حيث يتكرر الإبلاغ عن الاكتظاظ والنظافة ومخاوف الحماية المرتبطة بالحالة المتبدلة لمراقبة الصرف الصحي.

من حيث القدرة على تحمل تكاليف الحصول على مستلزمات المياه والإصحاح والنظافة وإمكانية الحصول عليها، تشير بيانات تقييم المياه والإصحاح والنظافة إلى أن لوازم النظافة متوفرة في معظم الأسواق المحلية، وأن نسبة صغيرة نسبياً من السكان لا يستطيعون شراءها. ويعتبر النازحون والعائدون أسوأ حالاً، وقد أشار ١٠٪ في المئة من الأشخاص الذين شملتهم الاستطلاع إلى أنهم غير قادرین على شراء بعض مواد النظافة الصحية الأساسية.

السكان المتضررون

نظرًا لطبيعة برامج المياه والصرف الصحي والنظافة، فإن دعم شبكات المياه والصرف الصحي والنظافة يعود بالنفع على جميع السكان الذين يحصلون على خدمات في منطقة البرنامج، بغض النظر عن الحالة أو مستوى الحاجة. وتشير المعلومات المتاحة لقطاع المياه والصرف الصحي والنظافة إلى أن النازحين دائمًا ما يكونون أسوأ حالاً من المجتمعات المقيمة/^{المضيفة} من حيث الحصول على خدمات ولوازم المياه والصرف الصحي والنظافة. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه العائدون إلى مناطقهم الأصلية بتنظيم ذاتي وصول غير متسلق إلى خدمات المياه والإصحاح والنظافة وقد يؤدي ذلك إلى نزوح ثانوي. وعلاوة على ذلك، فإن النازحين في موقع النازحين أكثر عرضة للخطر لأنهم يعتمدون بشكل كامل على المساعدة للحصول على خدمات ولوازم المياه والإصحاح والنظافة الأساسية المنفذة للحياة. وعلى وجه التحديد، لا يستطيع معظم النازحين ذوي الإعاقة في موقع النازحين الوصول إلى مراقبة الصرف الصحي المناسبة.

وبالإضافة إلى ذلك، قد يحتاج اللاجئون الفلسطينيون إلى عناية خاصة لتحديد احتياجاتهم في مجال المياه والإصحاح والنظافة، وخاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق التي تضررت بشدة من الأعمال القتالية السابقة، وكذلك العائدون والنازحون.

من بين المحتججين للمساعدة، توجد مجموعات لديها احتياجات محددة في مجال المياه والإصحاح والنظافة، من بينهم الأطفال دون سن الثانية (٧٪ في المئة) والنساء في سن الإنجاب (٣٣٪ في المئة) والأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في المخيمات. تواجه مجموعات معينة أيضًا تحديات محددة في مجال المياه والإصحاح والنظافة، وتواجه الأسر النازحة والعائدة التي تعيلها نساء صعوبات أكثر لتحمل تكاليف غالبية مواد النظافة مقارنة بالأسر التي تعيلها نساء في المجتمعات المضيفة. على سبيل المثال، تعد تكلفة حفاضات الأطفال للأسر التي تعيلها إناث مشكلة بالنسبة لـ ١٧٪ في المئة من العائدين و٨٪ في المئة من النازحين، مقارنة بأقل من ١٪ في

لديها خيار سوى شراء المياه من الشاحنات التجارية في المتوسط ١٠٪ في المئة من دخلها على المياه، وبنحو ٣٪ في المئة من السكان أكثر من ٢٪ في المئة من دخلهم لشراء المياه، وفي الحالات القصوى، تتفق ما يصل إلى ٤٪ في المئة العريضة في محافظة الحسكة). وينعد الوضع أكثر خطورة على الأشخاص الذين يعيشون في مراكز إيواء غير رسمية، حيث يمكن أن تنفق الأسرة أكثر من ٠٪ في المئة من دخلها على المياه. ويمكن أن يؤدي انخفاض دخول الأسر السورية وقوتها الشرائية إلى تبني استراتيجيات تكيف ضارة، وقد تترتب على ذلك آثار خطيرة على سلوك / ممارسات الصحة والنظافة.

فيما يتعلق بالصرف الصحي، يستطيع أكثر من ٩٩٪ في المئة من السكان الذين شملتهم الاستطلاع الوصول إلى مرافق صالح للعمل. ومع ذلك، قد يعطي هذا الرقم انطباعاً خاطئاً بأن حالة الصرف الصحي في سوريا مرضية: ٧٠٪ في المئة على الأقل من مياه الصرف الصحي غير معالجة ونصف شبكات الصرف الصحي على الأقل إما غير صالحة للعمل أو تعمل جزئياً فقط، مما يؤدي إلى مخاطر صحية كبيرة على المستوى المجتمعي. وتشير التقديرات الأخيرة الصادرة عن وزارة الموارد المائية إلى أن ٩٪ في المئة فقط من السكان ما زالوا يحصلون على خدمات معنفات معالجة مياه الصرف الصحي الصالحة للعمل.^{١٩٤}

سوف يظل تأثير الخلل الذي أصاب محطات معالجة مياه الصرف الصحي وشبكات الصرف الصحي القائمة، والتي تسهم في تصرف مياه الصرف الصحي الخام، كبيراً على مصادر المياه والتربية والإدارة الشاملة للموارد المائية. كما ساهم مزيج من العوامل، التي تشمل نقص الاستثمار في سلامة المياه وتوزيع المياه الخام غير المعالجة والافتقار إلى الإدارة الآمنة للصرف الصحي في زيادة مخاطر الصحة العامة. ومن الأمثلة الدالة على بعض هذه المخاطر ارتفاع نسبة الأمراض المنقولة عن طريق المياه في بعض المجتمعات، بما في ذلك في جميع أنحاء إدلب، أو تفشي الإسهال الدموي الحاد في بعض مناطق دير الزور في عام ٢٠١٨.^{١٩٥}

يشير تقييم المياه والإصحاح والنظافة على مستوى الأسرة إلى ترك ما لا يقل عن ١٠٪ في المئة من النفايات في الأماكن العامة، مما قد يسهم في زيادة الإصابة بداء الليشماني، التي لوحظت منذ بداية عام ٢٠١٨ في بعض المناطق، وبينما أن الوضع مزري بشكل خاص في بعض المناطق التي ترتفع فيها نسبة العودة، حيث بلغ ٣٥٪ في المئة من العائدين عن ترك القمامات في المناطق العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض الأماكن المستخدمة للتخلص من القمامات تفتقر إلى الإعداد المناسب والإدارة الجيدة، مما قد يسهم في زيادة تكاثر ناقلات الأمراض. يلزم تنفيذ أنشطة الوقاية من داء الليشماني، بما في ذلك إدارة النفايات الصلبة، وخاصة في شمال غرب وشمال شرق سوريا، حيث يوجد الشكل الأكثر خطورة من المرض (داء الليشماني الشوسي)، وتشير التقارير الواردة من إدلب إلى زيادة بنسبة ١٠٠٪ في المئة في عدد الحالات في النصف الأول من عام ٢٠١٨، مقارنة بعدد الحالات التي تم الإبلاغ عنها في عام ٢٠١٧.^{١٩٦}

ويُعد النازحون الذين يعيشون في موقع النازحين من بين أكثر الفئات ضعفاً في سوريا. في الشمال الغربي، ساهم حجم موجات النزوح إلى مواقع النازحين منذ بداية عام ٢٠١٨ في تدهور مراقبة المياه والإصحاح، التي كانت تعاني من فرط استخدامها بالفعل، وزيادة الحاجة إلى توسيع نطاق العمليات وتعزيز التركيز على حلول أكثر استدامة مثل الربط بشبكات المياه الحالية و/ أو إنشاء شبكات مياه وصرف صحي ميسّطة. عدد النازحون إمكانية الحصول على خدمات المياه والإصحاح والنظافة كأولوية قصوى في ٣٪ في المئة من

الصحية مصدر قلق كبير للنساء والفتيات. غالباً ما تكون المرافق المخصصة للأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة غير متاحة، وبالتالي، فمن المرجح أن تتأثر تلك الفئات بنقص الأماكن؛ وينبغي سد هذه الثغرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأسر النازحة والعائدة التي تعيلها نساء أكثر عرضة للخطر من حيث إمكانية الحصول على لوازم المياه والإصلاح والنظافة أو تحمل تكفلتها، بما في ذلك المناديل الصحية وغيرها من مستلزمات النظافة التي توفرها الخدمات والجهات الفاعلة في مجال المياه والإصلاح والنظافة. يجب على شركاء قطاع المياه والإصلاح والنظافة اتخاذ تدابير لتجنب تعرضهم لمخاطر حمائية أكبر، ولا سيما العنف القائم على النوع الاجتماعي. ويلزم بذل جهود متواصلة لتدريب موظفي المياه والإصلاح والنظافة الصحية على المفاهيم الأساسية للعنف القائم على النوع الاجتماعي ومسارات الإحالاة لإحالة الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل صحيح، ومن بين القضايا الأخرى المثيرة للقلق، ولا سيما في شمال شرق سوريا، ارتفاع مستويات التلوث بالمتغيرات الخطيرة في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي وقرب تلك البنية التحتية من خطوط القتال الأتمامية، وهو ما قد يُعرض موظفي المنظمات الإنسانية للخطر أثناء تقييم وإعادة تأهيل مرافق المياه والإصلاح.

المئة من المجتمعات المضيفة. وعلى الرغم من أن الاحتياجات الخاصة بالنظافة تختلف حسب الفئة السكانية، فإن التقييمات على مستوى الأسرة تؤكد الوصول إلى مستوى جيد من ممارسات النظافة في جميع أنحاء سوريا، على الرغم من استمرار الأزمة التي طال أمدها. ولا تزال الأسواق في جميع أنحاء البلاد تعمل بشكل عام، كما أن غالبية لوازم النظافة الشخصية متاحة للشراء. وبالتالي فإن العائق الرئيسي أمام الحصول على لوازم النظافة الشخصية هو انخفاض القوة الشرائية للأسر السورية، ولا سيما النازحين، مما يعزز الحاجة إلى برامج المياه والإصلاح والنظافة المستندة إلى السوق. مخاوف الحماية والاحتياجات في مجال المياه والإصلاح والنظافة تشير إلى وجود العديد من مخاطر الحماية المرتبطة بالاحتياجات في مجال المياه والإصلاح والنظافة التي يجب منعها أو التصدي لها.¹⁹⁶ وأكدت نتائج التقييم في بعض مواقع النازحين في شمال سوريا أن مشكلات الحماية، بما في ذلك عدم وجود أقفال على الأبواب ونقص الإضاءة والمرافق المنفصلة للجنسين والمسافة الطويلة إلى المرافق، بالإضافة إلى الافتقار إلى الخصوصية والخوف من المضايقات في الطريق إلى مرافق المياه والإصلاح والنظافة.

مِرْفَقٌ اٰ

تَصْنِيف شَدَّة الْحِتَيَاجَاتِ الْمُشْتَرِكَ بَيْنِ الْقَطَاعَاتِ

بِحَاجَةٍ حَادَّةٍ وَفَوْرِيَّةٍ لِلمساَعِدةِ الإنسَانِيَّةِ			بِحَاجَةٍ إِلَى المساَعِدةِ الإنسَانِيَّةِ			حَالَةُ الوَصْولِ
٦	٥	٤	٣	٢	١	
حاجة كارثية	حاجة درجة	حاجة شديدة	حاجة كبيرة	حاجة معتدلة	حاجة صغيرة	
محاصرة، مطوقة عسكرياً	يصعب الوصول إليها تخضع لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية					
<٩٠٪ نازحون جدد من إجمالي النزوح وجمله	٩٠-٦١٪ نازحون جدد من إجمالي النزوح وجمله	٦١-٤١٪ نازحون جدد من إجمالي النزوح وجمله	٤١-٣٤٪ نازحون جدد من إجمالي النزوح وجمله	٣٤-٣٠٪ نازحون جدد من إجمالي النزوح وجمله	٣٠-٢٧٪ نازحون جدد من إجمالي النزوح وجمله	>٢٧٪ نازحون جدد من إجمالي النزوح وجمله (>٣ أشهر، بما في ذلك النازحون في المواقع)
<٤٠٪ من السكان في المنطقة نازحون / عائدون	٤٠-٣١٪ من السكان في المنطقة نازحون / عائدون	٣١-٢٤٪ من السكان في المنطقة نازحون / عائدون	٢٤-٢٣٪ من السكان في المنطقة نازحون / عائدون	٢٣-١١٪ من السكان في المنطقة نازحون / عائدون	١١-١٠٪ من السكان في العائد़ين مقابل العائدون	>١٠٪ من السكان في العائدِين مقابل العائدون أو السكان المضيغين
السكان يشهدون صراعاً كارثياً	السكان يشهدون صراعاً جرأا	السكان يشهدون صراعاً شديداً	السكان يشهدون صراعاً كبيراً	السكان يشهدون صراعاً معتدلاً	السكان يشهدون الحد الأدنى من الصراع	حدَّةُ الصراعِ
<١٠٠٪ زيادة في نطاق المؤشر المركب	١٠٠-٨١٪ من نطاق المؤشر المركب	٨١-٦١٪ من نطاق المؤشر المركب	٦١-٤١٪ من نطاق المؤشر المركب	٤١-٢١٪ من نطاق المؤشر المركب	٢١-١١٪ من نطاق المؤشر المركب	المؤشر المركب (%) ارتفاع أسعار السلع الأساسية (الوقود والدقيق))
مصدر غير آمن للمياه واستخدام المياه المعالجة بنسبة ١٠٠٪	مصدر غير آمن للمياه واستخدام المياه المعالجة بنسبة ٣٠-١١٪	مصدر غير آمن للمياه واستخدام المياه المعالجة بنسبة ٤٠-٢١٪	مصدر غير آمن للمياه واستخدام المياه المعالجة بنسبة ٦٠-٤١٪	مصدر غير آمن للمياه واستخدام المياه المعالجة بنسبة ٩٠-٦١٪	مصدر غير آمن للمياه واستخدام المياه المعالجة بنسبة ١٠٠-٩١٪	الحصول على الخدمات الأساسية (الحصول على المياه المأمونة واستخدام المعالجة)
-	-	-	-	-	-	مراجعة الخبراء / مراجعة المراكز / فرق التنسيق الإنساني في المنطقة

التعليقات الختامية

- ٣٣ تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨
 ٤٤ دراسة استقصائية أجراها شركاء الأمم المتحدة، ٢٠١٨. شملت الدراسة النازحين في جميع المحافظات السورية ال١٤ و٦٧ منطقة و٧٧ ناحية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لاستكشاف نواياهم للهجرة.
- ٣٥ منظمة الصحة العالمية، نظام رسم خرائط توافق الموارد الصحية، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨
 ٣٦ المنهج المتكامل لللاستجابة الإنسانية في سوريا، قطاع الصحة، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨
 ٣٧ قطاع التعليم، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
 ٣٨ تقييم على مستوى الأسر، شركاء الأمم المتحدة، تموز/يوليو ٢٠١٨
 ٣٩ تقرير المبعوث الخاص المعنى بالآثار السلبية للتداريب الفسيرة الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، آب/أغسطس ٢٠١٨
 ٤٠ فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالسكان، آب/أغسطس ٢٠١٨
 ٤١ المنهج المتكامل لللاستجابة الإنسانية في سوريا، قطاع الأمن الغذائي، ٢٠١٨
 ٤٢ في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد العالمي، يُعرّف الشخص بأنه فقير متعدد الأبعاد أو فقير حسب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد إذا كان مدروساً من ثلث مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد الموزونة على الأقل: الصحة والتعليم ومستويات المعيشة.
- ٤٣ قطاع الحماية، ٢٠١٨.
 ٤٤ المنهج المتكامل لللاستجابة الإنسانية في سوريا، قطاع الأمن الغذائي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
 ٤٥ المنهج المتكامل لللاستجابة الإنسانية في سوريا، قطاع الأمن الغذائي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
 ٤٦ المنهج المتكامل لللاستجابة الإنسانية في سوريا، قطاع الأمن الغذائي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
 ٤٧ نشرة مراقبة أسعار السوق الصادرة عن برنامج الأغذية العالمي، حزيران/يونيو ٢٠١٨
 ٤٨ برنامج تقييم الاحتياجات في سوريا، شباط/فبراير ٢٠١٤
 ٤٩ سوريا على طول، تموز/يوليو ٢٠١٨
 ٥٠ البنك الدولي، حصيلة الحرب: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنزاع في سوريا، تموز/أيلول ٢٠١٧
 ٥١ الجمعية الاقتصادية السورية، دعم التوظيف وسائل العيش في سوريا، ٢٠١٨
 ٥٢ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمعية العلوم الاقتصادية السورية، دعم التوظيف وسائل العيش في سوريا، تموز/يوليو ٢٠١٧
 ٥٣ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمعية العلوم الاقتصادية السورية، دعم التوظيف وسائل العيش في سوريا، تموز/يوليو ٢٠١٧
 ٥٤ منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، ٢٠١١
 ٥٥ الإعاقة وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية في سوريا: غرب حلب وإدلب والرقة، تقرير سوريا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
 ٥٦ المنهج المتكامل لللاستجابة الإنسانية في سوريا، مبادرة رصد النتائج: الجولة الثالثة، المنهج المتكامل لللاستجابة الإنسانية في سوريا، قطاع الأمن الغذائي
 ٥٧ المسح الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي للأسر واستطلاع النوايا، ٢٠١٨
 ٥٨ قطاع التغذية، ٢٠١٩.
 ٥٩ تشير هذه المناطق إلى المناطق التي تغيرت الجهات المسيطرة عليها مؤخراً في بعض هذه المناطق، تمكنت الجهات الفاعلة الإنسانية داخل سوريا من زيادة وصولها إلى المحتاجين للمساعدة؛ ومع ذلك، لا تزال بعض المناطق يصعب الوصول إليها بسبب عوامل متعددة.
 ٦٠ يعتبر السكان تقليدياً نازحين حديثاً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من النزوح.
 ٦١ تعتبر المجتمعات مثقلة بالأعباء عندما يشكل النازحون أكثر من ٣٠٪ في المئة من السكان المضيغين.
 ٦٢ لم تكن الأمم المتحدة طرفاً في هذه الاتفاقيات.
 ٦٣ أصوات من سوريا، ٢٠١٨، جهة المسؤولية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي، ونتائج التقييم لعام ٢٠١٨
- ٦٤ يشير مصطلح تحركات السكان إلى الأشخاص أو مجموعة من الأشخاص الذين أجبوا أو أطلقوا للهجرة من منازلهم أو مغادرتها، على وجه الخصوص كنتيجة للأعمال القتالية أو الكوارث أو لتفادي آثارها. تشمل تحركات السكان تحركات الأشخاص الذين قد يكونون قد تعرضاً للنزوح أكثر من مرة. وعلى هذا النحو، فإنه لا يمثل الأفراد النازحين بل اتجاهات النزوح.
- ٦٥ مجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بالسكان والنازحين، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
 ٦٦ مجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بالسكان والنازحين، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
 ٦٧ قطاع الأمن الغذائي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
 ٦٨ المركز السوري لبحوث السياسات، تأثير الأزمة السورية (مسودة)، ٢٠١٨
 ٦٩ استبيان نوايا النازحين في سوريا الذي أجراه شركاء الأمم المتحدة، ٢٠١٨
 ٦١٠ استبيان نوايا النازحين في سوريا الذي أجراه شركاء الأمم المتحدة، ٢٠١٨
 ٦١١ قطاع الصحة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
 ٦١٢ مجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بالسكان والنازحين، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
 ٦١٣ إصدارات اللاجئين التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ٢٠١٨
 ٦١٤ لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، حزيران/يونيو ٢٠١٨
 ٦١٥ تشير "الاتفاقيات المحلية" إلى الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الحكومة السورية والجماعات المسلحة ، والتي تيسّرها أحياناً أطرافاً محلية أو دولية والتي تتعلق بموقع محدد. الأمم المتحدة ليست طرفاً في هذه الاتفاقيات.
- ٦١٦ نظام مراقبة الهجمات على الرعاية الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
 ٦١٧ قطاع الصحة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
 ٦١٨ آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاعسلح في سوريا، تموز/يوليو ٢٠١٨
 ٦١٩ تقرير الأمين العام حول تنفيذ قرارات مجلس الأمم (٢٠١٤)، (٢٠١٦)، (٢٠١٧)، (٢٠١٨)، (٢٠١٩)
 ٦٢٠ آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاعسلح في سوريا، ٢٠١٨.
 ٦٢١ فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالسكان والنازحين، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
 ٦٢٢ مجموعة عمل تنسيق المخيمات وإدارتها، نيسان/أبريل ٢٠١٨
 ٦٢٣ تشمل موقع الملاد الآخرين: مخيمات النازحين المخطط لها؛ مراكز إيواء أو مخيمات غير رسمية؛ مراكز إيواء الجماعية أو مراكز العبور / الاستقبال (تنسيق المخيمات وإدارتها، ٢٠١٨)
 ٦٢٤ مجموعة عمل تنسيق المخيمات وإدارتها، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨
 ٦٢٥ مجموعة عمل تنسيق المخيمات وإدارتها، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨
 ٦٢٦ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القامشلي، ٢٠١٩
 ٦٢٧ مجموعة عمل تنسيق المخيمات وإدارتها، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨
 ٦٢٨ أوشنا، تموز/يوليو ٢٠١٨
 ٦٢٩ الأوبرا، ٢٠١٨.
 ٦٣٠ لا يشمل هذا الرقم سوى اللاجئين العائدين الذين تحققت منه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. راجع
- https://data2.unhcr.org/en/situations/syria_durable_solutions
- ٦٣١ مجموعة العمل المعنية بالنازحين، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨
 ٦٣٢ مجموعة العمل المعنية بالنازحين، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨

- ٦٤ أكدت البلدان المانحة في مؤتمر بروكسل الثاني حول "دعم مستقبل سوريا والمنطقة" في نيسان/أبريل ٢٠١٨ "على أن تتنفيذ عملية إعادة الإعمار والدعم الدولي لـ يكُون ممكناً إلا في ظل تسوية سياسية ذات مصداقية قيد التطبيق الجاد، بما يتسمق مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٢٤٥ وبيان جنيف".
- ٦٥ تم إدراج نسخة مختصرة من الاستبيان المستخدم في عام ٢٠١٧، والذي تم الاتفاق عليه بعد إجراء حوار مع السلطات الوطنية، في تقرير تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠١٨. انظر الاستبيان في ١٠ مشكلات حماية مختلفة: تم تصميم الاستبيان لتحديد كيفية تأثير مشكلات الحماية المحددة على مجموعات مختلفة مصنفة حسب العمر / الجنس، وتكرار ظهورها.
- ٦٦ تمت تغطية مشكلة حماية واحدة أو أكثر في ٦,٦٩٠ مجتمعاً شملها تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠١٨.
- ٦٧ تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠١٨
- ٦٨ وفقاً لتحليل ٤٩٠ تقريراً أعدتها مهارات الحماية والموظفون الميدانيون التابعون لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين - والتي تغطي ماراً وتكراراً نحو ١١٥ مليوناً في ١٢ محافظة، ظهرت قضية وثائق الأحوال المدنية مرة، في المرتبة الثانية بعد التعبير عن القلق بشأن وضع الأطفال.
- ٦٩ ذكره المستطلعون في ٨٤ في المئة من المجتمعات التي تم تقييمها والتي أبلغت عن نقص / فقدان الوثائق المدنية.
- ٧٠ ذكره ٦٧ في المئة و٣٠ في المئة من المستطلعين في المجتمعات التي تم تقييمها:
- ٧١ لا يمكن إجراء تحليل مقارن حسب النوع الاجتماعي للمستطلعين إلا في عدد محدود من المجتمعات التي أجري فيها تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات (٤٩٦)، حيث شارك كل من الذكور والإثنيات في التمرين. في هذه المجموعة المحددة من المجتمعات، أفادت ٨٠ في المئة من الموجيّات عن عدم وجود / فقدان الوثائق المدنية مقابل ٤٧ في المئة من الموجيّات من الذكور.
- ٧٢ تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠١٨
- ٧٣ في تحليل ٤٩٠ تقريراً أعدتها بعثة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تشمل معلومات عن الحماية، ظهرت تحداثيات تعوق حرية التنقل في ١٤٧ تقريراً.
- ٧٤ تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠١٨
- ٧٥ تم تحديد نقص الوثائق الشخصية كمصدر قلق في ٥٠ في المئة من المجتمعات التي ددد فيها المستجيّون مخاوف تتعلق بالمساكن والأراضي والممتلكات (تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠١٨).
- ٧٦ أبلغ المستجيّون عن عمالات الأطفال التي تحول دون حضور المدارس في ٨١ في المئة من المجتمعات التي تم تقييمها.
- ٧٧ تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠١٨
- ٧٨ في ٤٩٠ من تقارير بعثة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين التي تم تحليلها، بز اهتمام عام لدى السكان الذين تمت استشارتهم بشأن وضع الأطفال. وكان المصدر الرئيسيان للقلق، هما عمالات الأطفال والزواج المبكر.
- ٧٩ تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠١٨
- ٨٠ تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠١٨
- ٨١ اللῆمة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٧ وتقدير الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠١٨؛ من المرجح أن تأسِّس المجتمعات التي تم الإبلاغ عن التلوث فيها في عام ٢٠١٧، إذا لم يتم وضع العلامات والإزالة بشكل منهجي.
- ٨٢ تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠١٨
- ٨٣ قواعد بيانات الإجراءات المتعلقة بالأعلام والصورة من المناطق التي أمكن جمع البيانات فيها، بسبب محدودية الوصول. تغطي تحليلات حالت الضحايا هذه في الغالب مناطق شمال شرق وشمال غرب سوريا ولا يمكن اعتبارها سوى نظرة جزئية لمشكلة المتعلقة بحوادث المتفجرات الخطيرة. وتعكس الأرقام والنسبة الواردة في التقرير وضعاً حقيقياً ولكنها ليست شاملة.
- ٨٤ تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠١٨
- ٨٥ آليّة الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح في سوريا، كقانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
- ٨٦ الأرقام المقدمة لا تدل على النطاق العام أو نطاق الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في سوريا، ولكن عن عدد الانتهاكات الجسيمة التي تمكنت آليّة الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح في سوريا التحقق منها بناء على المصادر الأولية خلال الفترة المشمولة بالتقدير.
- ٨٧ آليّة الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح في سوريا، كقانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨
- ٨٨ تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠١٨

- ١١٦٠ - ١. <http://dx.doi.org/10.1136/bmj.330.7501.1160> pmid: 15905230

١١٥٩ منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، التقرير العالمي عن الإعاقة .٢٠١١ . منظمة الصحة العالمية، جنيف، .٢٠١١.

http://whqlibdoc.who.int/publications/2011/9789240685215_eng.pdf?ua=1

١٤٣ مجموعة عمل لإعادة التأهيل البدني والإعاقة "الإعاقة والوصول إلى الرعاية الصحية": غرب حلب وإدلب والرقة، .٢٠١٨ .

١٤١ منظمة الصحة العالمية، نظام مراقبة الهجمات على الرعاية الصحية، انظر <https://www.who.int/mediacentre/news-room/detail/14-09-2018-report-on-humanitarian-health-cluster>

١٤٢ تقرير مراقبة العنف ضد الرعاية الصحية (MVH) الصادر عن مجموعة عمل الصحة في تركيا. متاح على https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/syr_attacks_on_health_cluster_2017_2018_overview_20180205.pdf

١٤٣ المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا، الربع الثالث .٢٠١٨ ، نظام تقييم توافر الموارد والخدمات الصحية

١٤٤ تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام .٢٠١٨ استبيان القطاع الصحي (تم استخدام هذه البيانات في حساب موازين شدة الاحتياجات)

١٤٥ المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا، الربع الثالث من عام .٢٠١٨

١٤٦ تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام .٢٠١٨ استبيان قطاع الصحة

١٤٧ مجموعة عمل التأهيل البدني والإعاقة، إعاقة وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية: غرب حلب وإدلب والرقة، .٢٠١٨

١٤٨ تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام .٢٠١٨ استبيان قطاع الصحة

١٤٩ الإبلاغ بطريقه من وماداً ومتى في .٢٠١٨

١٥٠ سوريا، اللحمة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام .٢٠١٨

١٥١ صندوق الأمم المتحدة للسكان، سوريا،

١٥٢ تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام .٢٠١٨ استبيان قطاع الصحة

١٥٣ بيانات اليونيسف .٢٠١٨، بالمقارنة مع بيانات الإبلاغ بطريقه من وماداً ومتى لعام .٢٠١٨

١٥٤ بيانات شبكة ونظام الإنذار المبكر والاستجابة المدمجة للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر .٢٠١٨ (مع إزالة التقارير المزدوجة)

١٥٥ المرجع نفسه

١٥٦ اتصال شخصي من وزارة الصحة في الجمهورية العربية السورية، تم التحقق منه من خلال الملف القطري الخاص بمرض السل في الجمهورية العربية السورية التابع لمنظمة الصحة العالمية، وهو متاح على الموقع التالي:

https://extranet.who.int/sree/Reports?op=Replet&name=2%FWHO_88endnotesANNEX II: Annex IHQ_Reports2%FG2%2FPROD2%FEXT2%FTBCountryProfile&ISO2=SY&LAN=EN&outtype=html

١٥٧ تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام .٢٠١٨، استبيان قطاع الصحة - نظراً لعدم توفر بيانات أخرى لتوضيح الحاجة إلى تعزيز اكتشاف حالات السل وعلاجه.

١٥٨ http://www.who.int/nmh/countries/syr_en.pdf?ua=1;data for 2014/2015

١٥٩ http://www.who.int/nmh/countries/syr_en.pdf?ua=1

١٦٠ ومانويل رهير، محمد شعيب، سارة الليثي، صهيوب عكور، كونو أيتي، إدريس أيت بوزيد، بول فان دن بوش، أليس ديبرادي، محمد الطراونة، عبد الشافعي، صادق غباشنة، وأبيك لينغليت .٢٠١٦). انتشار الأمراض غير المعدية والوصول على الرعاية بين اللاجئين السوريين غير المقيمين في المخيمات في شمال الأردن. الصراع والصحة .١٢:٣٣.

١٦١ 12:33. [https://doi.org/10.1186/s13031-018-0168-7.](https://doi.org/10.1186/s13031-018-0168-7)

١٦٢ مجموعة عمل إعادة التأهيل البدني والإعاقة، "الإعاقة والوصول على الرعاية الصحية: غرب حلب وإدلب والرقة" .٢٠١٨ مع مشاعر تم الإبلاغ عنها ذاتياً حول الفلق الشديد / أو الاكتئاب اليومي، تمت مقارنتها بدراسات راجحها النظارء ودراسات نشرها مؤسفة منظمة الصحة العالمية: (١) ستيل، ر، شتيت، سيلف، د، ماماني، ك، برات، ر، فان أوهرين، م، ارتباط التعذيب وغيره من الأحداث التي يتحمل أن تكون ظاهرة بتأثر النساء الفقهية بين السكان المعرضين للنزاعات والنزوح الجماعي: مراجعة منهجية وتحليل تعميمي، جاما .٢٠٠٥، ٥ آب/أغسطس: (٥) .

١٦٣ [http://dx.doi.org/10.1001/jama.2009.1132 pmid: 19654388](http://dx.doi.org/10.1001/jama.2009.1132)

١٦٤ (٢) فان أوهرين، م، ساكسيينا، س، ساراسينو، ب. المساعدة في أعقاب الكوارث. BMJ .٢١ آب/أغسطس .٢٠١٣، ٣٣(٧٥١): .

١٦٥ ١١٤ تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات .٢٠١٨ .

١٦٦ بيانات نظام معلومات إدارة التعليم، وزارة التربية والتعليم، العام الدراسي .٢٠١٧-٢٠١٨

١٦٧ مجموعة بيانات أوتشا عن السكان حتى أيلول/سبتمبر .٢٠١٨ وزارة التربية والتعليم، .٢٠١٨

١٦٨ آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح في سوريا، .٢٠١٨،

١٦٩ مجموعة بيانات أوتشا عن السكان حتى أيلول/سبتمبر .٢٠١٨

١٧٠ مجموعة عمل إعادة التأهيل البدني بشأن "الإعاقة والوصول على الرعاية الصحية في سوريا: غرب حلب وإدلب والرقة" .٢٠١٨،

١٧١ مجموعة عمل إعادة التأهيل البدني، .٢٠١٨

١٧٢ مبادرة لا لضياع جبل، .٢٠١٨

١٧٣ بيانات نظام معلومات إدارة التعليم، وزارة التربية والتعليم، العام الدراسي .٢٠١٧-٢٠١٨

١٧٤ مجموعة بيانات أوتشا عن السكان الذين يصعب الوصول إليهم حتى ٢٩ تشرين الأول /أكتوبر .٢٠١٨

١٧٥ اللسكوا.

١٧٦ البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقييم احتياجات الأضرار والخسائر الزراعية .٢٠١٧

١٧٧ البوكامل، الرستن، تدمر، السقبليه، الفيق.

١٧٨ كانون الثاني/يناير - تشرين الأول/أكتوبر .٢٠١٨ - مجموعة بيانات الأمن الغذائي والزراعة (من وماذا وأين ومتى)

<http://www.fao.org/emergencies/resources/documents/resources-1979/detain/en/c/878213>

١٧٩ خط الفقر الأعلى يساوي إنفاق الفرد على الاحتياجات الغذائية الأساسية (خط فقر الغداء) بالإضافة إلى نصيب الفرد من الإنفاق غير الغذائي لدى الأسر التي يقترب نصيب الفرد من الإنفاق الغذائي فيها من خط فقر الغداء.

١٨٠ في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد العالمي، يُعرف الشخص بأنه فقير متعدد الأبعاد أو فقير حسب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد إذا كان محرومًا من ثلث مؤشرات مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الموزونة على الأقل: الصحة والتعليم ومستويات المعيشة.

١٨١ تشمل مصادر البيانات مجموعة تنسيف الم Hickman، وبيانات شرق سوريا، وبرنامج الأغذية العالمي، من آب/أغسطس إلى أيلول/سبتمبر .٢٠١٨ . وقد ازدادت الأرقام منذ ذلك الحين، ولا تزال تزايد خاصة في شمال شرق سوريا بسبب وصول النازحين الجديد.

١٨٢ مجموعة بيانات أوتشا عن السكان الذين يصعب الوصول إليهم، آب/أغسطس .٢٠١٨

١٨٣ وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

١٨٤ بعثة تقييم المحاصيل والأمن الغذائي، .٢٠١٨

١٨٥ المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا، الربع الثالث من عام .٢٠١٨

١٨٦ ١٣٧

١٨٧ http://www.who.int/nmh/countries/syr_en.pdf?ua=1

١٨٨ ومانويل رهير، محمد شعيب، سارة الليثي، صهيوب عكور، كونو أيتي، إدريس أيت بوزيد، بول فان دن بوش، أليس ديبرادي، محمد الطراونة، عبد الشافعي، صادق غباشنة، وأبيك لينغليت .٢٠١٦). انتشار الأمراض غير المعدية والوصول على الرعاية بين اللاجئين السوريين غير المقيمين في المخيمات في شمال الأردن. الصراع والصحة .١٢:٣٣.

١٨٩ [https://doi.org/10.1186/s13031-018-0168-7.](https://doi.org/10.1186/s13031-018-0168-7)

١٩٠ مجموعة عمل إعادة التأهيل البدني والإعاقة، "الإعاقة والوصول على الرعاية الصحية: غرب حلب وإدلب والرقة" .٢٠١٨ مع مشاعر تم الإبلاغ عنها ذاتياً حول الفلق الشديد / أو الاكتئاب اليومي، تمت مقارنتها بدراسات راجحها النظارء ودراسات نشرها مؤسفة منظمة الصحة العالمية: (١) ستيل، ر، شتيت، سيلف، د، ماماني، ك، برات، ر، فان أوهرين، م، ارتباط التعذيب وغيره من الأحداث التي يتحمل أن تكون ظاهرة بتأثر النساء الفقهية بين السكان المعرضين للنزاعات والنزوح الجماعي: مراجعة منهجية وتحليل تعميمي، جاما .٢٠٠٥، ٥ آب/أغسطس: (٥) .

١٩١ [http://dx.doi.org/10.1001/jama.2009.1132 pmid: 19654388](http://dx.doi.org/10.1001/jama.2009.1132)

١٩٢ (٢) فان أوهرين، م، ساكسيينا، س، ساراسينو، ب. المساعدة في أعقاب الكوارث. BMJ .٢١ آب/أغسطس .٢٠١٣، ٣٣(٧٥١): .

- ١٦٧ وزارة الموارد المائية، ٢٠١٨.
- ١٦٨ تقارير شبكة وإنذار المبكر والاستجابة.
- ١٦٩ منتور وشبكة الإنذار المبكر والاستجابة، مرض منقول بواسطة الماء
- ١٧٠ مجموعة تنسيق المخيمات وإدارتها تتبع النازحين
- ١٧١ تقييم المياه والصرف الصحي على مستوى الأسرة في المخيمات في شمال غرب وشمال شرق سوريا.
- ١٧٢ ستييل ز، تشىي ت، سيلوف د، ماماني ك، بريانت رأ، فان أومنين م، ارتباط التعذيب وغيره من الأحداث التي يحتمل أن تكون مؤلمة بنتائج الصحة النفسية بين السكان المعرضين للنزاعات والنزوح الجماعي، مراجعة منهجة وتحليل تجميعي، جاما، ٥ آب / ٤٩، ٣٠٢ (٥) : ٥٣٧ - ٥٤٩.
- ١٧٣ <http://dx.doi.org/10.1001/jama.2009.1132> pmid: 19654388
- ١٧٤ جموعة عمل التأهيل البدني والإعاقة وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية: غرب حلب وإدلب والرقة ٢٠١٨ (٧٥٠١) ٣٣٠ - ١١٦٠ (٢) فان أومنين م، ساكسينو ب، المساعدة في أعقاب الكوارث BMJ، ٢٠٠٥ مايو ٢١ - ٢١.
- ١٧٥ <http://dx.doi.org/10.1136/bmj.330.7501.1160> pmid: 15905230
- ١٧٦ مجموعة عمل التأهيل البدني والإعاقة وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية: غرب حلب وإدلب والرقة ٢٠١٨
- ١٧٧ المرجع نفسه
- ١٧٨ ٢٠١٨ استبيان قطاع الصحة تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات
- ١٧٩ الجمعية السورية لطلب النفس، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٨.
- ١٨٠ منظمة الصحة العالمية، أطلس الصحة العقلية ٢٠١١. http://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/44697/9799241564359_eng.pdf?sequence=1
- ١٨١ تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات لعام ٢٠١٨ استبيان قطاع الصحة
- ١٨٢ الإبلاغ بطريقه من وماذا وأين ومتى في ٢٠١٨
- ١٨٣ المنهج المتكامل للستجابة الإنسانية في سوريا في الربع الثالث ٢٠١٨، نظام تقييم توافر الموارد والخدمات الصحية
- ١٨٤ الإبلاغ عن الإجراءات المتعلقة باللغام في قطاع الحماية، ٢٠١٨
- ١٨٥ مجموعة عمل إعادة التأهيل البدني والإعاقة، "الإعاقة وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية: غرب حلب وإدلب والرقة" ٢٠١٨
- ١٨٦ المرجع السابق
- ١٨٧ المرجع السابق
- ١٨٨ ٢٠١٩ سيتم نشر دراسات سمارت واسعة النطاق على نطاق وطني خلال عام ٢٠١٩ وبالتالي ستحتاج المعلومات الواردة في هذه الوثيقة إلى إعادة نظر، لا سيما مراجعة منتصف العام في ٢٠١٩.
- ١٨٩ تقرير دراسة سمارت، منطقة تل أبيض، الرقة، نظام مراقبة التغذية، مركز التغذية غاري عتاب، حزيران / يونيو ٢٠١٨
- ١٩٠ تقرير دراسة سمارت، شرق الغوطة، سوريا، أطباء عبر القارات، قطاع التغذية، اليونيسف، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٧
- ١٩١ الفريق الاستشاري للخبراء التقنيين التابعين لمنظمة الصحة العالمية واليونيسف، عيادات انتشار الهزال وزيادة الوزن والتضخم عند الأطفال دون سن ٥ سنوات، التغذية في مجال الصحة العامة: ٢٢ - ١٧٩ - ١٧٥، ٢٠١٨
- ١٩٢ تقرير دراسة سمارت، درعا، جنوب سوريا، وورلد فيجن، اتحاد منظمات الرعاية الطبية والإغاثة، اليونيسف، أيار / سبتمبر ٢٠١٧
- ١٩٣ تقرير دراسة سمارت، جرابلس، حلب، نقابة الأطباء المستقلة، وحدة تنسيق المساعدة، آذار / مارس ٢٠١٨
- ١٩٤ إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي لعام ٢٠١٠، لقطاع التغذية
- ١٩٥ في مقابلة مع فتاة مراهقة ١٤-١٢ في شمال شرق سوريا، قالت: "تجبر الفتيات على الزواج في سن مبكرة حتى يتخلص الوالدان من مسؤوليياتهما".
- ١٩٦ أيدت الحكومة السورية تحفظات على هذه النتائج.
- ١٩٧ أيدت الحكومة السورية تحفظات على هذه النتائج.
- ١٩٨ أيدت الحكومة السورية تحفظات على هذه النتائج.
- ١٩٩ أيدت الحكومة السورية تحفظات على هذه النتائج.
- ٢٠٠ وزارة الموارد المائية، ٢٠١٨
- ٢٠١ تقارير شبكة وإنذار المبكر والاستجابة
- ٢٠٢ وزارة الموارد المائية، ٢٠١٨

أشخاص يمكن الاتصال بهم



تنسيق وإدارة المخيمات

منسق المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا / منسق مركز تركيا: داهر هايو hayo@unhcr.org
منسق مركز تركيا المشارك: عمرو تاريسى atarris@globalcommunities.org



الإنعاش المبكر وسبل العيش

منسق المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا / منسق مركز سوريا: عثمان قاضي usman.qazi@undp.org
منسق مركز تركيا: فرانشيسكو بالدو francesco.baldo@undp.org
منسق مركز تركيا المشارك: كاترينا بينو caterina.pino@giz.de



التعليم

منسق المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا / منسق مركز تركيا: أنسون سيمبولون asimborlon@unicef.org
منسق المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا المشارك: ماكنزي مونسريز mackenzie.monserez@savethechildren.org
منسق مركز سوريا: رانيا زاخيا rzakhia@unicef.org
منسق مركز تركيا المشارك: كمال ألپ تايylan kemal.alptaylan@savethechildren.org



الاتصالات في حالات الطوارئ

منسق المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا / منسق مركز سوريا: بالمين واتارا balamine.ouattara@wfp.org
منسق مركز تركيا: شاهان آرا قادر shahan.araqadir@wfp.org



الأمن الغذائي

منسق المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا / منسق مركز سوريا: ساماشا تشاتاراج Samantha.Chattaraj@wfp.org
منسق المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا المشارك: تولين أرسلان tarslan@mercy corps.org
منسق مركز سوريا المشارك: جوزيف أونكا joseph.oneka@fao.org
منسق مركز تركيا: أنس محمد aalmohammad@sy.goal.ie
منسق مركز تركيا: مارتينا إيانيزوتو martina.iannizzotto@fao.org



الصحة

منسق المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا: كريستينا بيثلكه dupinc@who.int
منسق المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا المشارك: قيس الدابري kais.dairi@rescue.org
منسق مركز سوريا: أزربت كالميكومف kalmkova@who.int
منسق مركز تركيا: خورخي مارتينيز martinezj@who.int



الخدمات اللوجستية

منسق المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا / منسق مركز تيريفي samuel.terefe@wfp.org
منسق مركز تركيا: مايرون كامينسا myron.kamensa@wfp.org

التغذية



منسق المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا المشارك: كريستين فرنانديز christine.fernandes@savethechildren.org
منسق المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا / منسق مركز تركيا: طارق مكاوي tmekkawi@unicef.org
منسق مركز سوريا: نجوى رزق الله nrizkallah@unicef.org

الحماية (بما في ذلك القطاعات الفرعية لحماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي)



منسق المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا / منسق مركز سوريا: إليزابيتا بروماث brumat@unhcr.org
منسق المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا المشارك: سمير ساران sameer.saran@rescue.org
المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا، منسق جهة المسئولية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي: جينيفير ميكيل miquel@unfpa.org
المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا، أخصائي جهة المسئولية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي: آيشيا غالسفورد antionette@unfpa.org
المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا، منسق جهة المسئولية عن حماية الطفل: سوزان أندرو sandrew@unicef.org
المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا، منسق جهة المسئولية عن الأعمال المتعلقة بالألغام: جيانماركو م. فيتالي gianmarcom@unops.org
منسق جهة المسئولية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في مركز سوريا: فرانشيسكا باولا كرابو crabu@unfpa.org
منسق جهة المسئولية عن الأعمال المتعلقة بالألغام في مركز تركيا: سونيا بيزيز soniap@unops.org
منسق جهة المسئولية عن حماية الطفل في مركز تركيا: كيهوكاشان بينيش خان kbkhan@unicef.org
منسق مركز تركيا: فيكتوريا شبيرد victoria.shepard@rescue.org
منسق مركز تركيا المشارك: محمد قلاعي mohamad.kalae@rescue.org
منسق جهة المسئولية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي في مركز تركيا: ريم خميس rkhamis@unfpa.org
منسق جهة المسئولية عن العنف القائم على النوع الاجتماعي المشارك في مركز تركيا: فولفيا بونياردي fboniardi@globalcommunities.org
منسق جهة المسئولية عن الأعمال المتعلقة بالألغام في مركز تركيا: هبة نجار heban@unops.org
منسق جهة المسئولية عن حماية الطفل في مركز تركيا: غبيميسولا أكينيويو gakinboyo@unicef.org
منسق جهة المسئولية عن حماية الطفل المشارك في مركز تركيا: أحمد سالم ahmad_salem@wvi.org

المأوى والمواد غير الغذائية



منسق المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا المشارك: غريغ أندروز wos_nfi_shelter@drc-mena.org
منسق المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا / منسق مركز سوريا: بانكاج كومار سينج singhpa@unhcr.org
منسق مركز تركيا: أنجل باسكوال angel.pascual@nrc.no

المياه والصرف الصحي والنظافة



منسق المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا: باتريك لوران plaurent@unicef.org
منسق المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سوريا المشارك: جاكوب باجالك jakub.pajak@acted.org
منسق مركز سوريا: مادهاف بهاري mpahari@unicef.org
منسق مركز تركيا: ليليت بترا lpatra@unicef.org
منسق مركز تركيا المشارك: عمر صبح wash.coordination.turkey@gmail.com

تم إنتاج هذه الوثيقة نيابة عن الفريق **القطري الإنساني والشركاء**.
تعرض هذه الوثيقة لفهم الفريق **القطري الإنساني المشترك للأزمة**, بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية الأكثـر إلـحـاحـاً وتقدير عـدـدـ الـأـشـخـاصـ الـذـيـنـ يـحـتـاجـونـ إـلـىـ المسـاعـدةـ. وـتـمـثـلـ قـاعـدـةـ أـدـلـةـ مـوـحـدـةـ، وـتـسـاعـدـ فـيـ إـرـشـادـ التـخـطـيـطـ الـاسـتـراتـيـجيـ المشـارـكـ لـلـاستـجـابـةـ.
إن التسميات المستخدمة في هذا التقرير وطريقة عرض المواد الواردة فيه، لا تعبـرـ إـطـلاـقاـ عـنـ رـأـيـ الأمـانـةـ العـامـةـ لـلـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ بشـأنـ الـوضـعـ القانونـيـ لـأـيـ بلدـ، أوـ إـقـلـيمـ، أوـ مـدـيـنـةـ، أوـ مـنـطـقـةـ، أوـ لـسـلـطـاتـ أيـ مـنـهـاـ، أوـ بـشـأنـ تحـدـيدـ حدـودـهـاـ أوـ تـخـومـهـاـ.



<http://www.unocha.org/syria>



<https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/whole-of-syria>



<http://www.hno-syria.org>



@ocha_Syria